ك. م. بانيكار

مشاكل الدول الآسيوية والأفريقية

تقديم وترجمة
عبد السلام شحاته

عبد العزيز

ك . م . بانيكار

مشاكل الدول الآسيوية والأفريقية

ترجمة وتقديم : عبد السلام شحاته

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع
الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية
٢٢ شارع سامى بلاظوغلى ت ٣٢٥٧٨
أكتوبر ١٩٥٩

الاهـــداء

الى الرائد الذى يحقق أحلام الغد ، على أساس من العلم والواقع . .

الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، أهدى هذه الترجمة المتواضعة لكتاب درس مشاكل آسيا وأفريقيا ، على أساس من العلم والواقع ..

المترجم

مقـــدمة المترجم

هذه المشاكل :

« بدأت اليقظة بأزمة جديدة . .

« كان المجتمع الأوربى قد سار فى تطوره بنظام ، واجتاز الجسر
« بين عصر النهضة من أعقاب القرون الوسطى ، إلى القرن التاسع
« عشر ، خطوة خطوة ، وتلاحقت مراحل التطور واحدة إثر أخرى . .

« أما نحن ، فقد كان كل شىء مفاجئاً لنا ! . كنا نعيش داخل
« ستار من الفولاذ ، فانهار فجأة . .

« وانطلقت علينا تيارات من الأفكار والآراء ، لم تكن المرحلة
« التى وصلنا إليها فى تطورنا تؤهلنا لقبولها . .

« وكانت عقولنا تحاول أن تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التى تخلفنا
« عنها خمسة قرون أو تزيد . .

« وكان الشوط مضنياً ، والسباق مروعاً مخيفاً . . »

* * *

إن هذا الوصف الرائع ، الذى ورد فى كتاب « فلسفة الثورة » للرئيس جمال عبد الناصر ، هو أدق ما يمكن أن توصف به الحال فى الدول الآسيوية الأفريقية ، بعد أن نالت استقلالهـا بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٧ . فقد بدأت يقظتها بمشاكل وأزمات ، نجمت عن التباين بين الواقع والآمال . فواقعها مؤلم ، نظراً لمـا تخلف عن الاستعمار ، الذى ما كان يسعى إلا لاستغلالهـا ، وربطها بمصالحه الاقتصادية والسياسية ، دون العناية بالتقدم والتطوير ، مما نتج عنه التأخر الشامل فى هذه الدول ، عدا حالات شاذة لا حكم لها ولا قياس عليها .

أما الآمال التى رأت هذه الدول أن تسعى إلى تحقيقها فهى : النهضة والتطوير والإنماء ، وفقاً لخطط تدرس الإمكانيات ومراحل التطور .

هذه هى حال التناقض بين الواقع والأمل المرجو ، وهى مشكلة تندرج تحتها سائر المشكلات التى قد تستعصى على الحل فى كثير من الأحيان ، وذلك فى كل ناحية من نواحى الحيـاة فى المجتمع : سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو تعليمية ، أو ما تعلق منها بالبحث العلمى ، أو التطوير الاجتماعى .

وهذه النواحى هى التى عنى هـذا الكتيب الصغير الحجم بعرضها

ودراستها ، ولـكنه على صغر حجمه يعتبر خلاصة دراسـة سابقة مستفيضة للمشاكل والمصاعب والعقبات ، التي تعترض كل مرفق من مرافق العمران في هذه المناطق المترامية الأطراف . .

هو إذن يختلف عن الـكتب الأخرى التي تتناول هذا الموضوع الحيوي الهـام ، ألا وهو دراسة الدول الآسيوية في عهدها الجديد . فهو يدرس المشاكل العملية ، ويتناولهـا ، لا لمجرد تقرير الوقائع وإعطاء المعلومات ، ولـكنه يذهب في ذلك إلى مرحلة أبعد ، فيحلل هذه الوقائع ، ويحاول أن يخرج منها بنتائج وأحكام .

وهو ، في تحليله دقيق عميق ، حين يدرس المشاكل التي اعتبرها أساسية لهـذه الدول . فهو يبين مدى المصاعب ، ويقارن بين المجتمع المتطور الذي استكمل أسباب نهضته ، وبين هذه المجتمعات التي أسماها الدول الحديثة في آسيا وأفريقيا ، وأوضح مايجب أن تقوم به ، والعقبات التي تعترضها .

فهو يتساءل ، مثلا ، كيف يمكن لهذه الدول أن تتطور ، كما تطورت المجتمعات الأوربية ؟ أو يكون ذلك بالوثوب إلى المرحلة الأخيرة دون أساس يبنى عليه ؟ وإن فعلت ذلك فستكون قد أمضت سنوات إلى أن يتم التطوير إلى مرحلة بعينهـا ، على حين تـكون المجتمعات المتقـدمة الأخرى قد قفزت فيهـا إلى الأمام خطوات وخطوات . فكيف التغلب على هذه الصعاب التي تجرى في دائرة مقفلة لا فكاك منها ؟

أحقاً كتب على هذه الدول أن تبقى متخلفة باستمرار ؟

كلا ، إنما عليها أن تختار الطريق المناسب لظروفها وإمكانياتها ، وأن تفيد بقدر ما تستطيع من مواردها الطبيعية والبشرية . وينهى المؤلف كتابه بأن لا داعى للتشاؤم ، ما دام الإنسان خلق ليحل الصعاب بإرادته وعزيمته وقواه ومثابرته ..

ويبدو أن هؤلاء الذين يحاولون تحليل الواقع فى مراحل التطور والنهوض ، بما فيه من مصاعب وعقبات ، يتهمون بأنهم يدفعون الناس إلى التشاؤم والقنوط ، كما حدث لمالتوس فى نظريته عن ازدياد السكان وقلة الموارد ، وكما حدث للأدباء الذين نزعوا نزعة واقعية لتصوير مشاكل مجتمعهم فى القرن الماضى ، وكما حدث لغيرهم .

ولكن الرأى الحصيف يجب أن يعرف الحقائق من مختلف وجهات النظر . ومثل هذا الكتاب القيم العميق ، حقيق بأن يجعل قارئه يعمل الذهن فى هذه المسائل . فهو كتاب يوحى بالأفكار والآراء ، وهذه سمة الكتب العظيمة ، التى تختلف عن الكتب التى تقرر الحقائق وتسردها سرداً .

فالذين يهتمون بمشاكل التعليم أو الإدارة أو الاقتصاد والتصنيع ، أو الحياة الاجتماعية وتطورها ، أو هؤلاء الذين يعنون بالبحوث العلمية ، سيجدون آراء تدفعهم إلى التساؤل ، وهم قد يتفقون مع ما ساقه المؤلف ، أوقد يختلفون . ولكنهم سيعملون فكرهم ، وقد يهتدون إلى رأى جديد .

أما من حيث صلة هذه المشاكل ببلادنا ، فهى تحملنا على الإيمان بأننا

يقظون ولسنا نياماً ، وأن لنا جهدنا الملحوظ الذى بذلناه ونبذله فى ميادين النهضة الشاملة . . فنحن نهتم بالتصنيع ، وبالتطوير الاقتصادى ، ونحن نهتم بالبحوث العلمية ، ولنا عدة معاهد وهيئات تعنى بالدراسات العلمية المتطورة فى العالم وتطبقها وفقا للحاجات المحلية ، ولنا هيئة للدراسات الذرية وغيرها . ونحن من ناحيـة التعليم نعد أساليبه وفقاً لأحدث المستويات ، فى الوقت الذى نعنى فيه بالتعليم العام ونشره ، إلى جانب التعليم العالى ، وإعداد القوى المتعلمة لسد الحاجات التي يتطلبها عصر التصنيع . ومن ناحية الإدارة والتقدم بأساليبها ، قد أعددنا المشروعات والدراسات التى تنهض بمستواها . وكذلك الحال فى مجـال تطوير القرية والنهوض بها . أما من الناحيـة السياسية ، فقد انتهينا إلى نظام سياسى ارتضيناه ، ورأينـا أنه هو النظام الملائم لحياتنـا . ولم ننقل ، أو على الأصح ، لم نستورد « دساتير » من الخارج ، قيست بمقاييس تختلف عن مقاييسنا ، ونشأت وتطورت فى بيئـة غير بيئتنا ، كما يبين ذلك المؤلف ، ناقداً مثل هذه الحال . .

* * *

هذه بعض الأفكار التي أثارها هذا الكتاب فى النفس ، حين قارنت بين ما يدعو إليه ، وما وصلنا إليه الآن والآمال التي نبذل الجهود المضنية لتحقيقها ، وفقا لبرامج مدروسة محكمة الوضع . وهذا كله حقيق بأن يشجعنا ، وأن يزيدنا ثقة بأنفسنا وبقدرتنا ، تلك الثقة التى أشار المؤلف إلى ما بذله الاستعمار لتحطيمها .

وما كان هذا كله ليأخذ سبيله فى بلادنا ، ما لم يتحقق التحرر الاجتماعى ، الذى أشار إليه المؤلف . وهنا أود أن أقول إن هذا التحرر لا يعنى نظاما غريباً مطبقاً ، وإنما معناه تحرر قوى الشعب من العوائق لينطلق فى سبيل التشييد والبناء . هذا هو التحرر الذى نعنيه ، وهو يمثل الآمال التى كنا محتاجين إلى تحقيقها قبل الثورة التى قامت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، لتحقق هذا المطلب الأساسى .

إن التحرر الذى حصلنا عليه ، هو الحالة الطبيعية التى ناسبت ظروفنا السياسية والاجتماعية . فبعد الحرب العالمية الأولى ، انهارت الآمال فى العدالة الدولية ، بمأساة فلسطين ورغبة الصهيونية فى توسيع رقعتها . وكان نظامنا السياسى والاجتماعى يعانيان التفكك والانحلال والفساد ، وفضلا عما لهـذا كله من أثر فى إعاقة البناء والتشييد ، فإنه كان بمثابة العوامل المساعدة على تحقيق أغراض الصهيونية والاستعمار . ومن ثم جاءت الثورة أمراً طبيعياً ، وانبثقت من صميم الشعب ، كرد فعل تلقائى يقوم به كائن من الكائنات الحية للمحافظة على حياته وكيانه من خطر يهدد حياته ، وجاء معها النظام الملائم لأوضاعنا الداخلية والخارجية .

***

كان لابد ، وسط هذه المعارك الدولية ، والتنافس الدولى فى الإنشاء والتعمير ، أن نوفر النظام الذى نحافظ به على كياننا من ناحية ، ويكفل لنا أسباب الإنشاء والتعمير من ناحية أخرى ، وخاصة فى عالم يتقدم كل

يوم خطوات فى مجال البحوث العلميــة والفنية ، وبالتالى فى التصنيع والاقتصاد والتعليم والحياة الاجتماعية بشكل عام .

هذه هى ملابسات مجتمعنا الخاصة ، ويجب أن تكون للظروف الخاصة اعتبارها الذى لا يقبل الجدل ، لأنها هى التى ترسم شخصية الجماعة وتميزها عن غيرها . ونحن نعلم أن هناك قاعدة ثابتة فى علم الاجتماع تقرر أن الحياة الاجتماعية لها طبيعتها الخاصة ، وأنها تختلف عن الأحكام والمبادئ العقلية أو النظرية المجردة . ومن ثم كان لا بد لدراسة اجتماعية لمجتمع ما ، أن تستند على الوقائع والملابسات ، وخاصة إذا كانت بارزة واضحة ، كذلك الفساد الذى عم فى الداخل قبيل الثورة ، والذى كان أصحابه يتشدقون بكلمات جوفاء عن الحرية والاستقلال . وهناك مميزات بارزة كذلك ، ربما لم يوجد لهـا نظير ، وهى التهديد الصهيونى الدائم .

ومما يمكن تطبيقه من آراء مؤلف هذا الكتاب على وضعنا السابق ، مايراه عن موقف الرجعيــة التقليدية فى المجتمعات فى عصور الاستعمار . فالمؤلف يذهب إلى أن التمسك بالتقاليـد الرجعية فى عصور الاستعمار قد يفيد ويقوى أحياناً ، كرد فعل للمحافظة على كيان المجتمع إزاء تغلغل الحضـارة الأجنبية . ولـكن مثل هذه الرجعية ، لا حياة لهـا فى ظل الاستقلال ، بعد أن أدت دورها السلبى . ويسمى عملها بالوطنيــة السلبية . ولـكننا ، فى هـذا العصر السريع التطور ، الذى يحتاج إلى الـكفاح اليومى ، لسنا محتاجين إلى ذلك ، ولن نستطيع العيش فى ظل

القوى السلبية ، بل نحن أشد ما يكون إلى الوطنية الإيجابية الدافعة إلى التطور ، والتى تمهد السبيل للشعب لتنطلق طاقاته المبدعة للعمل والتعمير.

ألم أقل لك إنه كتاب يوحى بالآراء ؟

ومن ذلك أن المؤلف يتحدث ناقداً الاتجاه الذى أخذت به جميع الدول وأصبحت تتحدث عنه ، ذلك هو إنشاء مصانع للحديد ، أو مصانع للسيارات ، ذاكراً أن الأمم يجب أن يكون لهـا تخصص وامتياز فى صناعات بالذات لأنه من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتى . ولكن هناك ما يبرر ذلك إذا راعينا الظروف السياسية التى مررنا بها ، والتى قصد بهـا إقامة نطاق حولنا لحصارنا اقتصاديا ، الأمر الذى يمكن أن يتكرر فى أى وقت ، وخاصة أننا أخذنا أنفسنا بسياسة الحياد الإيجابى وعدم الخضوع والانحياز ، وعاونا وأسهمنا فى تكوين كتلة جديدة محايدة ، وهى الممثلة فى الدول الآسيوية الأفريقية موضوع الدراسة فى هذا الكتاب .

والمؤلف يشير فى جميع ملاحظاته الاقتصادية ، إلى أنه يجب أن يكون الاقتصاد مدعماً للاستقلال السياسى . وهذا ما فعلناه ، فضلا عن الفوائد الاقتصادية العميمة من تنفيذ هذه المشروعات ، كتوفير أثمان البضائع الاستهلاكية المستوردة ، وتشغيل عدد كبير من العمال ، والإسهام فى رفع مستوى المعيشة ، وتوفير طبقة من الفنيين المدربين على الصناعات الكبرى ، للاستفادة بهم فى التوسع الصناعى ، واكتساب خبرة

تكنولوجية ، والتوسع فى الأبحاث العلمية المتصلة بهذه الصناعات ، إلى جانب الإفادة من الخبرة العامة من هذه التجارب الأولى فى مشروعات أخرى ، هذا فضلا عن عامل هام ليس اقتصاديا ، وليس هو بالصناعى ، ولكنه عامل نفسى اجتماعى ، وهو خطير الدلالة ، وأعنى به ثقتنا بأنفسنا ، وإيماننا بقدرتنا وطاقتنا ، والتحقق من أننا نستطيع إنشاء صناعات كبرى ، وأن نكون دولة صناعيه . ومثل هذا الإيمان وتلك الثقة ، هى التى حاول المستعمر دائماً ، فى الماضى ، أن يبددها ، فكان لا يبرح يكرر على مسامعنا أننا بلد زراعى ، لنبقى مجرد مزرعة للقطن ، نورده للمصانع عبر البحار . وهذه الملاحظة نفسها أشار إليها المؤلف فى نقده لسياسة التعليم البريطانية فى الهند ، فى عهد الاستعمار . .

ويذكر المؤلف فى صدد مشروعات إصلاح القرية ، أنه قام بمصر مشروع لإصلاح القرية ، ثم ما لبث أن أهمل ، ويذكر أن سبب ذلك ربما كان عدم الاستقرار ، أو لعدم إدراك خطر مثل هذه المشروعات .

والمؤلف يتحدث عن مشروعات ما قبل الثورة ، التي كانت حقاً تنشأ فجأة وتختنق ، لاحتياجها إلى خطط مكينة مدروسة . ولافتقارها إلى الإمكانيات من مختلف الوجوه .

أما اليوم ، فقد حدث تطور خطير فى القرية بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعى ، الذى عمل على إلغاء الإقطاع ، وأحدث انقلابا خطيراً أكسب الفرد كرامته وحريته ، وصارت تقاس مكانته كفرد له وجوده فى ذاته ، لا باعتباره عبداً لصاحب الأرض ، فضلا عن الارتقاء بمستوى

المعيشة . هــذا الإصلاح الاجتماعى الخطير ، إلى جانب العمل على إدخال الأساليب الزراعية الحديثة ، والاهتمام بنواحى الصحة بالتعليم والثقافة ، ورسم الخطط للنهوض بالقرية من سائر النواحى . فالقرية اليوم بفضــل الإصلاحات التى تمت ، والتى سوف تتم ، وفقاً للخطط الموضوعة ، فى مرحلة تطور من المجتمع التقليدى الجـــامد ، إلى مرحـــلة المجتمع المتحضر ، مع عناية بأن يكون التطور المنشود محققاً لأساليب التحضر ، دون إغفال للقيم العظيمة المتوارثة ، التى تمثل طابع القرية العربية .

ألم أقل إنه كتاب يوحى بالأفكار ؟ !

ولــكنك ستعرف حين تطلع على هذا الـكتاب ، أن المؤلف لم يوجه نقداً بعينه إلى بلد بالذات ، وإنما هو يتحدث حديث العالم المحلل الدقيق الذى يريد أن ينتهى إلى أحكام عامة لهذه المشاكل فى الدول الآسيوية الأفريقية ، وهى ، كما تعلم ، دول عديدة كثيرة ، وهى بالتــالى تتنوع وتختلف ، وإن جمعت بينها عوامل الـكفاح المشترك ، لا الـكفاح ضــد الاستعمار والوقوف فى وجهه ، ومناصرة الدول المغلوبة على أمرها فحسب ، بل يجمع بينها أيضاً الـكفاح المشترك للبناء الداخلى ، على نحو ما يدرسه هذا الـكتاب .

فالنظرة العلمية لدراسة المشاكل الواقعية العملية ، إلى جانب النهج الذى التزمه المؤلف ، هى التى دفعتنى إلى الإقرار بقيمته العظيمة ، والمبادرة إلى نقله إلى لغتنا العربية . .

ويقتضى واجب الأمانة أن أقرر أننى ، لما كنت أطلب الناحية العملية

الواقعية وحدها ، فقد تركت بعض فقرات منه قليلة ، لم أر داعياً لنقلها .

***

والمؤلف — كما تعلم — أحد أعلام الدبلوماسية فى الهند ، وهو يشغل اليوم منصب سفير الهند فى باريس ، وألقى موضوعات هذا الكتاب فى معهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحق بجامعة باريس ، ثم أعاد كتابتها فى شئ من الإيجاز ، ليضمنها هذا الكتاب .

وللمؤلف كتب أخرى ، منها كتاب قيم عن الدبلوماسية الحديثة ، وكتاب آخر عن « آسيا والنفوذ الغربى » ، وكتاب ثالث عن « الهند فى المحيط الهندى » ، وكتاب رابع عن « الصين بين عهدين » ، وكتبه كلها تشهد بسعة الاطلاع ، ودقة البحث ، وجمال العرض ، فهى جميعاً كتب ممتعة ، لا من حيث أصالة موضوعاتها المدروسة فحسب ، بل هى أيضاً من ذلك الطراز من الكتب التى تجتذب الإنسان وتحمله على قراءتها ، فهى كتب عظيمة ملهمة .

وكم يسرنا أن يعالج كاتب عظيم مثل السردار بانيكار ، أحد مواطنى الدول الآسيوية الأفريقية ، ومن بلد عظيم عريق كالهند ، مشاكل هذه الدول ، وخاصة إذا كانت دراسته عميقة دقيقة . فهو يسهم فى أن يثبت للعالم أن هذه الدول قادرة على أن تجابه أعظم المشاكل تعقيداً ، وأعسرها على الحل .

كما أن الكاتب أسدى لبلده خدمة عظيمة ، لأنه دائماً يعرض لها ،

ولما حدث فيها ، كأمثلة للتدليل على الرأى الذى يسوقه ، أو الحقيقة التى يسعى إلى عرضها فى دراسته لهذه المشاكل .

وما يؤديه هذا الكاتب لبلده ، بعلمه ، ومحاضراته ، فى البلاد الأجنبية ، لمثل جدير بأن يُحتذى . .

وفى خدمة الأوطان ، فليتنافس المتنافسون . .

وعملا بهذا المبدأ ، رأيت أن أقوم بترجمة هذه الفصول ، حتى يمكن دراسة المشاكل من مختلف وجهات النظر ، فيكون ذلك عاملا على الإفادة من تجارب مماثلة فى أقطار أخرى ، فى العصر الذى يسوده التنافس ، ويستوجب السرعة مع إحكام البناء .

كما أن لهذه الدراسة أهميتها فى الوقت الذى تتكاتف فيه هذه الدول للوقوف فى وجه الطغيان الاستعمارى ، الأمر الذى يحتم ويؤكد تعاونها على حل مشاكلها .

عبد السلام شحاته

كلمة المؤلف

دعانى معهد دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجامعة باريس ، لإلقاء ست محاضرات عن مشاكل الدول التى استقلت حديثاً فى آسيا وأفريقيا . وهذا الكتاب هو نص هذه المحاضرات ، بعد أن تناولتها بشىء من الإيجاز . .

وإنى أشكر المسئولين فى الجامعة ، لإتاحتهم لى شرف إلقاء هذه المحاضرات .

ك . م . بانيكار

اعمـــق ما كتب عن مشـــاكل
الصناعة والتعليم والادارة والتخطيط
والبحـــوث العلميـة والاجتماعيـة

مقـــدمة المؤلف

شهدت الفترة التى تقع بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٧ ، استقلال كثير من الدول فى قارتى آسـيا وأفريقيا : كالهنـــد ، وباكستان ، وبورما ، وأندونيسيا ، وسـيلان ، وفيتنام ، وكامبوديا ، ولاوس ، وكلها تقع فى جنوبى وجنوب شرقى آسـيا . وقد أزاحت عن كاهلها الاستعمار ، لتصبح دولا ذات سيادة .

وفى الشرق الأوسط نجد أن كلا من سوريا ولبنان ، أصبحتا عضوين فى المجتمع الدولى بعد جلاء القوات الفرنسية عنهما . .

وبالرغم من أن مصر كانت تعتبر ، من الناحية القانونية ، دولة ذات سيادة ، إلا أنها لم تتمكن من تصفية الاحتلال إلا أخيراً ، فى عام ١٩٥٣ ، وذلك بانسحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس .

وأصبح السودان مستقلا فى سنة ١٩٥٥ . وخلال العام التالى انسحبت فرنسا من تونس ومراكش . وفى عام ١٩٥٧ صارت غانا عضواً فى مجتمع الكومنولث البريطانى .

وهكذا نجد هذا المجتمع الجديد من دول آسيا وأفريقيا ، الذى يمتد من أندونيسيا إلى مراكش على المحيط الأطلسى ، والذى كان يعتبر خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين خاضعاً لنفوذ الدول الأوربية ، قد تحرر من قيوده وصار مالكا زمام مصيره .

والمشاكل التى تواجهها هذه الدول فى مرحلة الاستقلال ، تتشابه من عدة وجوه ، بالرغم من التباين الكبير بينها ، سواء فى المساحة ، أو عدد السكان ، أو البناء الاجتماعى ، أو الثروات الطبيعية ، أو الإمكانيات الصناعية . فعدد سكان الهند ثلاثمائة وثمانون مليون نسمة ، بينما لبنان أو الأردن لا تكاد تتعدى المليون . وكذلك الحال بالنسبة للثروات الطبيعية . وإذا كانت وجوه الاختلاف بين هذه الدول مثيرة ، فثمة نواح متعددة تجعلها متشابهة ، من حيث المشاكل التى تواجهها . ذلك أن على كل دولة أن تعمل على إيجاد نظام سياسى جديد ، بعد أن اندثر نظامها السياسى التقليدى القديم خلال فترات تبعيتها . وكذلك كان عليها أن تهيئ لنفسها الأجهزة الإدارية التى تعتبر من مستلزمات الحكومات الحديثة . ثم إن على هذه الدول أن تعيد تنظيم اقتصادها ، الذى كان من قبل قائماً على أساس أن يخدم سياسة الدولة المستعمرة ، وكذلك الحال بالنسبة لنظم الحياة الاجتماعية التى تغافلت عنها الدول

المستعمرة ، ولم تعن بإصلاحها وفقاً لما تتطلبه روح العصر الحديث . ومن الحق أن يقال عن هذه الدول الجديدة إنها بحصولها على استقلالها ، استطاعت أن تلمس لأول مرة التبعات الجسام التي تحتم عليها أن تتحملها .

* * *

وتعتبر الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٧ ، وهى الفترة التى حصلت فيها هذه الدول على حريتها ، وصارت خلالها أعضاء فى الجماعة الدولية ، فترة ثورية بأوسع معانى الكلمة ، فهذه الفترة هى التى أثرت أبعد الأثر فى لون الحكم فى الدول الجديدة ، وفرضت عليها مشاكل معينة . ذلك أن القنبلة التى سقطت على هيروشيما ، لم تكن مجرد نذير بأفول عهد ، بل كانت كذلك بشيراً بعهد جديد فى تاريخ العالم . عهد كان يتخلق فى أحشاء النصف الماضى من القرن العشرين . . والتقدم السريع الثورى ، الذى فتح مجاله بلانك Planck ، باكتشافاته فى مجال العلوم البحتة ، كان قد بدأ يؤتى أكله فى تطوير الحياة الإنسانية فى جميع مظاهرها على نحو كاد أن يكون شاملا ، وانتهى العصر الذى كان يمكن للدول أن تحيا فيه بمعزل عن غيرها إلى غير رجعة ، بعد غزو الفضاء وتعدد وقوة الأسلحة التى يستطاع استخدامها ، وتحققت للعالم وحدته .

وليس من شك فى أن أحداث القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين ، قد طبعت فى أذهاننا فكرة عن وحدة العالم . غير أن تلك الوحدة قامت على سيادة الدول الأوربية والغربية على جميع البشر الذين يقطنون المناطق الأخرى من العالم ، كانت وحدة سطحية

أملتها عوامل سياسية . أما الوحدة التى انبعثت بعد عام ١٩٤٥ ، فإنهـــا مختلفة فى خصائصها ، ذلك لأن البناء الاجتماعى والصناعى للعالم ، واستقلال الشعوب ، قد صارت كلها حقائق مؤكدة ، وبات من الواضح أن هـذه الشعوب منطلقة فعلا فى طريق التطور . وهنـا أخذت تنمحى تدريجياً الفوارق بين المجتمعات ، تلك الفوارق التى كانت تعتبر من قبل سمات أساسية لاسبيل إلى محوها . وأصبح التطور ملموساً من جميع الوجوه ، وباتت المعرفة والعلوم حقاً مشاعاً للجميع ، على نحو لم يسبق له نظير من قبل ، إذ اعتبرتها البشرية تراثاً عاماً لهـا . واستطاعت وسائل الاتصال بالجماهير أن تشق طريقها فى أكثر الأقاليم تخلفا عن ركب الحضارة . وبالرغم من تباين آثارها ، تبعاً لاختلاف مستوى الحضارة فى كل مجتمع ، غير أنه من المؤكد أن أى قطر من الأقطار لن يستطيع الاستمرار فى السير على نفس النهج الذى خلفه الماضى السحيق .

هناك ثلاث مظاهر رئيسية لهذا التطور ، تحتـاج إلى العناية فى دراستها :

أولهـا هو التطور الثورى الذى اعترى مفهوم الدولة ، ففى القرن التاسع عشر ، بل قل حتى عهـد قريب فى القرن العشرين ، كانت المجتمعات والحكومات تتسم بوجود طبقـات تتمتع بنفوذ سياسى واقتصادى قائم على ملكية الأرض ، فى أغلب الأحيان ، وكان ذلك سائداً فى أكثر البـلاد ، فيما عدا الدول الصناعية الكبرى فى الغرب . أما اليوم فإن المجتمعات تفتح المجال لجميع أبنائها الراشدين ، ومنهم النساء. وهكذا صار تنظيم الدولة مختلفا تماما عما كان عليه فى الماضى .

أما الناحية الثانيـــة من نواحى التطور ، فهى أن طبيعة الإنتاج الصناعى قد انتهت إلى تغيرات لم يكن لأحد أن يتكهن بوقوعها منذ نصف قرن مضى . فالثورة الصناعية الجديدة التى يشهدها العـالم اليوم ، تختلف فى خصائصها ، من عدة وجوه ، عن الثورة الصناعيـة السابقة عليها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به الثورة الحديثة من تعقيد ، واعتمادها على البحث الدائب ، إلى جانب ما تتطلبه من الجهد الإنســـانى والموارد المـالية . وكذلك من حيث تأثيرها على المجتمع . . فإذا أردنا أن نمكن للتطور الصناعى مضيه قدماً ، فإنه لا يكفى انتشار الخبرة الفنيـة (التـكنولوجيا) ، بل لا بد أيضاً من تزايد مستمر لعدد الجماهير التى تلم بالحقائق العلمية .

أما الظاهرة الثالثـــة من مظاهر التطور ، فهى أن التطورات الاجتماعية التى حدثت خلال هذه الفترة القصيرة بلغت حداً يجعل الحقبة السابقة على الحرب العالمية الثانيـة ، كما لو كانت عصراً قديماً منسياً . وهـذا أمر يمكن أن يلمس بوضوح تام فى الدول الآسيوية والأفريقية الحديثة ، فالعائلة التى تدين بمذهب كونفشيوس فى الصين ونظم الزواج فيها ، والعلاقات بين الطبقات ، تلك الظواهر التى كانت هى الخصائص المميزة للحياة الاجتماعية فى ذلك المجتمع ، قد تطورت خلال السنوات العشر الأخـــيرة ، إلى حد يصعب معه إدراك صلتها بالنظم العائلية السابقة عليها . وفى الهند ، نجد أن قانون الأحوال الشخصية للهندوس ، ذلك القانون الذى يخضع له ٣٥٠ مليون شخص ، والذى عاش أكثر من

٢٥٠٠ عام ، قد تغير ، وألغيت عادة عدم الاختلاط بين الطبقات ، وكذلك تشريعات التزاوج بين مختلف الطبقات ، وتفكك نظام الأسرة التقليدية بمعناها القديم ، كل هذه تعتبر من مظاهر التبدل الذى طرأ على الحياة الاجتماعية ، لا بسبب المطالب الاجتماعية الحديثة فحسب ، بل نتيجة للظروف المستحدثة التى ألمت بالدولة والجماعة والإنتاج الاقتصادى . .

وهكذا قدر لهذه الدول فى آسيا وأفريقيا أن تبعث فى عالم جديد ، وكتبت عليها مشاكلها التى زاد من حدتها ، أن هذه الدول كانت تعيش فى الفترة الممهدة لهذه الثورة ، تحت حكم أجنبى . ومرت بهما الثورة الأوربية الصناعية الأولى بآثارها العميقة دون إحداث تغير أساسى فى تكوينها الاجتماعى .

وجملة القول إن التقدم الصناعى فى الدول الأوربية لم يكن له من أثر على الدول الآسيوية والأفريقية ، إلا أنه جعل اقتصاديات هذه الدول مرتبطة بمصالح الدول ذات المصالح الاستعمارية ، كما كانت الدول ذات المصالح الاستعمارية هذه تتحكم فى نظمها السياسية . وكذلك تخلفت الدول الحديثة فى ميادين التعليم والخبرة العلمية ، ولم تتهيأ لها الأسباب لتدبير ثرواتها ، حتى يمكنها الوقوف على قدميها أمام ملابسات التطور الجديد .

وهكذا كان على هذه الدول الحديثة أن تواجه المشاكل التى دفعت إليها دفعاً ، وهى مشاكل عصر عظيم ثائر ، تتسم بأنها معقدة على نحو لم يسبق له مثيل ، وذلك دون استكمال لأجهزتها السياسية والادارية ، ودون الخبرة الضرورية ، والأداة الفنيـة ، وكذلك دون الاستعداد الاجتماعى

الذى كان يمكنه أن يطلق الطاقات الاجتماعية ، ويعمل على التغلب على هذه المشاكل .

***

والمحاضرات التالية ، حاولت فيها أن أشير إلى بعض المعضلات التى تواجهها الدول الحديثة ، فى آسيا وأفريقيا ، فى هذه الظروف الثورية ..

ك . م . بانيكار

البناء السياسى

بعد أن حصلت جميع الدول ، فى آسيا وأفريقيا ، على استقلالها ، اتخذت لنفسها النظام الجمهورى ، فيما عدا ليبيا . كما أنها اختارت الشكل الديمقراطى . ولم يكن النظام الجمهورى ، ولا النظم الديمقراطية القائمة على ممثلين منتخبين من النظم المحلية الأصيلة فى أى دولة من هذه البلاد التى انتقلت إليها هذه النظم .

ومن الحق أن يقال إن الهند ازدهرت فيها جمهوريات عديدة ، واسعة الرقعة ، عظيمة الأهمية ، وذلك فى عصر من عصور الماضى السحيق . وهناك حقيقة تاريخية أخرى ، وهى أن مبدأ الأخذ بقرار الأغلبية ، كان نظاماً مقرراً فى التعاليم البوذية ، التى سادت ، قبل المسيح بمدة قرون . غير أن هذه التقاليد اندثرت منذ عهد بعيد ، وصار

النظام السياسى التقليدى الوحيد الذى ساد فى كل من آسيا وأفريقيا ، هو نظام الملكية ، كما أن الحكم لم يكن ديمقراطياً . وليس فى هذا ما يدعو إلى العجب على الإطلاق . ففى أوربا نفسها كانت الملكية هى أسلوب الحكم السوى ، وذلك حتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، واستمرت النظرة إلى الملكية باعتبارها الشكل القانونى الطبيعى للحكم فى جميع دول أوربا ، عدا فرنسا ، والبرتغال . وفى كل من ألمانيا والنمسا وروسيا وأسبانيا ، كانت الأسر الحاكمة تتمسك بنظرية الحق الإلهى فى الحكم ، وكانت توجس خيفة من النظم الديمقراطية إلى حد بعيد . ولا شك أن بعض الاصلاحات قد أدخلت على هذا النظام فى كل من انجلترا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والدول الشمالية ، غير أن الملكية استمرت هى شكل الحكم السائد . وكان ذلك أمراً طبيعياً ، لدرجة أنه فى فترة قريبة ، نرجع إلى عام ١٩١١ ، حينما تقرر أن تمنح ألبانيا استقلالها ، رأت الدول الكبرى أن تأخذ على عاتقها البحث عن شخص مناسب لتاج تلك الدولة . ولم تتغير هذه الفكرة إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، يوم انتهى حكم الأسرات المالكة ، مثل أسرة رومانوف ، وهابسبورج ، وهوهنزلرن ، وخلع آل عثمان عن عرشهم ؛ فى هذه الفترة فقط ، اقتنعت الدول بأنه لا حاجة لإمداد دولة من دول العالم القديم فى حالة استقلالها ، بملوك من ذوى المكانة المناسبة .

كما أنه لا يمكن الادعاء بأن الديمقراطية صارت نظاماً مسلماً به فى كل مكان ، حتى بعد الحرب العالمية نفسها ، وحتى فى أوربا نفسها . ففى

الفترة التى بين الحربين العالميتين ، نجد معظم دول أوربا ، عدا إنجلترا ، وسويسرا ، وفرنسا ، والدول الشمالية ، قد اختارت لنفسها حكماً فردياً استبدادياً . ولم يقتصر الأمر على إنكار كل من هتلر وموسوليني للديمقراطية ، باعتبارها نظاما منحلا من نظم الحكم ، ونكنا نجد سالازار فى البرتغال ، وميتكساس فى اليونان ، وأتاتورك فى تركيا ، ودالفوس فى النمسا ، وفرانكو فى أسبانيا ، وبيلوديسكى فى بولندا ، ينكرون فى جميع هذه الدول المبادئ الأساسية للديمقراطية بدرجات متفاوتة ، تبعاً لتأييد الشعوب لهم ، ويقيمون ألواناً من الحكومات ، إن لم تكن فاشية فى جميع الأحوال ، فهى استبدادية فردية على كل حال . .

وعلى ذلك ، فالأمر الذى يثير الاهتمام ، هو أن هذه الدول الآسيوية الأفريقية ، حينما تحقق لها استقلالها ، كان عليها أن تختار النظام الجمهورى ، وأن تمد نفسها بدساتير تتوافر فيها عناصر الديمقراطية ولو من حيث الشكل على الأقل ، وقد تأثرت ، فى هذا الاختيار ، إلى حد ما ، بالنفوذ الذى كانت تتمتع به الدول المسيطرة ، فقد كان من الطبيعى أن تبدو دساتيرها أمام الدول الخاضعة لها ، كنماذج يجب أن تحتذى .

وهكذا نجد الدول التى كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، تتخذ النظام الألمانى الانجليزى كأساس لنظمها ، بينما نجد أندونيسيا تقلد الدستور الهولندى . هذا ، ومن المحقق أن رغبة القادة السياسيين فى الدول الحديثة المتقدمة ، كان له أثر كبير فى هذا الاختيار . ولما كانت الديمقراطية قد استعادت مكانتها باعتبارها نتيجة من نتائج الحرب العالمية

الثانيـة ، فإنه لم تحدث محاولات مباشرة ، لإقامة ممالك جديدة أو لتجربة نظم قريبة من الفاشية ، كما حدث فى بعض الدول الآسيوية خلال فترة الاستقلال فى ظل الحـكم اليابانى المقيد لذلك الاستقلال .

واختيار الدول الجديدة للجمهورية الديمقراطية كشكل لحـكوماتها ، وذلك فيما عدا الدول التى كانت تحت الحماية من قبـــل ، مثل كمبوديا ، ولاوس ، ومراكش ، وتونس ، كان قراراً ضخما له نتائج بعيدة المدى ، وتضمن مشاكل عديدة تحتاج إلى دراسـة دقيقة . وبالرغم من أن هذه الدول وجدت فى فترة ثورية ، فإنه كان عليها — كما سبق أن ذكرنا — أن تواجه مشاكل غير عادية من حيث تعقيدها . والنظم الديمقراطية تقوم على دعائم مختلفة من شأنها أن تؤثر فى سائر مظاهر الحيـاة السياسية واستقرارها وكفايتها ، بل تؤثر حتى فى وجودها .

وقد حاولت كل من هـذه الدول خلال العشر السنوات الأخيرة ، أن توفر شكل الحـكومة النيابية بما تشتمل عليه من مجالس وبرلمانات وسائر الأجهزة التى تتطلبها الديمقراطية . غير أنه من الواضح أننا نجد أن جميع مقتضـيات ذلك النظام لم تتضح ، لا فى ذهن الجماهير فحسب ، بل فى أذهان القادة أنفسهم ، ذلك أن تجاربهم السابقة لم ترتبط عموما بالأساليب الديمقراطيـــة فى الحـكومة والإدارة . وفى معظم الأحوال تلمس الافتقار إلى تهيئة الظروف النفسية اللازمة للحكومة الشعبية . .

والمشكلة الأساسية فى الديمقراطية ، هى ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ الطاعة . وكان هذا المبدأ يطبق فى بساطة فى حالة وجود الملـكية ،

فالكل يعرف أن الملك لا بد أن يطاع ، وكانت توجه إليه الكلمات الدالة على الجلالة والقوة وسائر الصفات التى ترمز إلى السلطان ، وكان هو رمز الدولة فى نظر العامة ، ورغبته هى القانون ، ونزواته هى الأوامر . وكانت أوامر إمبراطور الصين تنتهى بالصيغة القائلة : « ارتعد وأطع » . وكان الناس يرتعدون ويطيعون ، لأن السلطة الملكية كانت كاملة وشاملة لجميع مظاهر الحياة ، والجزاء الذى يستطيع الملك فرضه كان لا يقف عند حد .

ونظراً للحقوق التقليدية للملك فى أن تطاع أوامره كاملة ، فقد صورت هذه الطاعة على أنها أمر مسلم به ، وفى الملحمة الهندوسية المسماة « مهاياراتا » ، نجد حواراً شائقاً جداً عن حق الملك فى الطاعة . . فهناك تساؤل عن سبب هذه الطاعة ، فى حين أن له عينين لا أكثر ، وساعدين اثنين لا غير . وهكذا . والجواب طريف : فلولا وجود سلطة عليا مرئية فى الدولة ، لرجع البشر إلى حالة الفوضى التى تصورها « الماتسيايا » أو قانون السمك ، تصويراً دقيقاً ، لأن هذا السمك يأكل كبيره الصغير . وهكذا رأوا ضرورة وجود سلطة عليا ، طاعتها واجبة ، سواء للملك ، أو لأى نظام سياسى سائد . وأبسط صورة لهذه السلطة كانت تتمثل فى رجل توفرت له الحكمة والقوة ، زعيما كان . أو ملكا ، وهب قدرة خارقة ودان له المجد ، وله فرض العقوبات اللازمة . وأصبحت هذه القوة ، على مر العصور ، تسمى «الأعظم» ، و«ابن السماء» ، و «القيصر» ، و «الأعلى مكانة» . وهى لا تمثل القوة الكاملة فحسب ،

بل يجتمع لديها كذلك جلالة ترفعها عن سائر البشر ، وكان الخروج على طاعتها يعتبر أم الكبائر . كان هذا هو المبدأ الذى يسهل فهمه . غير أن دولة ما ، من الدول التى حظيت باستقلالها بعد عام ١٩٤٥ ، لم تأخذ بالنظام الملكى ، فيما عدا ليبيا . .

ومسألة الطاعة فى هذه الحالة ، مسألة سبق أن حددتها التجارب والتعاليم القائمة فى البلاد الديمقراطية . والسلطة فى الديمقراطية تتمثل فى إرادة الشعب من الناحية النظرية ، فى حين أن هذه السلطة تتمثل فى حكم الأغلبية ، من الناحية العملية ، فالقرار الذى تقره الأغلبية ، يجب أن يؤخذ كقرار العاهل الحاكم ، ولو أنه من الممكن فى الدساتير الفدرالية عرضه على هيئة قضائية لإقرار شرعيته القانونية . فهو قرار لا يجب أن تتحداه سلطة أخرى ، أو أفراد آخرون ، ولكن دقة مثل هذه القرارات ، ليست من المبادىء اليسيرة الفهم فى كل مكان . فقبول قرار الأغلبية وطاعته ، هو أحد أسس الحكومة الديمقراطية . ولكن ذلك لم يحدث باستمرار ، وربما كان حق الاعتراض الحر الذى أخذ به فى بولندا ، استثناء لا يقاس عليه . بل إننا نلمس حتى اليوم أن السائد فى مجلس الأمن ، هو التناحر بين الدول الكبرى . وظاهر أن هذا خرق لقرارات الأغلبية التى لها قداستها الشرعية . وحتى فى النظم الديمقراطية ذاتها ، نجد أن أغلبية معينة يجب أن يرجع إليها فى مسائل بالذات ، مثل التعديلات الدستورية الخاصة بثلثي الأعضاء ، وكذلك فيما يتعلق بمسائل تمس إرادة الشعب . فهذه كلها أمور يكون الرجوع فيها

للتصويت المباشر . وواضح من هذه الأمثلة ، أنه لا يوجد ما هو مسلم به تسليما مطلقاً فى مبدإ قبول الأغلبية على الدوام .

وكذلك نجد فى أعظم البـــلاد حظاً من الديمقراطية ، دساتير تعنى بتحديد سلطة الأغلبية فى اتخاذ قرارات هامة . فمعظم البلاد البرلمانية لها مجلس شيوخ ، أو مجلس لوردات ، أو أى مجلس آخر ، الغرض منه ، هو الحد من قوة الأغلبية فى فرض قراراتهـا على عجل ، حتى ولو لم يكن لهذه المجالس حق تعطيل القرارات .

وإذا كانت المسألة بالغة التعقيد على هذا النحو ، حتى فى البلاد التى استقرت فيها هذه النظم ، فإنه يسهل تصور أن حق الأغلبية فى أن تطاع قراراتها حرفياً ، يجد صعوبات غير متوقعة فى هذه الدول الجديدة .

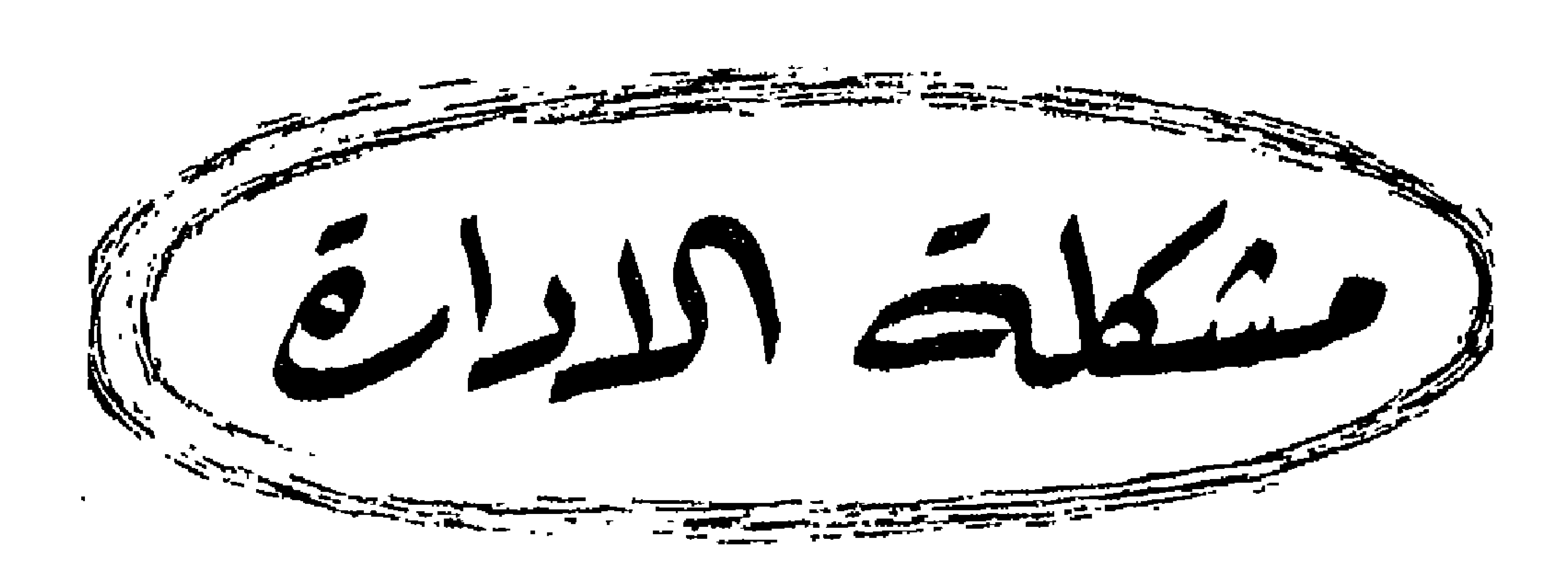
ومن خير الأمثلة التى تساق فى هذا المجال ، تلك القوات المتمردة فى أندونيسيا ، والعصيان الدائم للقوات المنظمة فى بورما ، ثم الانقلابات والنظم البرلمانية ، الزائدة عن الحاجة ، التى كانت تحدث فى سوريا .

وفيما عدا بعض البـلاد ، مثل الهند ، وسيلان وباكستان[1] ، نجد القرارات التشريعية تعارض بواسطة جماعات ، سواء أكانت مسلحة أو مطالبة بالاستقلال المحلى .

ففى الدول الجديدة ، عدا الثلاثة المذكورة ، لا نـكاد نلمس طاعة لقرار الأغلبية .

---

(١) حدث تغير فى نظام الحـكم فى الباكستان ، بعد إعداد هذه المحاضرات .



مشكلة الإدارة

الحكومة الديمقراطية ، تقوم ، أولا وبالذات ، على القيادة السياسية ولكن رسم السياسة ليس إلا ظاهرة واحدة من مظاهر النشاط في الدولة . أما الإدارة الفعلية في الحكومة ، فيقوم بها جهاز إدارى من الموظفين ، يجمعهم نظام هرمى . والمجالس والهيئات التشريعية تحدد السياسة ، وتعلم وتقود الرأى العام ، كما أنها تمارس الرقابة على الإدارة الحكومية التى يقوم موظفوها المدربون بتنفيذ السياسة المرسومة .

والتنظيم الإدارى لم يعرف فى الدول الأوربية ، إلا منذ وقت قريب ، فالمجتمع الإقطاعى الذى نشأت فيه مبادىء الدولة الحديثة ، لم يعن بالإدارة إلا قليلا . وكانت فى أول أمرها جزءاً من النظام الملكى . والديمقراطية الأوربية ترجع فى أصلها إلى صراع الشعوب ضد استبداد الملوك المطلق ،

مما حمل الشعوب على التعصب ضد الموظفين الرسميين ، باعتبارهم ممثلين لقوة الملك ، ومهددين لحقوق الشعب . وظلت هذه الكراهية سائدة فى الدول الأوربية ، حتى القرن الثامن عشر ، على أقل تقدير . بل إننا نجد أن إنجلترا ، فى القرن التاسع عشر ، لا تكاد تذكر الإدارة الحكومية حين تعرض لرسم سياسة الدولة ، بالرغم من كونها بلد ديمقراطى برلمانى . وعلى سبيل المثال ، فإننا لا نصادف فى كتاب «برجهوت» ، وهو كتاب له مكانته فى دراسة الدستور الانجليزى ، شيئاً عن الخدمة المدنية ، وكذلك الحال فى كتاب الأستاذ « ا . ف . ديسى » ، عن « قانون الدستور » ، وهو من الكتب التى ألفت فى مطلع هذا القرن ، وبقى دهراً طويلا يعتبر من المراجع الرئيسية فى موضوعه ، فهو لا يذكر شيئاً عن الخدمة الادارية على الإطلاق . وفى أمريكا نجد أن نظرة القوم إلى هذه النظم التى وصفوها بأنها فاسدة ، ظلت تعوق وجود جهاز إدارى له كفايته حتى عهد قريب . ومن الحق أن يقال إن تطور وكفاية النظم الادارية لم تنشأ إلا أخيراً ، فى البلاد الغربية ذات النظام البرلمانى .

والموقف اليوم جد مختلف عما كان عليه من قبل ، فالتغيير الذى اعترى خصائص الدولة ، وزيادة واستمرار التوسع فى أعمالها ، لا من الناحية السياسية فحسب ، بل أيضاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذا ساعد على إيجاد التوازن بين السلطة السياسية والسلطة الادارية . وهذا التطور ملحوظ ، لدرجة أن أحد المفكرين فى انجلترا ، حينما أراد أن يصف إحدى المنظمات السياسية ، وصفها بأنها « إدارية برلمانية » .

أما التطور الذى اعترى مجموعة دول آسيا وشمالى أفريقيا ، فإنه جد مختلف ، لأن هذه الدول كانت تلم بالأساليب الإدارية منذ أقدم العصور . فقد قامت الحكومة فى بابل القديمة ، وفى مصر ، والهند ، والصين ، على أساس الخدمات الإدارية . وهذا يرجع إلى ما أشار إليه كل من « ماكس فبر» ، و «كارل فون ويتفوجل» ، وهو أن الحكومات فى الدول الآسيوية الأفريقية ، إنما قامت أصلا على إدارة شئون ضرائب الأرض ، ونشأت هذه الإدارة على الأرجح بسبب رقى الحضارة الآسيوية وقدرتها على التحكم فى مياه الأنهار وأنواع الرى الذى يستلزم لإدارته جيشاً من الموظفين الإداريين . وقد استقر فى الهند ، حتى القرن الرابع قبل الميلاد ، نظام إدارى كامل واف ، كما يلاحظ ذلك من التعاليم السياسية القديمة المسماة (أراساترا) الخاصة (بالكوتاليا) .

وهكذا توفرت للدول الآسيوية تقاليد إدارية ، وتطورت هذه النظم خلال فترات استعمارها . ولما كان من خصائص الحكم الأجنبى أن يجافى روح الديمقراطية ، كما أنه لا يقوم على أساس انتخابى ، فقد اقتصرت الواجبات الأساسية للحكومات الاستعمارية على المحافظة على القانون والأوامر ، وتحصيل الضرائب ، وهذا يستلزم عدداً كبيراً من الإداريين . ونرى أن الحكومة المستعمرة فى كل من الهند ، والباكستان ، وسيلان ، وبورما ، وأندونيسيا ، والسودان ، وكذلك البلاد التى خضعت للاستعمار الفرنسى ، قد أوجدت جهازا إداريا له كفاءته .

ولكن خلق الجهاز الإدارى على هذا النحو ، تضمن ثلاث مظاهر من مظاهر الضعف .

وأول هذه المظاهر الثلاثة ، أن الموظفين الرئيسيين كانوا من البلاد المستعمرة ، وحتى فى الهند ، التى كان نصف عدد الموظفين الرئيسيين فيها من الهنود ، فى الفترة التى آلت فيها الإدارة إلى أبناء البلاد ، نجد المناصب الهامة كانت فى أيدى الأوربيين . وكذلك الحال فى أعمال المالية ، ووزارات الداخلية ، والدفاع ، والسكك الحديدية ، والمواصلات . فكل الوظائف البالغة الأهمية ، كان يشغلها الإنجليز . وانسحاب هؤلاء من المناصب الرئيسية فى الإدارة ، خلق نوعا من الفراغ لم يكن ملؤه بالأمر الهين . وكان الأمر فى بورما أكثر صعوبة ، إذ كانت نسبة عدد المواطنين الذين يشغلون المناصب الرئيسية ، أقل كثيراً ، لدرجة أننا نجد عدداً كبيراً من الوظائف الثانوية ، يشغلها بعض من الهنود . هذا بالإضافة إلى أن السنوات الثلاث التى قضتها بورما تحت الحكم اليابانى ، قد أفسدت القيم الأخلاقية للعمل الإدارى . وفى أندونيسيا نجد أن الوظائف الرئيسية اقتصرت على الأوربيين ، مما اضطر إلى إعادة استخدام عدد كبير من الهولنديين ، بعد أن نالت الدولة استقلالها . وما وقع فى السودان يعتبر أمراً طريفا حقا ، فإن سودنة الوظائف كانت خطوة ضرورية للحصول على الاستقلال ، لأن تخصيص الوظائف التنفيذية والقضائية للانجليز وحدهم ، أثار مشاكل بالغة الصعوبة ، لم يستطع الاهتداء إلى حلها إلا باستخدام عدد من الهنود والباكستانيين ، وعدد آخر من أبناء البلاد الأخرى الصديقة ، الذين ألحقوا بعملهم على أساس عقود لمدد قصيرة . وأمكن تحقيق ذلك ، نظراً لأن اللغة الرسمية للشئون الإدارية الحكومية

كانت هى اللغة الإنجليزية . أما فى كمبوديا ، ولاوس ، وتونس ، ومراكش ، حيث كانت اللغة الرسمية هى الفرنسية ، فقد كان من الطبيعى استخدام موظفين فرنسيين .

والوجه الثانى من وجوه الضعف فى الجهاز الإدارى ، الذى أورثه الاستعمار لهـــذه الدول ، يتمثل فى قصور هذا الجهاز ، فالحكومة المستعمرة كانت تعنى قبــل كل شىء بالمحافظة على القانون والنظام ، وإيجاد الوسائل الكافية للتجارة والاستثمار ، وكان عليهــا أن تجبى الضرائب ، وتقر القانون ، دون أدنى تدخل فى شئون الشعب . فالجهاز الذى أعده المستعمر يلائم الغرض الذى قام من أجله ، ملاءمة تثير الإعجاب. ولكن ما تكاد تحصل الدولة على استقلالها ، حتى تواجهها مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن هذه المشكلة . فعليها أن ترسم سياسة للتنمية الاقتصادية، وتقوم بالمشاريع التقدمية المختلفة ، وتبدأ فى إعداد برنامج للتصنيع ، وتنشىء علاقات تجارية مع الدول الأخرى ، وتسيطر على نقدها . كما أن عليها أن تواجه مشاكل أخرى من هذا الطراز ، وكل منها يحتاج إلى موظفين إداريين على درجة عالية من الخبرة : والتجارب التى بلتها هذه البلاد فى عهد الاستعمار ، لم تكن قد أكسبتها خبرة بأعمال من هذا القبيل . وإن خلق نظام إدارى فنى ، قادر على معالجة هذه الأمور المعقدة ، التى تحتاجها الحكومات الحديثة ، إنما هو مسألة بالغة الأهمية تواجهها كل دولة حديثة عهد بالاستقلال .

أما الوجه الثالث من وجوه الضعف فى الجهاز الإدارى الذى خلفه

الاستعمار ، فهو الاستقلال الإدارى فى أعمال الدواوين . ذلك أنه نظراً لانعدام السلطة البرلمانية المباشرة التى تشرف على الجهاز ، فقد نشأ فى سائر أنحاء الدولة نوع من الإدارات التى لهـا استقلالها فى داخل الحكومة . وخلال فترة الحكم البريطانى فى الهنـــد ، كانت الادارة تقوم بها فعلا الحكومة الحاكمة ، مع أنها من الناحية النظرية تخضع لوزير الدولة المختص بشئون الهند ، لأنه هو الوزير المسئول أمام البرلمان البريطانى . وكان أغلب أعضاء مجلس الوزراء فى الهند من الموظفين الدائمين . وكان لهم أن يتولوا منصب الوزارة فى المقاطعات ، وفى مجالس البلديات حتى عام ١٩٢١ . وعلى ذلك فالموظفون المدنيون لم تكن لهم إلا خبرة ضئيلة بالعمل فى ظل الحكم الديمقراطى . ويجب ألا يفوتنا أن النظام البرلمانى نشأ أولا فى البلاد الغربية ، ثم أوجدت النظم الادارية بعد ذلك كجهاز لتنفيذ سياسة البرلمان . أما الحال فى الدول الجديدة ، فقد كان على العكس من ذلك ، إذ كانت الادارة لها جهاز قديم مكين ، له وجوده ونظمه ، وأهدافه ، وقدرته على الاتصال المباشر بالشعب . ولـكن هـذا الجهاز لم يكن متصلا بالحكم الديمقراطى ، فهو لم ينشأ عنه ويتخذ منه أمه وأباه ، على نحو ما يقولون فى اللغة الهنـــدية الدارجة . وإنما فرضت النظم الديمقراطية عليه فرضا ، وأصبحت تتحكم فى الجهازين السياسى والإدارى. وكما سبق أن ذكرت ، فإن تعاليم الديمقراطية لم تفهم على وجهها الصحيح حتى من هؤلاء الذين كلفوا بتطبيقها . كما أن مبدأ الطاعة فى الديمقراطية لم يفهم بوضوح فى معظم هـــذه الدول الحديثة ، باعتباره مقابلا للسلطة

الإدارية التى اعتادتها هذه البلاد منذ زمن طويل . وقد ظهرت اتجاهات فى كثير من هذه الدول ، لنقل السلطة إلى أيدى الإدارة . كما ظهر اتجاه آخر جعل السلطة الادارية هى التى تعمل متوارية خلف ستار الديمقراطية ، ولا يستثنى هذا الوضع ، إلا فى البلاد التى سلمت قيادتها إلى أيدى رجال لهم على شعوبهم سلطة لا تنازع ، ونالوا ثقتها ، وذلك لكفاحهم فى سبيل الحرية ، كما هو الحال فى الهند ، وفى بورما .

هذه المظاهر الثلاثة من مظاهر الضعف الذى خلفه الاستعمار فى الجهاز الادارى ، تعتبر من أهم العوامل التى يتوقف عليها تشكيل مستقبل هذه الدول الجديدة . ويجب ملاحظة أن هذه الادارة عينت الإطار الذى استطاعت هذه الدول أن تمارس نشاطها السياسى فى داخله ، مهما كان محدوداً . غير أن المشكلة الأساسية تتمثل فى تطوير هذه النظم الادارية المتخلفة ، وفقاً للمهام التى ألقيت على عاتق الدول الحديثة . فالبلاد الحديثة عهداً باستقلالها ، تجد مشاكل عديدة ، تحتاج إلى حل ، الأمر الذى لم تحفل به الادارة فى عهد الاستعمار ، وهذا لا يعنى التوسع الضخم فى الخدمات الادارية فحسب ، بل يتضمن كذلك تنمية الخبرة فى شئون الجهاز الادارى ، على نحو لم يكن فى عهد الحكم الاستعمارى . ويقال إن الخدمات الادارية فى الهند ، قد بلغت اليوم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وذلك خلال العشر السنوات الماضية . ولم يكن ذلك النمو مرجعه إلى القانون المعروف باسم قانون (باركنسون) ، أو لاختلاف مهارة الهنود عن مهارة البريطانيين فى الادارة ، بل يرجع أولا

وبالذات ، إلى التغيير الذى طرأ على وظائف الدولة . وعلى ذكر التوسع الذى حدث فى مجال الخدمات المدنية فى بريطانيا بعد الحرب ، فإن اللورد « أتلى » ، حين سئل عنها فى البرلمان ، ذكر أن ذلك النمو مرجعه إلى أن بريطانيا صارت دولة تعنى بتحسين أحوالها ، الأمر الذى نتج عنه قيام الحكومة بأعباء لم تكن لها من قبل .

ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فى بلد كالهند ، التى ما كاد يتحقق لها استقلالها ، حتى أخذت تعد المشروعات الضخمة للتصنيع ، وذلك بإشراف الحكومة ، كما تولت برامج بناء القرى ، وإسكان اللاجئين ، إلى جانب مشروعات عديدة للرى ، بما يتضمنه من استصلاح الأراضى البور وتعميرها . وهذا كله يستلزم وجود أنواع جديدة من المهارة الادارية . والصناعات الضخمة الحديثة التى تعنى بها الحكومة تحتاج إلى نوع آخر من الموظفين الاداريين ، والمشروعات ذات النطاق الواسع ، والأغراض المتعددة التى تتعلق بالرى ، والكهرباء ، وغيرها ، لا تحتاج إلى مهندسين ذوى خبرة عالية المستوى فحسب ، بل يعوزها كذلك موظفين على درجة كبيرة من المهارة والمران .. و « مشروعات القرية » و « التوسع الريفى » ، التى قامت على أساس إصلاح شامل للقرى فى جميع أنحاء الهند ، تتطلب مهارات من مختلف المستويات ، مهارات لا تكتفى بالعمل على رسم البرامج فحسب ، بل تمارس مهامها بالتعاون مع سكان القرى أنفسهم . فإذا أردنا تحقيق مشروع شامل لإصلاح القرى ، فإنه يجب توفر جيش من العمال ، ممن

يستطيعون ممارسة عملهم فى مستوى القرية ، ولهم دراية بالوسائل الحديثة ، ولهم القدرة على العمل مع سكان الريف . وإذا كان للدولة أن تقوم ببرنامج شامل للصناعة ، فإنه يجب عليها أن تنسق عمل ذوى الخبرة الموجودين ليلحقوا بالخدمة الحكومية ، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع ما أشرنا إليه من توفر العمال الفنيين ، فضلا عن تدريب الجهاز الادارى . وفى الحق إن على الدولة الجديدة أن تخلق جهازاً إدارياً ضخما ، قادراً على القيام بألوان النشاط المختلفة .

بل لو أن الأمر اقتصر على زيادة عدد الموظفين الذين يؤدون الأعمال الرتيبة ، لما كان ذلك ممكناً لكثير من هذه الدول ، إذ لم يتوفر لمعظمها طبقة كافية من الموظفين الاداريين الذى حصلوا على المؤهلات التى تؤهلهم لأداء الأعمال . ففى أندونيسيا مثلا ، نجد أن نظام التعلم الذى سبق أن أدخله الهولنديون ، لم يحقق وجود طبقة واسعة الثقافة . وقد رأينا كيف أن السودان بدأ حياته الاستقلالية ، باستخدام موظفين مدنيين بعقود من دول أخرى . وكذلك الحال فى العربية السعودية ، واليمن ، وليبيا ، التى كان عليها أن تعتمد ، إلى حد بعيد ، على الأقطار العربية الأكثر تقدماً ، لتزويدها ببعض الموظفين الاداريين من ذوى الخبرة . ولكن فى بلاد كالهند ، والباكستان ، وسيلان ، حيث توفر لون من التعلم أكثر تحرراً ، نجد مشكلة استخدام موظفين إداريين ممن يؤدون الأعمال العادية ، لم تكن بالمشكلة البالغة الصعوبة ، فباستخدام عدد كبير من هؤلاء بالطرق المألوفة ، وبتقصير فترة الترقية ،

وبإنشاء نظم جديدة للتوظف ، وباختيار عدد ممن يعملون فى الحياة العامة ، أمكن لهذه الدول ، لا أن تشغل الفراغ الذى تركه الموظفون الأجانب الذين انسحبوا فحسب ، بل استطاعت أيضاً أن تضاعف من عدد موظفيها لمواجهة الأعباء الجديدة . ولا يمكن أن يقال إن هناك انحطاطاً ملحوظاً فى مستوى أداء هذه الأعمال العادية .

غير أن المسألة تختلف بالنسبة للأمور التى تتطلب خبرة متخصصة ، فقد ألفت كل هذه البلاد نفسها فجأة تواجه مشاكل توجيه الاقتصاد النامى . والحقبة التى أعقبت الحرب ، كانت فترة تقييد للتجارة العالمية ، وكانت مشكلة العملة صعبة معقدة بالغة الحساسية ، كما فرضت القيود ، وخلقت مشاكل التموين ، ونشطت الرقابة على الاقتصاد الداخلى ، وهذه كلها أمور تحتاج إلى براعة فى علاجها . ففى خلال السنوات الأولى لعهد الاستقلال ، وهى الفترة التى تطورت فيها الأحوال العالمية ، صار من الضرورى إجراء إعادة شاملة لتنظيم اقتصاديات الدول الجديدة . وهكذا كان عليها أن تتخلص من مرحلة الاقتصاد الاستعمارى التى فرضتها ظروف معينة . كما كان عليها أن تنمى صناعاتها وإنتاجها من المعادن ، وفى نفس الوقت كان عليها كذلك أن تقيم نظاماً اقتصاديا يتوفر فيه الاستقلال والتوازن . ومن البدهى ألا يترك هذا للمنشآت الخاصة فى الدول الحديثة ، لا بسبب تعصب ما ضد الدوافع الفردية ، أو ضد رأس المال الخاص ، ولكن لأن معظم رأس المال الخاص ، فى هذه البلاد ، لم ينم إلى الحد الذى يستطاع معه أداء هذه المشروعات . وفيما عدا الهند ،

والباكستان ، فإننا لانجد فى هذه الدول طبقة يتوفر لها رأس المال ، بحيث تستطيع القيام بالمشروعات الصناعية الضخمة . وكذلك كان هناك عنصر الزمن ، فقد كان هم هذه الدول أن تلحق بركب النهضة الغربية . وهناك عامل هام ، تدخل ، وهو أن الصين انقلبت دولة شيوعية ، ترمى سياستها إلى الاسراع فى التصنيع . فكان على الهند ، بصفة خاصة أن تبدأ فى برنامج تخطيطى للتنمية ، يشمل جميع النواحى ، وهذا لم يتطلب تخطيطاً تفصيلياً فحسب ، وإن كان هذا التخطيط فى ذاته يتطلب خبرات فنية بالغة التنوع ، بل استلزم كذلك جهازاً إدارياً له خبرته العالية المستوى ، التى يتطلبها أداء هذه المشروعات . فالموظفون الذين يعهد إليهم بالرقابة كانوا من الأهمية بدرجة لا تقل عن الحاجة إلى جيش من العمال المهرة . غير أنه من الواضح أن أعمال المديرين والمشرفين والمراقبين ، لا يمكن أن يعهد بهـا إلى الموظفين الذين يؤدون الأعمال العادية ، كرجال الجهاز الادارى العادى .

وقد أوصى الحكيم الصينى القديم ، بتوفر الحكم الصائب ، والأمانة ، والكفاية ، للقيام بعمل من الأعمال . وكان من المفروض أنه بتحقق هذه الصفات ، يمكن أن يعهد لموظف الحكومة بالرقابة العليا فى أية مصلحة من المصالح . وتحت الإدارة البريطانية ، اعتبر هذا المبدأ أمراً مسلماً به ، لدرجة أن مناصب مثل مديرى الصناعات أو رؤساء الموانى كان يعهد بها إلى الموظفين المدنيين . ولكن حين يتعلق الأمر بالرقابة ، ومديرى الأعمال فى المؤسسات الصناعية والاقتصادية ، كان من اللازم أن

تتوفر صفات أخرى غير القدرة على الحكم الصائب ، والأمانة ، والكفاءة مصفة عابة ، وهى الصفات التى كانت تعتبر أساسية . فإذا كان المقصود هو إدارة مشروع مصنع صلب ، أو الرقابة على مصنع أجهزة للآلات ، وجب أن يتوفر كذلك فى الرأس المفكر للمؤسسة قدر كبير من الإلمام بمشاكل الصناعة ، كما أن الموظفين المسئولين مباشرة عن فروع الصناعة المختلفة ، يجب أن يكونوا رجالا فنيين ، وعلى درجة عالية من الكفاية . وهذه مسألة لا يمكن لدولة ما أن تعتمد فيها اعتماداً كلياً على المعونة الخارجية ، فقد يمكن للدولة التى نالت حظها من الرقى ، كما يمكن للمنظمات الدولية أن تمدها ببعض الخبراء فى مختلف المستويات . غير أن الدولة صاحبة الشأن ، يجب أن توفر الموظفين المتعددين الذين يتكون منهم الجهاز الفنى والإدارى . وقد توفر للهند عدد ضخم من الإداريين ، كما أن بها أكثر من ٨٠,٠٠٠ من المهندسين ذوى المؤهلات ، ولكن تبين أن عدد المهندسين اللازمين لها حتى عام ١٩٦٢ ، يجب ألا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ مهندس ، أى أن عليها فى الواقع أن توفر أربعة أضعاف عدد مهندسيها الحاليين ، وتهيء لهم الخبرة الهندسية اللازمة .

وفى الحق إن المشكلة كانت أصعب لدى البلاد التى لم تتطور فيها الصناعة ، كما تطورت فى الهند . وهذا ما سوف نعالجه على نحو أكثر تفصيلا ، حين نعرض للمشاكل المتصلة بالتعليم .

والعلاقة بين الادارة والرقابة السياسية تعتبر من المشاكل التى لها أهميتها ، والتى تشغل فكر الدول الحديثة . فمن المفهوم ، بصفة عامة ،

أن وظيفة القيادة السياسـية هى رسم السياسة التى ينفذها الجهاز الإدارى وهذا ما ينتج عنه صراع بين السلطتين ، على نحو لا يمكن تجاهله . ونجد فى البـــلاد العريقة الديمقراطية ، أن هناك فصلا واضحاً بين السلطتين ، على نحو يسهل أداء الأعمال . أما فى الدول الحديثة ، حيث النظم البرلمانية جديدة لم تستقر ، كما استقرت وتمـكنت التقاليد الادارية ، فإن الصراع بين القيادة السياسية والسلطة الادارية أمر لا مفر منه . ومن الناحية النظرية يكون الوزير مسئولا أمام البرلمان عن إدارة المصالح التابعة له ، بينما الحقيقة أن هذه المسئولية ليست أكثر من مسئولية شكلية ، وذلك نظرا للاتساع الضخم فى الجهاز الادارى . والسلطة الادارية تتمتع بقوة تنفيذية ، فاذا كانت الديمقراطية شكلية ، ورقابتها منعدمة تقريباً ، كما هو الحال فى أغلب الدول الحديثة ، فإن الصراع بين السلطتين لا يظهر للعيان ما دامت السلطة الفعلية باقية فى يد الجهاز الإدارى . أما حيث تقوى الديمقراطية على رفع صوتها ، وحيث يكون للبرلـمان نفوذه ، فإننا نجد أن قيام الجهاز الادارى بوظيفته ينتج ألواناً حادة من النزاع .

وقد نوقشت هذه المسألة فى الهند مناقشة عامة ، أكثر من مرة ، وفى إحدى القضايا التى نظرت أمام القضاء حديثاً ، قدم للمحاكمة رجلان ، أحدهما وزير بارز من الوزراء المركزيين ، والآخر هو أحد الاداريين ، من ذوى المراكز الرفيعة ، وأثيرت فى القضية ثلاثة أمور : حق البرلمان ، لا فى الحصول على المعلومات فحسب ، بل كذلك حقه فى مراقبة التصرفات فى عمله الادارى ، كما أثير مدى مسئولية الوزير الكاملة عن

أعمال مرءوسيه أمام الهيئة التشريعية ، والفصل بين سلطة كل من الوزير والموظف العام ، أمام البرلمان ؛ وما انتهت إليه المحكمة ووافقت عليه الهيئة التشريعية ، أمر له دلالة قوية . ذلك أن أحداً لم ينكر على الهيئة حق رقابتها على تصرفات الوزير حتى فى المجال الادارى . فمسئولية الوزير المختص الكاملة تقوم على هذا الأساس ، من الناحية الدستورية على الأقل ، وتأكدت هذه النتيجة فيما بعد باستقالة الوزير نفسه .

ولم يمكن الفصل بين سلطة الوزير والموظف الادارى الدائم . ذلك لأنه إذا كانت مسئولية الوزير غير قائمة على الكفاءة ، فمن الواضح أن تصرفات الموظف كانت قائمة على أساس التنظيم العملى ، لا على أساس دستورى من أى نوع . ومن الحق إنه يجب وضع سلطة كبيرة فى يد الموظفين الدائمين ، ولن يكون للانتاج الحكومى أثره ما لم يقم على مبدأ الولاء المتبادل الذى يجب أن يكون مفهوماً لدى كل من السلطتين على وجهه الصحيح . هذا درس اكتسبته بالتجارب المؤلمة جميع البلاد الحديثة العهد بالديمقراطية ، لأن التقاليد والتعاليم ، والتطبيق المتعلق بالتعاون بين السلطتين ، هى أمور تستقر وتنمو فى أناة وريث ، ولا يمكن أن تعالج بالقوانين وإصدار التعليمات .

وثمة ظاهرة أخرى فى الادارة الحكومية يمكن أن تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول الحديثة ، وهى أن الخدمات الادارية تتسم بميلها إلى المحافظة ، لأنها تنظر إلى الأمور من الناحية العملية ، كما تتميز بقدرتها على التكييف بالأوضاع القائمة ، تبعاً للتجارب السابقة التى

اكتسبتها . وهذا ما يجعل هذه الإدارة عاملا من عوامل الاستقرار فى الحكومة الديمقراطية ، وخاصة إذا كان النظام الديمقراطى ساذجاً لم تصقله التجارب ، والناخبون لم يدربوا تدريبا كافيا على الرقابة الجدية . وهنا نجد القيادات السياسية تميل غالباً إلى إدخال تعديلات جديدة بعيدة المدى . والرجل الإدارى العملى النزعة ، هو الذى يمكنه تنفيذ مثل هذه التعديلات ، فهو الذى يعمل على إعداد الجهاز الإدارى المنفـــذ ، وهو الذى يقدر ما تحدثه هذه التعديلات من آثار فى مجال الادارة . ويكون هذا الجهاز الإدارى قادراً على معالجة مثل هذه المشاكل ، لا بما أوتى من حنكة التجارب الماضية فحسب ، بل تبعاً لقدرته على معرفة ظروف التطبيق العملى للمشروعات المراد تنفيذها ، مما يكون له الأثر الفعال فى استقرار الحكم الديمقراطى .

ومن المعروف أن نجاح أو فشل أى نظام فى الدول الجديدة يتوقف على الجهاز الإدارى الذى يمكنها إعداده . فالحكومات تستطيع أداء وظائفها على الوجه المرضى ، ما دام هذا الجهاز على حظ كاف من القدرة ويستطيع التكيف بالوضع الجديد . وحين يصيب الجهاز الحكومى خلل ، أو حين تعجز الدولة عن إيجاد الموظفين الأكفاء ، فإن استقلال الدولة الحديثة يصبح اسمياً ، ولا يلبث أن تكتنفه المخاوف والظلام .

ويمكن تلخيص المشاكل التى تواجهها الدول الحديثـــة فى المجال الإدارى على النحو التالى : إن الإدارة الحكومية التى أورثها الاستعمار للدول الحديثـة ، كانت ضعيفة فى مطلع الاستقلال ، بسبب انسحاب

الموظفين الرئيسيين ، الذين اقتضت الظروف أن يكونوا من أبناء البلاد الاستعمارية . وحتى فى البلاد التى توفر فيها نظام إدارى قادر ـ مهما كانت قدرته محدودة ـ فإن تغير أهداف الدولة . وتطور الدوافع ، وتعدد أوجه نشاطها ، استلزم توسعاً ضخماً فى عدد الموظفين الفنيين الذين يمكنهم القيام بالإشراف ، وهو أمر لم تستطع توفيره معظم الدول . وبدون هذا التوسع الضخم فى استخدام الموظفين ذوى الخبرة ، تعجز هذه الدول الحديثة عن القيام بالإصلاحات الضرورية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وتعود القهقرى إلى التأخر والظلام . ولما كان النظام المتبع فى معظم الدول ، هو النظام الديمقراطى ، فإن مشكلة الادارة صارت لها أهمية عظمى ، لأن النظام الديمقراطى لا يمكنه أداء وظائفه بدون جهاز إدارى له كفايته القائمة على الخبرة . وفى هذا المجال يمكن أن يقال إن إعارة الخبراء الأجانب ، والاستعانة بالمعونة الفنية التى تقوم بها الهيئات الدولية ، أمر له أهميته ، غير أنه لا يستطيع أن يغير من الوضع الأساسى العميق لهذه المشكلة . وهكذا ، فإن مستقبل الدول الجديدة يعتمد ، إلى حد كبير ، على مدى مبادرتها إلى إعداد جهاز إدارى له كفايته وخبرته وأمانته . ومثل هذا الجهاز سيكون قادراً على توفير الاستقرار اللازم للحكومات الجديدة ، وإمدادها بالإدارة الفعالة فى أجهزتها المختلفة .



واجهت الدول الحديثة الواقع الاقتصادى المرير ، بعد نيلها استقلالها مباشرة ، فاستقر فى وعيها أن ليس لاستقلالهـــا ذاك قيمة كبيرة ، ما لم يتحقق لها الاستقلال السياسى . فكل دولة من هذه الدول التى تخلصت من عهد الاستعمار الطويل ، وجدت اقتصـــادها قائماً على الأسس الاستعمارية على نحو ما ، بمعنى أنه مرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه باقتصاد الدولة المتسلطة . فالعملة المحلية مرتبطة بعملة الدولة المسيطرة ، ونظام البنوك مرتبط بمثيله فيها — ذلك فيما عدا ما كان عليه الحال فى الهند ، إلى حد ما — بحيث سيطرت البنوك الأجنبية ، التى كان لها أيضاً حق الاحتكار فى بعض الأحيان . كما أن بعض المنتجات التجارية الرئيسية ، كانت فى يد الدولة المستعمرة . ويكفى للتمثيل على ذلك ، الشاى فى

الهند ، والشاى والمطاط فى سيـــلان ، والسكر والبترول والمطاط فى أندونيسيا . كما أن الدول المستعمرة كانت تتحكم فى المواد الخــام . وهكذا كانت الدول حديثة الاستقلال ، مقيدة الأقدام مغلولة الأيدى ، وتأكدت أنه إذا كان على الاقتصاد أن يدعم الاستقلال الذى حصلت عليه فإن من الواجب إعداد خطط ومشاريع لم تـكن لتخطر لهـــا على بال من قبل .

ولم يكن هذا الإعداد ضرورياً للتحرر الاقتصادى فحسب ، بل كانت هناك حاجة ملحة إليه من حيث هو مؤد إلى رفـع مستوى المعيشة للشعب . ففى كل هذه الدول ، نجد الأغلبية العظمى من السكان تعيش على هامش الحياة . وهى لم تكن تعانى من انخفاض هذا المستوى إلى أقصى حد فقط ، بل عانت أيضاً من حاجتها إلى الموارد اللازمة للخدمات الأساسية ، مثل التعليم ، والصحة العامة ، والمواصلات ، وغيرها . ولاح لها أنها مهددة فى مستقبلها ، ما لم تقم باستغلال مواردها الطبيعية ، وتضاعف من إنتاجها .

وإذا كان من المعروف لدى الجميع أن خلق اقتصاد متوازن ، وتحقيق برنامج التصنيع ، وغير ذلك من مشاريع العمران ، هى أهم ما يجب العناية به ، فإن الصعوبات التى صادفت هذه الدول فى هذا السبيل ، كانت شديدة كل الشدة . ذلك أنها أولا وقبل كل شىء ، كانت تفتقر إلى المبادىء الاقتصادية السليمة ، لأن التفـكير الاقتصادى فيها مرتبط بالتفـكير الأجنبى المسيطر . وبالرغم من أن المبادىء السائدة فى البـــلاد ذات

المصالح الاستعمارية لم تكن ملائمة للدول الجديدة ، إلا أن الأفكار الاقتصادية التي انتشرت في هذه الأخيرة ، لم تكن إلا تقليداً لها . كما أن المهارات الفنية تعوز الكثير من هذه البلاد ، بالإضافة إلى انعدام رأس المال في معظم الأحيان ، وإلى جانب قصور الحصر الدقيق للمصادر الطبيعية . أما وسائل المواصلات ، والسكك الحديدية ، والموانى ، فلم تتطور إلى الدرجة التي تتناسب مع التطور السياسي . هذا إذا كانت قد تطورت على الإطلاق .

وثمة حقيقة واضحة ، هي أنه لا سبيل إلى التخلص من مرحلة التأخر الاستعماري ما لم يتح لهذه الدول خطط التخطيط الشامل . وقد ضربت روسيا المثل بتجاربها في هذا الميدان ؛ وكان من أهم العوامل التي أثرت في الوعي القومي الهندي في الفترة السابقة على الحرب ، هو نجاح مشروعات السنوات الخمس في الاتحاد السوفييتي ، تلك المشروعات التي حولت اقتصاد روسيا القيصرية الشبيه باقتصاد المستعمرات ، وجعلت منها دولة من أعظم البلاد الصناعية في العالم . وفي عام ١٩٣٧ ، قامت الهند بتشكيل لجنة تخطيط برئاسة نهرو ، لتتولى دراسة موضوع التخطيط . وحسبنا هذه الإشارة للتدليل على اتجاه الوعي القومي في الهند ، في ذلك العهد . وكان مما ضاعف الاهتمام بهذه المسألة ما حدث في الصين من تطورات ثورية . وبالرغم من أن مشروعات التخطيط في هذه الأخيرة ، جاءت في فترة متأخرة ، إلا أنها دفعت الحكومات الوطنية في الدول الجديدة إلى الاهتمام بتحسين الأحوال الاقتصادية ، بعد أن ظهر

لها بوضوح أنه ما لم تحدث إصلاحات أساسية فى الحالة الاقتصادية السائدة فيهـا ، وما لم يرتفع مستوى معيشة الجماهير ، فإنه سيغدو من الصعب التخلص من خطر انتشـار الشيوعيـــة . وهكذا عنيت بالتخطيط الاقتصادى ، لا باعتباره تحقيقاً لمثل أعلى بعيد المنال ، ولـكن باعتباره ضرورة ملحة .

غير أنه فى الوقت الذى أيقنت فيه كل دولة بضرورة التطوير القائم على التخطيط ، نجد أن المشاكل التى تناولها التخطيط بالدراسة هى فى حد ذاتها معضلات بالغة التعقيد . فقد كان من السهل رسم الخطط على الورق كما فعل الأب سيس (Abbé Sieyès) حين كان يؤلف دساتير ، أو كما يؤلف الفلاسفة نظريات عن الـكون . ولـكن إذا كان لهـذه المشروعات أن تنفذ ، فيجب أن تقوم على حصر الموارد الموجودة فى كل قطاع : فيعرف ما يمكن الحصول عليه من المواد الخام ، ومدى تطور استغلال القوى ، والمواصلات ، والمهارات الفنية ، وما إلى ذلك . فليس فى الامكان أن نقيم مشروعات على غير ما هو موجود .

وعلى سبيل المثال نجد أن معظم الدول الجديدة قد فـكرت فى إيجاد صناعة الصلب ، لأن الصلب أصبح يرمز إلى التقدم الاقتصادى . إلا أنه من الواضح أن البلاد التى لا يتوافر فيها ما يكفى من خام الحديد ولا الفحم ولا مصدر من مصادر القوى الرئيسية ، ولا تتوفر فيها قبل كل شىء الخبرة الفنية فى هذه الصناعة ، إن مثل هذه البلاد يبدو تفـكيرها فى إقامة صناعة الحـديد كحلم من الأحلام . كما ينعكس عـــدم النضج السياسى

والاقتصادى فى ميل كل من هذه الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى . مع أنا نجد فى أوربا نفسها ، حيث تتوافر الخبرات الفنية ، أن الدول لا تفكر فى صناعة السيارات وآلات الماكينات ، ولكنها تهتم بالتخصص الذى تستطيع معه اكتساب شهرة دولية ، فبلجيكا مثلا ، وهى التى تعتبر من البلاد الرئيسية فى إنتاج الصلب ، لم تقم فيها صناعة سيارات . ولكننا نرى الذين يتولون التخطيط فى كل دولة أسيوية ، ينفردون بتفكيرهم .

والمشكلتان اللتان تتحكمان فى تطور الصناعة فى الدول الآسيوية هما : الافتقار إلى رأس المال ، وضآلة عدد ذوى المهارة . فالتأخر الاقتصادى للدولة يقف حجر عثرة فى سبيل تكوين رأس المال المناسب فى داخل الدولة ، وبدون هذا الرأسمال ، لا يمكن تحقيق مشروعات صناعية ضخمة. والتغلب على هذه الدائرة المقفلة من المشاكل هو بيت القصيد بالنسبة للدول الجديدة .

ولا شك فى أن الاتحاد السوفييتى قد استطاع التغلب على هذه العقبة ، ووصل إلى حد إيجاد اقتصاد قادر على تطوير نفسه بنفسه ، ولكنه فرض على الشعب القيام بتضحيات غير عادية ليحقق هذا . وليس من بين الدول التى نتحدث عنها من تملك فرض الأمور على الشعب فرضاً . فحكومة من هذا الطراز ولها سياسة مرسومة ، يمكنها القيام بأضخم المشروعات كما يمكنها تعبئة السكان دون محاسبة عن الثمن النهائى . ويجب أن نذكر أنه خلال فترة تنفيذ روسيا لأول مشروعين

من مشروعات السنوات الخمس ، كانت السوق مفتوحة لمن يستطيع أن يدفع الثمن . فلم يكن الحصول على السلع الإنتاجية اللازمة للبـــدء فى مشروعات التنمية الاقتصادية بالأمر العسير كما هو الحال اليوم . فكل دولة خططت مشاريع التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتجه إلى أكثر الدول تقدماً للحصول على المعونة المالية ، أو للحصول على أموال للاستثمار ، وكذلك لتسهيل القروض لشراء السلع الإنتاجية .

والمعونة الأجنبية للبلاد المتخلفة اقتصاديا مشكلة معقدة ، ينتج عنها كثير من المآزق ، وإقراض مبالغ كبيرة من المال لدول ليس لها جهاز ينظم المصروفات ، قد يصبح هو فى ذاته عاملا خطراً من عوامل عدم استقرارها . وفى مثل هـــذه الحال قد يؤدى الأمر إلى الحصول على امتيازات مشروعة مما ينتج عنه صراع داخلى فى هذه الدول . وما حدث لحكومة كوا ميتانج فى الصــين معروف للجميع ، فإن المبالغ الضخمة التى قدمتها أمريكا إلى تلك الدولة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لم تعمل إلا على زيادة ثروة الأغنياء ، وخلقت طبقة من المنتفعين والوسطاء ، الأمر الذى أدى إلى اتساع الهــوة بين الشعب والادارة . وفى الحــق إن المعونة الأجنبية المالية بدون جهاز إدارى قادر ، وبدون تدبير محكم لأوجه النفقات ، قد تصبح عاملا على بث الفساد فى الشعب أكثر من عملها على تحقيق مشروعات التصنيع . وقد تبينت الدول هذه الحقيقة فى ضوء تجاربها خلال العشر السنوات الماضية ، وحتى لو لم تـكن الأموال فى شكل معونة ، فإن نقص الجهاز الادارى سيؤدى إلى نفس النتائج السيئة .

فالأموال الضخمة التي تمثل دخلا لم يجن عن طريق العمل ، والتي تتقاضاها بعض الدول كنسبة من حقوقها في استغلال بترولها ، لم يؤد كما هو معروف إلى تحسين يذكر في مستوى الشعوب من الوجهة الاقتصادية . لأن هذه البلاد يعوزها وجود جهاز إدارى قادر على استخدام هذه الأموال لصالح الشعوب . وفي العراق لم يرسم إلا قريباً برنامج للإنماء الصناعي والاجتماعي لإنفاق الأموال التي تمثل نصيب العراق في البترول . ولكن في السعودية وفي إيران وغيرها من البــــلاد منتجة البترول ، لا نجد أن هذا الدخل الضخم قد أدى إلى أي إنمـاء اقتصادي بالمعنى الصحيح ، بل يمكن أن يقال إنه خلق تناقضاً بين الجماعات المحلية لم يكن معروفاً من قبل .

أما المشكلة الثانية فهي تتعلق بالمهارات الفنية ، والثقافة العملية . فالصناعة الحديثة تقوم على المعرفة العملية ، والمهارات الفنية التي تستغل هذه المعرفة في الإنتاج . ومن المسلم به أنه لا يمكن القيام بأي تقدم علمي ملحوظ على أساس معرفة علمية من الدرجة الثانية . فالإلمام التام بالحقائق العلمية ، إن لم يمكن من الإسهام المباشر في التفكير العلمي ، فإنه على الأقل يمكن من استيعاب واستغلال نتائج البحوث العلمية التي بدونها يتخلف التطور الصناعي ، مهما تكن الجهود الأخرى التي تبذل لتحقيقه . وهذه إحدى المسائل التي سوف نتناولها فيما بعد على نحو أكثر تفصيلا .

وحتى إذا التمست هذه الدول مستوى أقل ، أعني إقامة صناعات على مجرد متابعة نتائج العلوم في البــــلاد الأخرى فإن مشكلة الحاجة إلى الفنيين والعمال المهرة ستظهر أهميتها القصوى . ومعظم الدول الحديثة

تفتقر إلى وجود هذين العاملين ، وما لم تبذل كل دولة من هذه الدول جهدها لتوفير الموظفين الفنيين ، فإن تنميـــة الصناعات سوف تثير مصاعب عديدة .

وفيما يتعلق بالمجهود الذى بذل لتوفير الـكفاية الصناعية فى الهند ، نجد أنها قد بادرت إليه منذ نصف قرن قبيل استقلالها ، وظلت تعمل فى هذا السبيل خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى ، فصارت لها مكانة تختلف عن غيرها من الدول ، من حيث الاستعداد الصناعى . وقد أنشئ أول مشروع للصلب فى الهند فى فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٩٠٨ . ومشروعات (تاتا) لتنمية مصادر القوى فتحت مجال التقدم فى استغلال مساقط المياه لتوليد الـكهرباء . وكانت الهند تعمل لتوفير ذلك حتى خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى . ثم إن صناعة النسيج فى الهند أصبحت من أشهر الصناعات المماثلة لها فى العالم . كما أنها حققت الاكتفاء الذاتى فيما يتعلق بحاجتها من الاسمنت والسكر . وكان من مميزات المجتمع الهندى البارزة وجود طبقة رأسمالية قادرة ، استطاعت أن تسهم خلال الحرب فى أعمال الاحتكارات البريطانية ، وذلك بتنظيم الأعمال المصرفية والقيام بمشروعات التأمين . أما من ناحية المعرفة العلمية والخبرة الفنية ، فإنها أحرزت فيهما تقدما كبيراً فى النصف الأول من القرن العشرين .

أضف إلى هذا أن مواردها الطبيعية تساعدها فى الحصول على جميع المواد اللازمة للصناعات بكميات وافرة ، فلديها مناجم غنية بالفحم والحديد وفى قدرتها توليد القوى الـكهربائية بواسطة المساقط المائية . وتعتبر

الهند من البلاد التى أغدقت عليها الطبيعة خيراتها ، فيما عدا النحاس والبترول ، ومع ذلك فهناك ما يحمل على الظن بأن زيادة عمليات التنقيب عن البترول قد تؤدى إلى نتائج مرضية . أضف إلى هذا توفر النظام فى مواصلاتها ، ووجود عدد كبير من الموظفين ، ممن يستطيعون القيام بأعمال الادارة .

أما المصاعب التى لقيتها فهى نوعان : فالزراعة فى الهند لا تقوم على أساس اقتصادى ، كما أنها متخلفة . وقد نتج عن فصل بورما وتقسيم الأراضى المزروعة فى مناطق البنجاب والسند ، أن واجهت الهند أزمة شديدة فى المواد الغذائية ، وذلك بعد استقلالها مباشرة . كما أن الاقطاع الزراعى كان عقبة فى سبيل التطوير الاقتصادى فى القرى . أضف إلى هذا أن الفقر المدقع المتفشى بين الفلاحين ، وميلهم إلى الرجعية ، كان من العقبات الكبيرة التى عرقلت سرعة تنمية الانتاج الزراعى . وثانياً ، إن الهند أخذت بنظام الحكومة المركزية ، وذلك نظراً لمساحتها وعدد سكانها ، وظروفها التاريخية ، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الحكومة المركزية تفتقر إلى الخبرة الكافية للقيام بمشروعات التعلم وإصلاح الأراضى ، وتحسين الزراعة .

وفى الفترة التالية للاستقلال مباشرة ظهر بوضوح مدى تخلفها فى ميدان الزراعة ، وذلك بتفشى المجاعات باستمرار نظراً لنقص الحبوب . واستخدمت كمية كبيرة من النقد الأجنبي للحصول على الغذاء من جميع المصادر الممكنة . وقد أدى الضعف السياسى فى نظام الحكومة المركزية

إلى ظهور عوائق فى تنفيذ سياسة التخطيط ، لأن الحكومة المركزية عانت من ضغط السياسة المحلية عليها ، وانتهت بإخفاقها فى التعاون معها على حل المشاكل الأساسية مثل مشكلة الإصلاح الزراعى . وبالرغم من هذه العوائق استطاعت الهند تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول . غير أنه من الواضح أن مشروعات ذلك البرنامج اهتمت أولا وبالذات بالإكثار من مشروعات الرى ، وإعادة بناء القرى بواسطة مشروعات مثل المشروعات الريفية ، ومشروعات الخدمات القومية المتوسعة . كما اهتمت بالمشروعات المتعلقة بتحسين الزراعة مثل مصانع الأسمدة . وكذلك لعب رأس المال الخاص دوراً ملحوظاً فى تطوير صناعات أساسية مثل الصناعات الكيماوية الضخمة ، وصناعة السيارات وآلات النسيج والجوت ، وكذلك صناعة الآلات .

وقد أدى نجاح مشروع السنوات الخمس بالهند إلى البدء فى مشروعات أبعد مدى ، ترمى إلى تحقيق غاية واضحة ، وهى تنمية الصناعات الأساسية اللازمة لخلق اقتصاد قائم بذاته . وبدأت العقبات أمام الدولة الجديدة التى تبغى إعادة تنظيم اقتصادها تظهر بشكل قوى فى نهاية السنة الأولى من المشروع الثانى .

وكانت المشكلة هى كيف تستطيع الهند الحصول على النقد الأجنبى . وكان من المقرر إنفاق ٨٫٨٠٠ مليون روبية (أى ما يعادل حوالى ١٫٩٠٠ مليون دولار) على وسائل النقل والمواصلات . وخصصت جانباً كبيراً من ذلك المبلغ لشراء الآلات من الخارج ، ودفعت ثمنها بالعملة

الأجنبية . وكان الفرق بين ما تحصل عليه الهند من العملة الأجنبية عن طريق التصدير ، وبين نفقاتها فى الخارج ضخماً جداً . ثم تبين لها وجوب الاستعانة بالمساعدات الأجنبية عن طريق البنك الدولى أو من الدول الأخرى فى الشرق والغرب . كما احتاجت إلى قروض لتستطيع تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثانى . ومن حسن الحظ أن الهند تمكنت من الحصول على هذه المعونة ونفذت خطتها ، ولو أنها اضطرت إلى تعديل بعض مشاريعها الهامة . وقد تحققت الدول الأكثر تقدماً من أهمية الجهود التى تبذلها الهند فى المجال الاقتصادى . حتى إن مجلس الشيوخ الأمريكى أولى عناية خاصة لمساعدة الهند على تنفيذ خطتها بالتدريج . وعن طريق المساعدات التى منحتها الدول الكبرى أمكن للهند أن تسير فى مشروعات تنمية صناعاتها الأساسية مثل مشروع التوسع فى إنتاج الصلب من ١,٢ مليون طن إلى ٥ مليون طن ، ومشروعات الرى الكبرى وتوليد القوى وهى التى يجرى فيها العمل اليوم كما يجرى فى مشروعات أخرى غيرها . بيد أن حالة الهند كانت لها ظروفها الخاصة التى لم تتوفر لغيرها ، إذ استطاعت أن تهيئ جزءاً ضخماً من ماليتها الداخلية ، وأن تستخدم ذوى المهارة فى الصناعات الحديثة التى نمت خلال نصف القرن الماضى ، وأعدت العدة لتدريب عدد كبير من الصناع الفنيين الذين يتكاثرون بمرور الوقت . كما ألحقت بخدمتها عدداً كبيراً من ذوى المؤهلات فى الدراسات العلمية البحتة .

وفى الحق إنها كانت على أبواب انقلاب صناعى ضخم ، كما أن

الاستقرار السياسى الذى استطاعت تحقيقه فى فترة قصيرة مكنهـا من الحصول على معونة أجنبية كافية ، إلى جانب اعتدال سياستها . أما البلاد الجديدة الأخرى فى آسيا وأفريقيا فلم تـكن تتوفر لها هذه المزايا . فنى معظمها لم يتوفر الاستقرار السياسى ، كما أعوزها الـكثير من مستلزمات الصناعة ، ولا يستثنى من هذه الدول غير الباكستان .

وتطوير الحياة الاقتصادية فى الدول الجديدة لا يتوقف على مشكلة التصنيع وحدها ، فالغالبية الساحقة من سكان هذه الدول يعيشون فى القرى فى فقر مدقع ، ويتبعون الوسائل البدائية فى الزراعة . وتوفر الصناعات فى المدن ، مهما تكن حديثة ، لن يؤدى إلى حل مشكلة الفقر ، ولن يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة فى المستقبل القريب . وما لم تعمل الدول على أن تسير مشروعات الإنماء الاقتصادى فى الريف جنباً إلى جنب مع التصنيع فى المدن ، فإن النتيجة الحتمية هى زيادة الفوارق الموجودة فعلا بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى . فالملاحظ أن سكان المدن الصناعية يتقاضون أجوراً عالية ، ويتمتعون بوسائل اللهو الحديثة ، ويعيشون حياة أفضل ، بينما سكان الريف غارقون فى الجهل والفقر ، ويعيشون على هامش الحياة كما كانوا فى الماضى . وليس هذا بالوضع الفريد فى نوعه ، فقد كان الوضع فى أوربا مشابهاً له فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حين بدت الآثار الاجتماعية للتطور الصناعى واضحة للعيان . ونجد كثيراً من المفكرين لاحظوا أن انجلترا انقسمت إلى دولتين : إحداهما ثرية متحضرة تحيا حياة الترف ، والأخرى متردية فى الفاقة .

ومشكلة وجود جزء من المجتمع له حضارته الصناعية العالية جنباً إلى جنب مع مجتمع آخر من الفقراء والجهلة ، من المسائل التى لهـا أهمية خاصة فى الدول الحديثة . وقد يؤدى هذا الانفصال بين الطبقتين إلى نتائج وخيمة العواقب .

وتطوير المجتمع الريفى هو من الأمور البالغة الصعوبة ، ولم يحاول حلها بشكل جدى ، إلا فى الهند والباكستان .

وتطوير القرية يشمل تغييراً فى سائر مرافق الحيـاة فيها : كإدخال الأساليب الفنية الحديثة ، وإدخال الوسائل المتقدمة فى الزراعة ، وإيجاد صناعات صغيرة مناسبة لحياة القرية ، ونشر الطرق الحديثة فى الصناعات اليدوية ، وذلك لضمان تحقيق الازدهار والتقدم .

والقرى فى كل مكان رجعية فى تقاليـدها الاجتماعية ، وفى طرق الإنتاج ، وكذلك فى حياتها العامة . وإدخال الأساليب الفنية الحديثة فى حياة القرية من شأنه أن يثير مشاكل معينة ، ولكن بدون الأخذ بهذه الأساليب لا يمكن تحقيق زيادة الإنتاج والرخاء . وقد حاولت الهنـد حل هـذه المشكلة بواسطة مشروعات « خدمات التوسع القومى » و « المشاريع القروية » . وهذه المشروعات تهدف إلى تكوين وحدات للتنمية ، تشمل كل وحدة منها ٨٠ إلى ١٠٠ قرية . ويعد مشروع تطوير شامل لكل وحدة ، وذلك لإصلاح جميع المرافق ، كتحسين المواصلات ، وتوفير الخدمات فى مجالى الصحة والتعليم ، وخلق صناعات صغيرة ، واستخدام أساليب زراعية أفضـل . وعلى الجملة ، فإن المشروع المعد

يهدف إلى تحسين الأحوال ، ويقوم على أساس الجهد المحلى ، بالرغم من أنه تحت إشراف الحكومة التى تقدم النصح والمعونة المالية . وحمل سبعين ألف وخمسمائة قرية على الأخذ بمثل هذا المشروع ، إنما هو عمل من أعمال الجبابرة . فهو لا يستدعى ضخامة فى النفقات وحدها ، بل يستلزم أيضاً إيجاد جيش من العمال المدربين على مستوى العمل فى القرية ، فهؤلاء هم الذين يستطيعون إثارة وتوجيه الحماس فى نفوس سكان القرى . وخلال ثمانى السنوات الماضية استطاعت الحكومة الهندية أن تنشر هذه المشروعات فى ٣٠٠,٠٠٠ قرية ، وهى تأمل خلال البرنامج الحالى أن يتم تعميمها فى سائر القرى فى عام ١٩٦٢ تقريباً . ولم يكتب النجاح للمشروع بدرجات متساوية فى مختلف المناطق ، غير أنه خلق فى كل مكان طاقات جديدة ، وأخرج القرى من نطاق التقاليد العتيقة البالية .

ومن أهم العوائق فى سبيل انتشار المشروعات التى تهدف إلى تطوير القرية ، هو قلة وجود القوى الكهربائية التى بدونها لا يستطاع النهوض بالصناعات الريفية أو توفير ظروف مناسبة لوجود حياة أفضل . وإنارة القرى بالكهرباء لم تتحقق إلا فى المناطق الأكثر تقدماً . وقد كانت نتائج تقدم هذه القرى مرضية إلى أبعد حد . والقوى الكهربائية التى أمكن الحصول عليها فى مشروع السنوات الخمس الأول قدرت بنحو ٣,٤ مليون كيلووات لا غير . وتجرى الآن عمليات توسيع فى توليد القوى بمقدار ٢٠٪ كل عام . ومن الواضح أن المشروع سيستغرق تعميمه عشرات السنوات حتى يمكن أن تتمتع جميع القرى بالاضاءة الكهربائية .

ولم تلق هذه المشكلة فى البلاد الأخرى ما هى حقيقة به من الاهتمام . وقد تقدم مشروع مساعدة القرى فى الباكستان بعض الشىء . وقامت مصر فجأة بمشروع من هذا القبيل ، ثم أهمل المشروع بعض الشىء ، وربما كان ذلك لعدم استقرار الحال ، أو لعدم تقدير خطورة المشكلة[1] . وفى إيجاز يقال إن المشاكل الاقتصادية التى تلقاها الدول الجديدة تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

١ — إيجاد اقتصاد متوازن ملائم لظروف كل دولة ، بدلا من النظام الاقتصادى الذى كان معمولا به فى عهد الاستعمار ، والذى كان يربط الدولة بالبلد المستعمر .

٢ — تطوير الحياة القروية وإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة حتى يمكن للفلاحين ، الذين هم الغالبية العظمى من سكان هذه الدولة ، أن ينفضوا عنهم سباتهم الذى طال عليه الأمد ، وأن يسهموا فى ازدهار وطنهم .

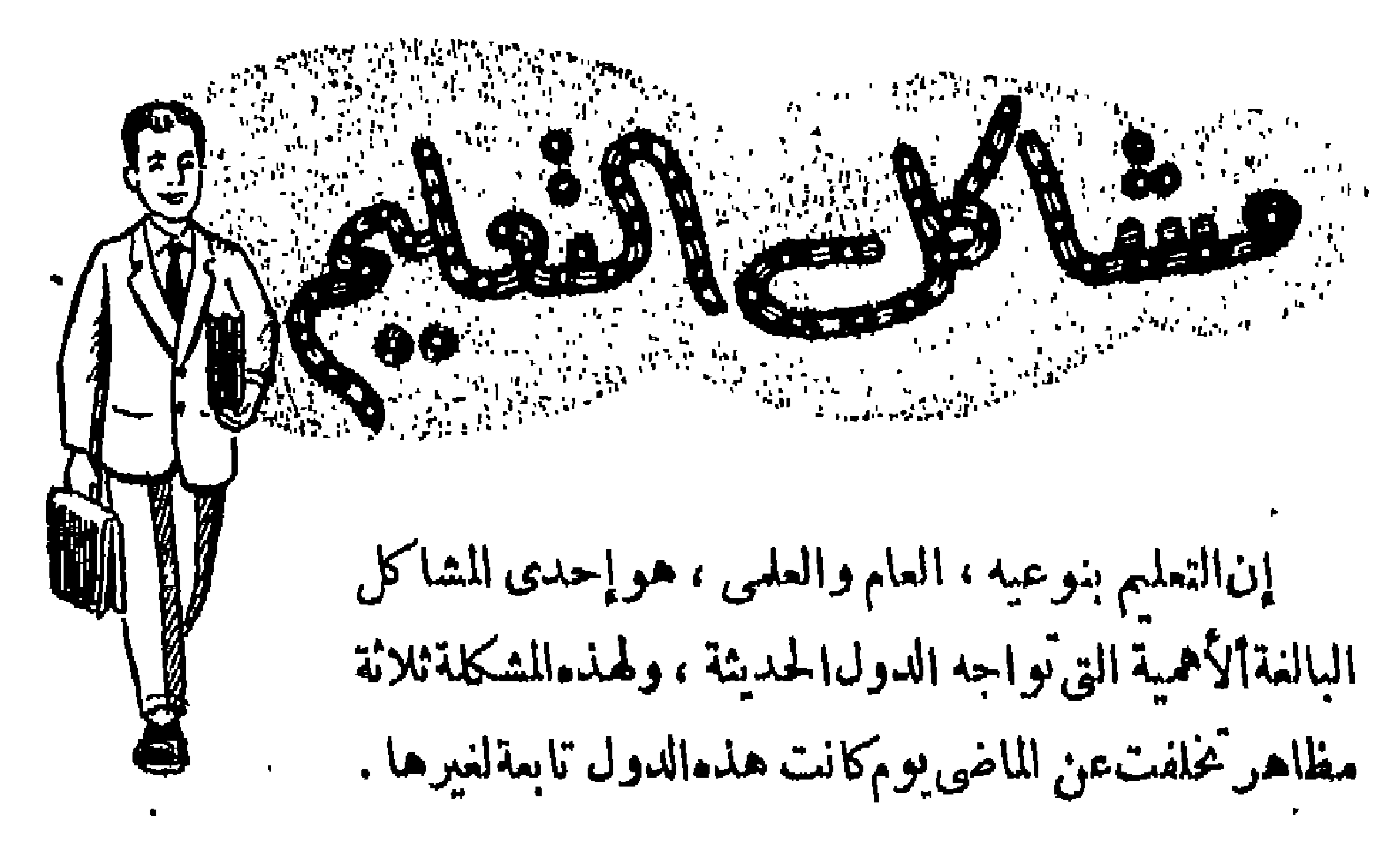
---

(١) يقصد المؤلف ، وقد كان فى مصر فى سنة ١٩٥٢ ، المشروعات التى كانت تقوم بدون خطط مدروسة قبل الثورة ، والتى ثبت فشلها ، وهناك مشروعات إصلاحية ضخمة تناولت القرية فى عهد الثورة ، وذلك كمشروع الاصلاح الزراعى ، والجمعيات التعاونية التى تسهم فى الاصلاح ، فضلا عن أن مشروعات تعميم الكهرباء والمياه النقية تجرى على قدم وساق ، والمقدر أن تعمم فى القرى مشروعات الكهرباء بعد مراحل معينة من إنشاء السد العالى فالثورة قدرت الفلاح والقرية وأولتهما كل اهتمامها .

(راجع مقدمة المترجم)

٣ — تطوير الصناعات واستغلال الموارد الطبيعية ، حتى يمكن الدول الجديدة أن تتمتع بحياة أفضل .

وهذه المشاكل على قدر واحد من الأهمية . فالاقتصاد الاستعماري الذي ساد أيام خضوع هذه الدول للمستعمر قد جعلها تعتمد إلى حد كبير على اقتصاديات البلد المتسلط . وقد ظهر الاضطراب فى هذا النظام بشكل واضح فى الملايو (المطاط والصفيح) ، وسيلان (الشاى والمطاط) ، وأندونيسيا (المطاط والبترول) ، والسعودية ، والعراق ، والكويت (البترول) ، فهذه الدول اعتمدت فى حياتهـا الاقتصادية على المواد الضرورية للصناعات فى الدول الغربية . وتنمية اقتصاد أكثر توازناً هو ضرورة أساسية بالنسبة لهذه الدول . وبدون تطوير الصناعات إلى أقصى حد تستغل فيه المواد الخام والموارد الأخرى المتوفرة فى الدولة ، لا يمكن تحقيق مثل ذلك التوازن . ولكن هذا ليس هو الباعث الوحيد على الآمال المراد تحقيقها من وراء التنمية الصناعية . فإن أية دولة لا تستطيع أن تحرز نجاحاً لتدعيم استقلالها السياسى ، وتوفق فى توفير حياة مادية أفضل لجميع أبنائها ، بدون التعليم والخدمات الطبية ، وسهولة المواصلات ، ورفع مستوى المعيشة . أو بمعنى آخر إن هذه الدول الحديثة الاستقلال لا تستطيع إدخال الأساليب العصرية على حياة شعوبها ، ما لم تتوفر لها الموارد الكافية . والخلاصة : إنه بدون زيادة الانتاج والثروة ، عن طريق خلق صناعات واستغلال منتظم للثروة المعدنية ولكل ما منحته الطبيعة للبلد من خيرات ، لن تتوفر الموارد الضرورية الكفيلة بتحقيق الغايات التى هى طابع الدولة المتحضرة ، وسيغدو الرخاء الاجتماعى والعظمة القومية أضغاث أحلام .



إن التعليم بنوعيه ، العام والعلمى ، هو إحدى المشاكل البالغة الأهمية التى تواجه الدول الحديثة ، ولهذه المشكلة ثلاثة مظاهر تخلفت عن الماضى يوم كانت هذه الدول تابعة لغيرها .

وأول هذه المظاهر : أن التعليم العالى فى جميع هذه الدول ، فيما عدا الدول العربية ، كان باللغات الأجنبية .

وثانيها : أن هذه الدول تفتقر إلى وجود نظام قومى فى مجال التعليم من شأنه أن ينشر التعليم بين الشعب .

وثالثها : أن التعليم الذى تغلب عليه الصبغة الأدبية هو نوع التعليم العام السائد فى هذه البلاد .

وقد أدخل فى الهند أول نظام للتعليم باللغة الأجنبية على نطاق واسع ،

واستمر العمل به أكثر من مائة عام . وكان لهذا التعليم فائدة ملموسة فى بلاد لم تتوفر لها أسباب الوحدة القومية ولا لغة عامة سائدة . وخلق هذا اللون من التعليم طبقة متعلمة لها سمات متشابهة ، كما عاون على تطوير اللغة الهندية . وأهم من هذا كله أنه عمل على توحيد البلاد وذلك بإمدادها بلغة موحدة . غير أنه أوجد كذلك فوارق بين هؤلاء الذين تعلموا بالإنجليزية وبين أولئك الذين تعلموا بالطرق التقليدية ، أو الذين لم ينالوا حظاً من التعليم على الإطلاق .

والتعليم الثانوى كان أيضا باللغة الانجليزية ، وهى فى هذه السن أداة قاصرة للتعليم . وبعد جهد استغرق مائة عام كان عدد المتعلمين الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوى لا يقــل عن ١٠ ملايين . وقد سبق أن ذكرنا أن الهولنديين حين أجلوا عن أندونيسيا لم يكن فيها أكثر من ١٤,٠٠٠ شخص ممن أتموا مرحلة التعليم الثانوى . وفى السودان كان العدد أقل ، إذ لا توجد إلا كلية واحدة فى الخرطوم تتيح الفرصة للتعليم حتى بداية المرحلة الجامعية . ولم يتعمق التعليم الفرنسى فى كل من مراكش وتونس .

وحتى فى الدول التى توفر فيها نظامان للتعليم أحدهما باللغة القومية والآخر بلغة أجنبية ، ترك النظام الاستعمارى جماهير الشعوب وقد تفشت فيها الأمية . وعلى سبيل المثال : لما خرج الانجليز من الهند كان عدد من يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز ١٨ أو ١٩ ٪ من عدد السكان . وهكذا كان تقسيم الشعب من حيث التعليم على النحو الآتى : قاعدة شعبية

ضخمة تتفشى فيها الأمية ، ونسبة مئوية قليلة من عدد السكان متعلمين تعليما محدوداً بلغتهم القومية ، وأقلية أقل من ذلك كثيراً نالت تعليمها باللغة الانجليزية .

ولم تفكر حكومة واحدة من حكومات الاستعمار فى تعليم الجماهير على الإطلاق . ومنذ فترة طويلة ترجع إلى عام ١٩١٠ تقدم زعيم هندى يعتبر من أبرز الزعماء ، وهو (جوبال كريشنا جوكهال) إلى مجلس التشريع الهندى ، باقتراح قانون يجعل التعليم الأولى مجانياً وإجبارياً ، على أن ينفذ المشروع بادئ ذى بدء فى المدن . ومن الطريف أن أذكر أن هذا المشروع الضيق المحدود وجد مقاومة من السلطات البريطانية بسبب النفقات اللازمة لتنفيذه . وأثناء الحرب الأخيرة تحققت الحكومة الانجليزية من سخف ذلك الرأى ، فشكلت لجنة برئاسة أحد رجال التعليم ذوى المكانة العالية ، وهو الدكتور (سارجيت) لبحث الموضوع وإعداد مشروع قومى للتعليم يهدف إلى محو الأمية فى الهند . وضمن تقريره عددا من المقترحات القيمة ، غير أن البرنامج المقترح لم يكن ليمحو الأمية فى الهند إلا بعد مضى أربعين عاما !

والاهتمام بالتعليم ذى الصبغة الأدبية ساعد بلا شك على خلق تفكير يساير روح العصر بين المتعلمين ، غير أنه جعل معظم هذه الدول تفتقر إلى حاجتها من العمال المهرة ، كما جعلها بعيدة عن الفهم الصحيح لمعنى التطور العلمى .

وضرورة نشر التعليم فى بلد ديمقراطى ، أمر لا يحتاج إلى بيان ،

فالمنظمات الديمقراطية لا يمكنها أن تؤدى عملها بنجاح ما لم تستند إلى قاعدة ضخمة لها حظها من التعليم . وإذا أخذنا الهند مثلا وجدنا أن البرلمانات المركزية والمحلية لهـا أعضاء يزيدون على ٣٫٥٠٠ شخص ، وفى بلد ديمقراطى أصيل يجب أن يتوفر ضعف هذا العدد على الأقل ممن يرشحون أنفسهم للانتخابات . فإذا أضفنا إلى هذا العدد ، عدد الأعضاء الذين ينتخبون فى اتحادات المدن والبلديات ولجان المقاطعات وهيئات القرية والمؤسسات الأخرى التى تجرى على نفس النظام كمجالس الجامعة واللجان الاستشارية للمؤسسات العامة ، فإن عدد المتعلمين الذين يلزمون لإدارة الجهاز الديمقراطى يجب أن يصل إلى مئات الآلاف . وبالاضافة إلى هذا فإن التوسع الدائم فى خدمات الحكومة والادارة الصناعية العامة والخاصة إلى جانب الجيش الضخم من المعلمين اللازمين للمؤسسات التعليميـــة ، يستلزم وجود عدد عديد ممن تعلموا تعلما عاليا وتتوفر فيهم الكفاءة .

وهناك مسألة أخرى لاتقل عن هذا أهمية ، وهى التعليم العلمى والفنى ، وهى مسألة تحتاج إلى اهتمام خاص ، نظراً للثورة الصناعية التى يشهدها العالم اليوم ، وسوف نتناولها بشىء من التفصيل فيما بعد .

وطبيعة التعليم فى البلاد المستقلة حديثاً مسألة لم تول بعد العناية الكافية لدراستها . ونظام التعليم فيها بوجه عام استند إلى الأفكار التي سادت فى أوربا فى القرن التاسع عشر . ففى الهنـــد نجد نظام التعليم فى تلك الدولة التى لها تاريخ عريق فى ميدان الدراسات الانسانية ، لا يشجع على النشاط العملى . وقد قيل عن حكماء الصين إنهم اعتادوا إطلاق نمو أظافرهم

ليظهروا عزوفهم عن العمل اليدوى . وفى الحقيقة إن الرجل المتعلم فى الدول الشرقية يمكن أن يوصف بصفة عامة بأنه يزدرى العمل اليدوى .

وقد كان التعليم البرهمانى مناسباً تماماً لسياسة الحكومات الاستعمارية، فقد كان الغرض من الثقافة العالية عند هذه الحكومات هو إعداد دائم لطوائف من ذوى الياقات البيضاء لتولى الأعمال الحكومية . وكان ما يصبو إليه كل من تخرج فى كلية من الكليات هو العمل الكتابى فى دواوين الحكومة ، وهو العمـــل الذى وصفه أحد الساخرين بأنه (الكتابة بأقلام من ريش الأوز على صفحات الورق)، والمهاتما غاندى هو أول من بين ضرورة تغيير الأسس التى يقوم عليها التعليم . ومنذ قيام حركة (عدم التعاون) عام ١٩٢٠ ، أولى اهتمامه بالمشاكل التعليمية . وفى عام ١٩٣٦ ، قام باعداد مشروع ، بالاشتراك مع بعض البارزين فى ميدان التعليم ، الغرض منه أن يتوفر فى التعليم العمل اليدوى والتدريب على الفنون العملية والحرف إلى جانب التعليم النظرى ، وقد قبل مشروع المهاتما غاندى التعليمى من جانب حكومة الهند بشكل ما . ومدارس التعليم الأساسى التى بدأت اليوم تؤدى عملها فى أنحاء البلاد تقوم على المبادئ التى نادى بها المهاتما غاندى . وثمة جانب آخر من مشكلة التعليم فى الدول الحديثة ، الا وهو ضرورة خلق مثل أعلى اجتماعى جديد . ذلك أن ظروف الحياة تحت حكم الاستعمار جعلت الغاية من التعليم خلق طبقة تؤمن بالتقاليد الرجعية . أما إتاحة ذلك التعليم الذى يهدف إلى إعمال الفكر ، فليس بالأمر الذى يتفق ومصالح المستعمر الأجنبى . وهدفت الكتب

المقررة فى المدارس ، كما هدفت السياسة المراد تحقيقها من التعليم تحت الحكم الاستعمارى ، إلى ازدراء الثقافة القومية وإبراز فضائل الحكم الأجنبى . ويبدو أن خلق الانحلال الأدبى فى الشعب كان أحد الأغراض التى يسعى الاستعمار إلى تحقيقها من وراء طريقته التعليميـــة . فعلى الحكومات الديمقراطية الناشئة أن تفكر فى طرق أخرى . وبادئ ذى بدء يجب أن تتخلص عقول الشبيبة من المؤثرات التى تحول بينها وبين الشعور بالثقة بالنفس ، وبتأكيد هذا الشعور بوسيلة أخرى ، وذلك بإظهار قوة الوطن وعظمته ، وذلك لمحو الأثر الذى تركته الحكومات الاستعمارية السابقة . وبالإضافة إلى هذا فانه يجب أن يثب فى النفوس هدف اجتماعى جديد عن طريق التعليم ، إذ من الواضح أنه ما لم تمض النظم الاجتماعية قدما إلى جانب التطوير الصناعى ، فان الدولة فى مجموعها ستبقى متخلفة . وعليه فان التعليم الذى يهدف إلى التعريف بقيمة النشاط الاجتماعى ، وإذاعة مبادئ خدمة الجماعة ، قد صار غاية من الغايات الجديدة التى تسعى الدولة إلى تحقيقها . فغرس مبادئ العدالة الاجتماعية فى نفوس الشباب ، وبث فكرة الصالح العام ، وخدمة الوطن ، أو قل بمعنى أصح إن خلق وعى اجتماعى جديد قد صار وظيفة من وظائف الدولة ، وما كان الاستعمار ليعمل على تحقيق شىء كهذا .

أما أخطر هذه المشاكل ، فهى تلك التى تتعلق بالعقبة الثانية فى حقل التعليم ، وأعنى بهـا مشكلة اللغة . وسبق أن ذكرنا أن التعليم كان بلغة أجنبية فى جميع البـــلاد التى كانت فيما سبق تحت الحكم الأجنبى

وهذه اللغة هى الانجليزية فى البلاد التى كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، وهى اللغة الهولندية فى أندونيسيا ، والفرنسية فى الهند الصينية ، ومراكش ، وتونس ، وكذلك فى الشرق الأوسط إلى حد كبير . واستخدام هذه اللغات فضلا عن أنه يحد من نظام التعليم — لأنه من الواضح أن اللغة الأجنبية لا تستطيع الانتشار إلا فى الأوساط الراقية — فانه حال دون تطوير منهج قومى للتعليم ، لأن التعليم لا يعمم ما لم يكن باللغة القومية للدولة نفسها .

ومشكلة اللغة هذه تثير مشاكل أخرى رئيسية : ذلك أن واحدة من هذه اللغات القومية جميعاً ، بما فيها اللغتان العربية والفارسية ، مهما تكن متطورة من النواحى الأدبية ، فانها لا تتوفر فيها المراجع الخاصة بالأبحاث العلمية ، بل لا تتوفر فيها الكتب المقررة لتدريس الموضوعات الحديثة . وعلى ذلك فاذا أريد تحقيق الغاية من التعليم ، وإذا كان الغرض منه هو أن يهيئ عقول الناس للعصر العلمى ، فانا مضطرون إلى استخدام إحدى اللغات الأوربية الحديثة كوسيلة للتعليم العالى ، ولو إلى حين .

وعلى سبيل المثال ، فان اللغة (الهندية) Hindi فى الهند قد تطورت كما تطورت لغات أخرى إلى أعلى مستوى فى نواح عدة . وبالرغم من هذا التطور ، فان انعكاس رقى التفكير العلمى والاجتماعى فى هذه اللغة لم يظهر ظهوراً واضحاً .

ومن الصحيح أن يقال إنه منذ مائتى عام مضت قامت نفس هذه المشاكل بالنسبة لكل من اللغتين الألمانية والروسية ، بل إنه حتى خلال

القرن التاسع عشر اعتبرت اللغة الروسية متخلفة فى مجال العلوم البحتة . ونجد أن زعيما قوميآ مثل فردريك الأكبر فى ألمانيا يكتب أفكاره المضادة لمذهب مكيافللى باللغة الفرنسية . وإذا التمس المرء أمثلة فى التاريخ أقدم من ذلك ، فاننا نعلم أن (باكون) ، وهو علم من أعلام اللغة الانجليزية ، ودعامة من دعاماتها ، كتب معظم مؤلفاته باللغة اللاتينية ، بالرغم من أن اللغة الانجليزية كانت أداة قادرة كل القدرة على التعبير عن الأفكار العلمية . وفى العصور الحديثة نجد أن اليابان استطاعت تطوير لغتها الأصلية فى فترة قصيرة معقولة ، بحيث باتت صالحة للتعبير عن أكثر موضوعات الدراسات تقدما .

وليس هناك من شك فى أن كلا من اللغات (الهندية) والفارسية والعربية ، وسائر اللغات التى تتكلم بها الدول الحديثة الأخرى ، يمكن تطويرها على النهج الذى سلكته اللغة اليابانية ، ولكن العقبة هى عامل الزمن . فقد انقضى وقت طويل منذ عهد بطرس الأكبر ، الذى أخذ جملة المصطلحات العلمية والسياسية من لغات الدول الغربية إلى اللغة الروسية ، بحيث صارت هذه لغة قادرة على تناول أرقى أساليب التفكير العلمى . كما أن اليابان استغرقت فترة خمسين سنة فى تطوير لغتها الأصلية إلى لغة حديثة . ولكن أحداث العالم اليوم تجرى سريعة ، على نحو لا تستطيع معه الدول الحديثة أن تصبر هذا الوقت الطويل .

إن جميع دول آسيا وأفريقيا التى تحقق لها استقلالها تواجه مشكلة نشر التعليم الحديث بلغاتها القومية . فان كلا من هذه الدول تتوق إلى

أن يكون التعليم بلغتها الوطنية ؟ وهـذا تفـكير صائب ، لأن هذه اللغات القومية لا تمثل فى نظر الدول مجرد قيم لهـــا الأهمية القصوى فحسب ، بل أيضاً لأن هذه اللغة تتكامل مع الشخصية القومية . فإذا ما قصد إلى التطوير المتكامل لشعوب هذه المناطق ، فلا بد أن يكون التعليم باللغـــة القومية . ولـكن انتشار أساليب التفـكير العـــلمى والاقتصادى والاجتماعى الحديث لن يتاح لشعوب هذه الدول فى الوقت الحاضر إلا عن طريق إحدى اللغات الغربية البالغة الرقى . وهذه حقيقة هامة لا تقل أهمية عن نشر التعليم باللغة القومية . فليس مجرد رغبتنا فى أن نتعلم بلغتنا القومية يعنى أننا نستطيع إهمال دراسة أحدث التطورات فى مجال العلوم .

ومحو الأمية هى الأخرى مشكلة تجابه كل دولة حديثة . وليس معنى وجود الأمية عدم اكتمال الاستقلال ، فتعميم محو الأمية ظاهرة حديثة الظهور . وكانت الأمية متفشية بين أرقى دول الغرب ، حتى فى عصور تاريخها الذهبى ، كما كان الحال فى أسبانيا فى عصر سرفانتس ، وفى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر ، وكورنى ، وراسين ، وموليير . وكما كان الحال فى عصر التنوير بعد ذلك . وحتى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر ، كان معظم أبنائهـــا يجهلون القراءة والـكتابة . وكانت الفـكرة السائدة إذ ذاك ، أنه إذا كان المطلوب هو إدارة سياسة الدولة ، فانه يكفى لذلك عـــدد محدود من المتعلمين لتسيير دفة السياسة . ولـكن فى ظروف الحياة الحديثة ، يجب أن يشق التعليم طريقه فى جميع أنحاء الدولة ،

لا سيما وأن شكل الحكم الديمقراطي قائم على أن لكل راشد حق التصويت ، وأن التقدم الاقتصادى يحتاج إلى مختلف درجات المهارة . ومن هنا تنشأ مشكلتان مختلفتان ؛ أولاهما : تعليم البالغين الذين تجاوزوا سن التعليم الأولى ؛ والمشكلة الثانية هى ألا يقتصر هذا التعليم على العدد الموجود فعلا ، بل تهيئة أسبابه للعدد المتزايد باستمرار من الأطفال .

وفى بلاد مثل الهند ، حيث نجد أن ٢٥ ٪ فقط من عدد السكان هم الذين يستطيعون القراءة والكتابة ، نجد السلطة السياسية قائمة على حق كل بالغ فى الانتخاب ، الأمر الذى يستلزم توفر وسائل تعليم الكبار . ومن البديهى أنه ليس من الضرورى أن يقوم مثل هذا التعليم على دراسة تلك المواد الثلاث التقليدية ، وأعنى بها : القراءة والكتابة والحساب ، فان وسائل الاتصال بالجماهير مثل الراديو والسينما والتليفزيون قد غيرت أسلوب تعليم البالغين ، وأضافت إمكانيات استخدامه للوسائل السمعية والبصرية . والقدرة على إصدار أحكام صحيحة هى الأمر المهم بالنسبة للبلد الديمقراطى ، وكان يكفى أن تربى هذه القدرة فى الماضى على أساس القراءة ، وعلى ذلك فان تعليم البالغين لم يكن يعنى شيئاً بالمرة إلا تعليم الناس القراءة والكتابة ، وبذلك يمنحهم مفتاحاً للمعرفة . أما اليوم فان التعليم الأساسى اللازم لتمكين البالغين من الحكم الصحيح يكون بتوسيع نطاق المعارف عن طريق الوسائل البصرية والسمعية .

وتعليم الجيل الجديد يمثل مشكلة أشد عسراً من هذه . ففى الهند نجد السكان يزداد عددهم سنوياً بما يعادل خمسة ملايين نسمة .

وهكذا يجب أن يحسب حساب هذا العدد من حيث تدبير إمكانيات جديدة لتعليمه فى المرحلة الأولى سنويا ، وذلك بالطبع إذا أرادت الدولة أن تجعل التعليم إجباريا فى مراحله الأولى . وكذلك يجب تدبير وسائل التوسع الضخم فى التعليم الثانوى والجامعى . أى أنه فى خلال العشر السنوات القادمة فان على الهند أن تهيء وسائل التعليم للخمسين مليون طفل الذين يولدون ، وتهيء كذلك أسباب التوسع فى المدارس الثانوية ، والكليات ، والجامعات والمعاهد الفنية ، كما يمكنها استيعاب بعض هذا العدد المتزايد على الأقل . هذا بالطبع إلى جانب التوسع الضخم فى التعليم للمرحلة الأولى للأطفال الموجودين حاليا ، والذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس ، ويبلغ عدد الذين لا تتوفر لهم إمكانيات الدراسة بالمرحلة الأولى من هؤلاء حوالى ٥٥ مليوناً من الأطفال . وإمداد مثل هذا العدد الكبير المتزايد بالقوى البشرية والموارد المالية اللازمة لتعليمهم ، بما فى ذلك بناء المدارس وإعداد المعلمين المدربين ، والكتب المقررة ، والوسائل التعليمية ، يمثل مشكلة ليس من السهل حلها . بل إننا نجد بلادا مثل الولايات المتحدة نفسها تعانى كثيرا من مشكلة تدبير إمكانيات تعليم العدد المتزايد سنوياً من الأطفال . وكم تزداد هذه المشكلة صعوبة إذا كان على بلد مثل الهند أو أندونيسيا أو مصر أن تلتمس حلا لها ، إذ الأمر فى مثل هذه الدول ليس قاصراً على تدبير التعليم للعدد المتزايد فحسب ، بل هو يشمل كذلك تدبير تعليم نسبة مئوية كبيرة من الأطفال الموجودين فعلا .

ولا تقل مسألة التعليم الجامعى صعوبة عن هذا ، وقد سبق أن أشارت

لجنة (سادلر) للتعليم الجامعى بالهند ، منذ وقت طويل يرجع إلى العقد الثانى من القرن العشرين ، إلى أن إقبال الطبقة المتوسطة على التعليم الجامعى بالهند يمثل ثورة فى نظام التعليم . فكل عام تقريبا تنشأ جامعات جديدة هناك ، وقد وصل عدد الجامعات بعد الاستقلال إلى ٣٨ جامعة . ومع هذا كله فالهند مازالت عاجزة عن سد الحاجة المتزايدة إلى مثل هذا النوع من التعليم . وتوجد اليوم كليات يبلغ عدد طلابها ٤٫٠٠٠ طالب تجرى فيها الدراسة على ثلاث نوبات كما هو الحال فى المصانع . وليس هناك من شك فى أنه من الممكن إنشاء جامعات جديدة . ولكن ليس من السهل تدبير حاجتها من الموظفين الإداريين والمدرسين والمحاضرين والأساتذة الذين تتوفر فيهم المؤهلات المنشودة .

والصعوبة التى تواجه الدول الجديدة هى أن عليها أن تختار أحد أمرين : إما أن تركز جهودها فى مستوى عال من التعليم لعدد محدود ، وتهمل فى الوقت الحاضر مشكلة تعميم التعليم ، وإما أن تقوم بالوظيفتين معاً ، فتتيح أقل قسط من التعليم للجميع ، وتحاول فى نفس الوقت أن تلتمس حلا للتعليم العالى . ومن الواضح أن التقدم فى مجالات السياسة والادارة والاقتصاد يعتمد على مدى قدرة الدولة على توفير عدد كاف من طبقة المتعلمين تعليما عالياً ممن اكتسبوا المهارة . وتلك هى الضرورة الأولى التى يجب توفرها فى كل دولة ، لأنه ما لم يتوفر الأشخاص اللازمون للخدمات الفردية فى مجال التنمية الصناعية والبحوث العلمية ، قامت العوائق التى تعرقل تقدم الدولة ، ونقصت الموارد الكفيلة بخلق جهاز ضخم لنشر التعليم فى أرجائها .

ولم يكن فى الإمكان التنبؤ بمثل هذه المشكلة فى عهد الحكم الاستعمارى. فالحقيقة ، كما سبق أن أشرنا ، أن النظام الديمقراطى هو الذى جعل تعميم التعليم ضرورة ملحة ، لأن هذا النظام ، ما دام قائما أساسا على حق الكبار فى الانتخابات ، فانه يستلزم بالضرورة تعميم التعليم ويجعل التعليم مطلباً لا غناء عنه ، ويحمل الحكومة على تحقيقه باعتباره أهم الاحتياجات . وبالرغم من هذه الأهمية فان كثيرا من الدول لم تستطع إدراك هذه الحقيقة .

وتختلف نسبة المتعلمين من بلد إلى آخر . ففى الهند نجد أن هذه النسبة ٢٥ ٪ من عدد السكان ؛ ومعنى ذلك بالأرقام أن من بين ٣٧٥ مليون نسمة ، يوجد ٩٠ مليون شخص متعلم ، وهو عدد يماثل عدد سكان كل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية مجتمعتين . فهو عدد ضخم يمكن أن يختار منه الموظفون اللازمون ، وخاصة إذا كانت هناك معاهد عالية إلى جانب الوفرة العددية .

ولكننا نجد أن نسبة عدد المتعلمين فى أغلب الدول الأخرى أقل من هذه ، كما نجد أن إمكانيات التعليم العالى أقل كثيراً . وهذا هو السر فى أن بلاداً كالهند ومصر ، وهى بلاد لم تستكمل تقدمها التعليمى ، قادرة على تقديم المعونة لغيرها من الدول فى هذا المضمار .

وقد استخدمت أثيوبيا عدداً لايقل عن ألف من المعلمين الهنود للتوسع فى التعليم . كما أن مصر تمد الدول الأخرى مثل ليبيا والعربية السعودية واليمن وإمارات الخليج العربى بعدد منهم .

إن كثيراً من هذه الدول تعلم عن يقين أن مشكلة التعليم لها أهميتها الخاصة ، ولـكنها تحققت من أن مجال المساعدات الدولية لحل هذه المشكلة محدود النطاق . وقد اهتمت دول الغرب الـكبرى منذ أكثر من قرن من الزمان اهتماما كبيراً بمسألة التعليم فى دول آسيا وشمالى أفريقيا . واستطاعت معاهد البعثات الدينية فى الهند والجامعتين الأمريكية والفرنسية فى لبنان ، كما استطاعت معاهد مماثلة لها فى مصر ، أن تسهم فى خلق طائفة من المتعلمين فى هذه الدول . ولـكن هذه المعاهد لم تمس إلاهامش المشكلة . فقد كان من الطبيعى أن تركز تلك المؤسسات جهودها فى مجال التعليم العالى . وأدت بذلك خدمات ظاهرة فى كثير من تلك الدول . ولـكن حقل التعليم فى المراحل الأولى ترك دون أن تمتد إليه يد تلك المؤسسات . لأنه فضلا عن اتساع نطاق مشكلته ، فانه فى دول مثل الدول الآسيوية ، والدول العربية ، يجب أن يكون باللغات القومية . وعلى ذلك فلا مدارس البعثات الدينية ، ولا الحـكومات الأجنبية يمكنها المعاونة فى هذا السبيل .

كما أن تعليم البعثات الدينية والتعليم الأجنبى قد اعترضتهما صعوبتان أساسيتان : فقد كان من المفروض على مثل هذا اللون من التعليم أن يهتم بالثقافة الأوربية ، وبالقيم الدينية ، وقد أدى ذلك ، مع نمو الوعى القومى، إلى النظر بعين الشك إلى مثل هذه المعاهد ، بالرغم مما لها من قيمة فى ذاتها . وحتى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، التى كانت مركز البعث القومى فى وقت ما ، لم تسلم من النقد . أضف إلى هذا ، أن معظم الدول الحديثة

بدأت تؤكد ثقافتها القومية ، بعد أن نالت استقلالها . وقد ثبت أنه ليس من السهل أن تتكيف هذه المعاهد الأجنبية مع المشاعر التى سرت فى قلب الشعوب .

أما الصعوبة الثانية ، فهى أنه لما كان رجال البعثات الدينية هم الذين لهم أكبر حظ من السيطرة على تلك المعاهد ، فقد انتهى بها الأمر إلى أن طبعت بطابع دينى ، وصبغ التعليم فيها صبغة مسيحية . وقوبل مثل هذا اللون من التعليم بالإنكار من أبناء الطوائف الدينية الأخرى ، وهى الطوائف التى تمثل الأغلبية الساحقة من سكان هذه المناطق . ولم يسلم عهد الاستعمار نفسه من ظهور السخط عليها . فلما تحقق لهذه الدول استقلالها ، واجهت هذه المعاهد مصاعب جعلتها قليلة الجدوى .

وفى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهى نفس الفترة التى شهدت استقلال معظم هـــذه الدول ، بذلت جهود دولية لإمدادها بمساعدات فى حقل التعليم . وكانت هذه المساعدات عبارة عن توفير الخبراء ، ودراسة مشاكل معينة عن طريق حلقات البحث ، وتوفير الإخصائيين ، وتسهيل البعثات الدراسية ، وتدريب المدرسين ، وهكذا . وليس من شك فى قيمة هذه المساعدات ، غير أن مدى ما يرجى منها يتوقف على قدرة الدول نفسها على معالجة مسألة التعليم على نحو شامل .

وخلاصة القول أن الدول الجديدة تجابه فى مجال التعليم مشاكل ضخمة تكاد تستعصى على العلاج . وهذه المشاكل تنقسم إلى ثلاثة أنواع : فعلى الدول الجديدة أن توفر التعليم للجميع ، وهذا يحتاج إلى رسم سياسة

طويلة الأجل ، وموارد ضخمة ، مع تركيز الجهود القومية لتنفيذها . وفى الدول الغربيـــة نجد أن تعميم التعليم الأولى استغرق وقتاً طويلا . ولا تستطيع الدول الجديدة حل هذه المشكلة كلما توفر لها الفراغ ، وإنما هى مضطرة إلى إيجاد حل لها فى أقصر وقت ممكن ، وإلا تخلفت عن ركب التقدم . والأمر الثانى الذى يجب أن تعنى به هذه الدول الجديدة فى مجال التعليم ، هو أن تقوم فى نفس الوقت بتوفير أسباب التوسع النسبى فى التعليم العالى ، حتى تستطيع أن تعالج المسائل الإدارية والاقتصـادية والسياسية . وعلى هــذه الدول من ناحية ثالثـة أن توفر المهارات الفنية والتعليم العلمى ، وذلك إن شاءت أن تحقق معنى استقلالها .

هذه هى المشاكل الثـلاث المتداخلة التى تواجهها الدول الجديدة بدرجات متفاوتة ، ويتوقف مستقبل هذه الدول على مدى نجاحها فى التغلب على مشاكلها تلك .



لم تكن هناك فوارق معينة تميز بين حضارات الدول الآسيوية الكبرى ، والحضارة الغربية . وظل الحال كذلك حتى بداية القرن الثامن عشر . فلم تكن الدول الآسيوية متخلفة فى ميدان العلوم البحتة والفنون العملية والصناعية ، إذا قورنت بالدول الأوربية فى ذلك العهد . وفى الحق إن أكبر نشاط لتجارة الدول الأوربية كان قاصراً على شراء المصنوعات القطنية والمنسوجات من الهند ، وشراء الحرير من الصين ، وهلم جرا . ومنذ بداية القرن الثامن عشر وضحت الفوارق بين أوربا وآسيا . فقد استطاعت أوربا بثورتها الصناعية ، وعملها على تنمية الانتاج الرأسمالى أن تخطو خطوات واسعة ، وأن تسبق الدول الآسيوية بمراحل بعيدة . وهكذا أصبحت الدول الآسيوية فى القرن التاسع عشر متخلفة فى مجال الحضارة المادية بالنسبة لما انتهت إليه أوربا .

أما سبب هذا التخلف فهو التقدم السريع الذى حققته أوربا فى مجال الفنون العملية (التكنولوجيا) التى عليها تقوم أسس الثورة الصناعية . غير أن التكنولوجيا نفسها لم تكن إلا نتيجة للتقدم الثورى فى مجال العلوم الذى تحقق خلال القرن السابع عشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر . وفى الوقت الذى هبت الدول الآسيوية من سباتها وأدركت هذه الحقيقة ، كانت قد فقدت حريتها السياسية ، فلم تستطع أن تغير من الاتجاه ، بل بقيت تزداد تخلفاً ، بينما يتقدم العلم والتكنولوجيا فى الغرب . ويمكن أن نسوق مثلا للتدليل على هذه الحقيقة : فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهند هى أعظم دولة تقوم بصناعة السفن ، بل إن السلطات البريطانية نفسها كانت تملك سفنا صنعت فى الهند ، فلما أصبح الصلب هو المادة الأساسية فى صناعة السفن ، لم تعد لتلك الصناعة فى الهند أهمية ، لأنها لا تملك مصانع للصلب ، وبالتالى تخلفت فى صناعة السفن . ولم تعد هناك غير دولة واحدة فى آسيا هى القادرة على هذه الصناعة .

ففى منتصف القرن التاسع عشر كانت اليابان معرضة للتدخل الأجنبى ، ولاحظ قادتها وتنبهوا إلى خطر هزيمة الصين أمام بريطانيا ، فتحقق لديهم أن اليابان يجب أن تتقن علوم الغرب إذا ما أرادت أن تبقى على استقلالها ، فأدخلت الأساليب الحديثة فى التعليم ، وأخذت نفسها بدراسة العلوم البحتة ، وحذقت التكنولوجيا ، تلك التى منحت لأوربا قوتها الجديدة . وبذل اليابان جهود الأبطال استطاعت فى فترة مناسبة أن تعبر القنطرة التى تفصل بين أوربا وبين دول آسيا المتخلفة .

وأما الصين فإنها ، بالإضافة إلى ضعفها السياسى الذى انحدرت إليه ، لم تغير من نظم تعليمها إلا فى فترة متقدمة من القرن العشرين ، ثم اعترتها فترة اضطرابات سياسية ، وذلك بعد إنشاء الجمهورية الأولى عام ١٩١٢ وتمزقت البلاد إلى مناطق يحكمها قادة الحرب . ولم تتحقق لها الوحدة إلا عام ١٩٢٧ ، فاهتمت حينئذ بإدخال طرق التعلم الحديثة . أما فى الهند فإن الحكومة البريطانية لم تبد اهتماما بتدريس العلوم . ولا ريب فى أنه توفرت بعض الدراسات الفنية الضرورية ، غير أن فرص دراسة العلوم البحتة لم تكن متوفرة . ولم ينشئ (جاشدجى تاتا) ، ذلك الرجل العظيم الشأن الثاقب النظر فى أمور الصناعة ، المعهد الهندى للعلوم إلا عام ١٩٠٥ . وشهد الربع التالى من هذا القرن تقدما ملحوظا فى البحوث العلمية فى الهند ، التى نالت التقدير بمنح جائزة نوبل فى علم الطبيعة للعالم (س . ف . رامان) ، كما ظهر هذا التقدير فى انتخاب عدد من الهنود لعضوية الجمعية الملكية ، وهى على رأس الهيئات العلمية فى بريطانيا .

ولكن إذا ما استثنينا اليابان والهند والصين ، فإن الدول الآسيوية الأفريقية لم تكن قد بدأت أول الشوط فى ميدان البحوث العلمية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وبنيل هذه الدول استقلالها أخذت كل منها تهتم برسم سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة ، وتضع أساسا صناعيا لحياتها .

وما كادت تفعل هذا حتى اصطدمت بمشكلة البحث العلمى والتكنولوجيا . ففى جميع المرافق العامة للحياة ظهر مدى ضرر التخلف

فى البحث العلمى ، كما ظهر أن الافتقار إلى الأشخاص المدربين تدريبا فنيا ، من المسائل الأولى فى الأهمية . وليس الأمر قاصرا على الصناعة وحدها ، بل إن إدخال الأساليب الزراعية الحديثة يحتاج إلى مستوى رفيع من البحوث العلمية فى ميادين عديدة مثل دراسة التربة ، كما أنه لن يمكن استغلال الموارد الطبيعية على الوجه المرضى ما لم تستخدم الأساليب الفنية وتطبق أحدث نتائج البحوث العلمية . أما بالنسبة للصناعة فإنها تعتمد على الأبحاث العلمية اعتماداً مطلقاً ، بل إن الصناعات الرئيسية تتغير باستمرار نتيجة لتطور العلوم . وإنتاج واستخدام المواد الجديدة ، واستغلال مصادر القوى الجديدة ، وتوليد الطاقة المحركة ، وإدخال التحسينات على الآلات ، كل هذا يؤكد العلاقة المتكاملة بين الصناعات الحديثة وبين العلوم .

والتقدم العلمى بدوره يعتمد إلى حد كبير على الصناعة . وإذا صح أن البحث العلمى يمكن أن يجرى بمعزل عن الصناعة ، فإن تطور مثل هذه الاكتشافات واستخدامها لصالح البشرية لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس صناعى متين . وحتى لو استطاع أحد رجال العلم أن يهتدى إلى نظرية تحطيم الذرة فى معمله ، وأعد مشروعاً فنياً لتنفيذها ، فإن إنتاج الطاقة الذرية لا يمكن أن يتاح إلا لدى المجتمع الذى تتوفر له الموارد المالية ، والقدرة الصناعية الكاملة . وعلى ذلك يكون من المبادئ المقررة أن البحث العلمى فى مستواه العالى يعتمد إلى حد كبير فى تطبيقه على مجتمع له حظ عظيم من التصنيع .

وأكثر من ذلك ، فان العديد من موضوعات البحث يهتم بالمشاكل التي تنشأ في ميدان الصناعة . فالطرق التكنولوجية وأساليبها المستحدثة تغير من طبيعة الصناعة ، وينتج عنها مشاكل تتطلب من رجال العلم علاجها ؛ فالتقدم الصناعي أساسه البحث المستمر .

ولا يختلف الوضع عن هذا في مجال التكنولوجيا ، فان الوصول إلى مستوى عال فيها أمر ليس من المستطاع تحقيقه إلا في مجتمع قائم على النظام الصناعي . وبالطبع فان تكنولوجيا الملاحة أو صناعة السفن لا يمكن أن توجد في بلد مثل نيبال ، أو أفغانستان ، لأنهما لا توجهان أي اهتمام لمثل هذه الصناعة . ولن يكون من المعقول أن تتوفر فيهما جماعة من الفنيين في صناعة الصلب . ولا شك في أن بدء صناعة جديدة في قطر من الأقطار ، يمكن أن يؤجر له الفنيون اللازمون من الخارج ، غير أن صناعة أساسية من هذا الطراز لن تصبح ناجحة حقاً مالم تتوفر لها الظروف التكنولوجية والصناعية المناسبة في الدولة نفسها .

وهذه الحلقة المفرغة تمثل المشكلة الأولى في الأهمية أمام الدول الآسيوية والأفريقية الجديدة . وباستثناء الحالات السابقة الذكر نجد أن هذه الدول جميعاً لم تبد اهتماما كبيراً بالتطور العلمي ، إذ لا تتوفر فيها البيئة الصناعية الواسعة النطاق . وبالمثل يمكن أن يقال إنه ليس هناك تطور كبير في مجال الصناعات في هذه الدول ، لأنه ليس لديها إلا عدد ضئيل من الفنيين المدربين ، ولأنها تفتقر إلى موظفين لهم ثقافة علمية . والخروج من هذه الحلقة المفرغة هو المشكلة الأولى لهذه الدول .

والثورة التي اعترت التطور العلمي خلال نصف القرن الماضي جعلت المشكلة أكثر صعوبة . ففي خلال تلك الفترة أحرز العلم تقدماً لا نظير له ، وذلك في جميع مجالات البحث بلا استثناء ، بحيث يمكن أن يقال إن أسس التفكير في العلوم الطبيعية قد انقلبت رأساً على عقب . ولم يكن لأحد أن يتنبأ منذ نصف قرن مضى بمدى تأثير تلك الثورة على الحياة المادية . وتتجلى بعض المظاهر القليلة لتلك الثورة في حياة كل فرد يعيش في المجتمع الحديث ، كالمواصلات الجوية التي قربت بين أجزاء العالم ، واللاسلكي ، والتليفزيون الخ . هذا كما أن مظاهر التقدم منحت الدول المتحضرة قدرة جديدة لم تكن لها من قبل مثل التبريد ، والتجميد في درجات حرارة بالغة الانخفاض ، مما يعمل على توفير الطعام ، كما أنها أتاحت لها صناعة مواد جديدة ، مما زادها ثروة على ثروتها . هذا إلى جانب المضادات الحيوية antibiotics التي خلصت البشر من الأمراض الخطيرة . ويمكن ذكر أمثلة لا نهاية لها من هذا النوع لبيان التغيرات التي استحدثت في المجتمع المتحضر .

ولم يستطع أحد بعد أن يتنبأ بحقيقة تأثير علم الذرة على حياتنا ونشاطنا ، فمن المعروف أن الذرة ستغير من مجرى الحياة الصناعية . ومعظم الدول الكبرى قد شمرت عن ساعدها لتوليد الطاقة الذرية . وقد دفعت التجارب الجديدة التي أجريت في إنجلترا العجلة خطوة إلى الأمام . ومن الحقائق الأولية في التاريخ أن خصائص الإنتاج الصناعي تتغير وتنقلب رأساً على عقب ، وذلك كلما أحرزت مصادر الطاقة تقدماً جديداً . واعتماد

الصناعة حالياً على الفحم والبترول والقوى المائية لتوليـد الطاقة ، قد حدد مراكز الصـناعة كما حدد تطورها . والدول التى لم تمتلك هذه المصادر ، أو لم تسيطر عليها ، أو لم تتقدم فيهـا الطرق الفنية للحصول عليها واستغلالها ، صارت بطبيعة الحال من المناطق المتخلفة .

ومهما يكن الأمر فثمة اختلاف أساسى يجب توضيحه فى هذا الصدد ، فإن تنظيم الصناعة كان أمراً معقداً بالغ التعقيد حتى فى عصر الفحم والقوى الـكهربائية ، وتطلب مصادر مالية ضخمة ، وبيئة علمية واسعة الآفاق . والتـكنولوجيا اللازمة لمجتمع صناعى ناجح متقدم تستلزم بدورها مستوى علمياً عالياً جداً . والواقع أن عدداً قليـــلا من الدول التى تعتبر اليوم متخلفة هى التى تتوفر فيهـا المهارة العلمية اللازمة لمحو هـذه الفوارق الموجودة . وفى الظروف المتغيرة لعصر الذرة ستزداد الهوة اتساعاً بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة علمياً ، بحيث يصبح من المستحيل عبور هذه الهوة ، فإن التـكنولوجيا اللازمة لهذا العصر الذرى سـتغدو أعلى كثيراً من المستوى الحالى ، وسوف تصبح أشـد تعقيداً ، مما يحتاج إلى توسيع نطاقها حتى فى الدول المتقـدمة ، وذلك لاستيفاء الاحتياجات التـكنولوجية للعصر الذرى . والنفقات التي تتطلبهـا المجالات الجديدة للبحوث العلميـة ، صارت باهظة جداً ، بحيث يتعذر توفرها فى الدول التى تعتبر متوسطة فى هـذا العصر . والنتيجة التي لا مفر منهـا هى أن الدول المتقدمة علمياً ، والتى تنتظم فيهـا البحوث العلمية إلى أقصى حد ، والتى تطبق نتائج مثل البحوث على الصناعة وعلى ظروف الحيـاة ، مثل

هذه الدول وحدها ، هي التي سوف يكتب لها أن تسبق الدول الأخرى فى قفزات جبارة نحو التقدم ، لتزيد اتساع الهوة التي تفصل بينها وبين غيرها ، وتجعل عبورها أصعب من أى وقت مضى .

فما عساه يكون مستقبل الدول الأخرى فى مثل هذه الظروف ؟! يجب أن ينظر إلى الأمر من نواح ثلاث هى :

١ — توفير مهاد علمى تكنولوجى فى هذه الدول ، قادر ، على الأقل ، على فهم نتائج التقدم فى العلوم وتأثيرها حتى يمكن الانتفاع بها فى داخل الدولة .

٢ — إيجاد جماعة من رجال العلم قادرين على مواصلة البحوث فى ضوء الاحتياجات الخاصة ببلدهم .

٣ — مراعاة المطالب السياسية والاقتصادية للدولة الجديدة .

والمطلب الأول يعتبر الخطوة الأولى اللازمة ، وهذا فى حد ذاته يمثل مشكلة بالغة الصعوبة بالنسبة للدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا .

وفى الهند قدر أن النجاح فى تنفيذ مشروعات السنوات الخمس التالية يتطلب ٣٠٠,٠٠٠ مهندس من ذوى المؤهلات المعترف بها . والعدد المتوفر حاليا من هؤلاء المهندسين أقل من ٨٠,٠٠٠ ، وإعداد ٢٠,٠٠٠ من المهندسين فى مدة خمس سنوات سوف ينجم عنه إجهاد فى موارد أى دولة حتى ولو كانت أكثر دول العالم تقدما . هذا بالاضافة إلى إعداد نفر كبير من العمال الفنيين المتخصصين فى مختلف أنواع الصناعة ، على أن يتم ذلك الإعداد فى نفس الوقت الذى يعد فيه المهندسون . وهذا كله يمثل جانباً

واحدا مما يلزم تدبيره . ففى كل مجال يجب مواجهة الصعوبات المشابهة التى تنشأ . ولذلك فإن المبادىء التى تقوم عليها دراسة العلوم يجب أن تكفل وجود عدد كبير ممن اكتسبوا مرانا حتى يمكن أن يختار من بينهم الصناع الفنيون .

غير أن المشكلة لاتقف عند هذا الحد ، فبدون توفير المستوى العلمى العالى لايصير فى الإمكان تقدير آخر النتائج التى تمخضت عنها الأبحاث العلمية فى طريق تقدمها ، كما أنه لن يمكن استيعاب هذه النتائج ، ولذلك يجب وجود هيئة تتوسع فى الأبحاث العلمية فى كل نوع يخطر على البال . وما يجرى فى الهند فى هذا الصدد يبين مدى صعوبة هذه المشكلة : فقد استقر فى ذهن الحكومة الهندية منذ تمتع البلاد باستقلالها أنه بدون المهاد العلمى الصحيح الذى يمتد إلى كافة مجالات البحث النظرى منها والتطبيقى ، لا سبيل لإقامة الصناعات الضخمة ، ولا سبيل إلى تحسين وسائل استغلال الموارد الطبيعية ، وبدونه لن تنال البلاد مكانتها بين الأمم . وهكذا أخذت الهند نفسها بإعداد سياسة للارتقاء بالتعليم العالى وبالبحوث العلمية . ويمكن تقسيم نشاطها فى هذا المضمار إلى أنواع ثلاثة :

١ — إنشاء معاهد عليا كثيرة ، تختص بالبحث فى العلوم البحتة . والمعاهد التى من هذا النوع يمكن أن يذكر منها « المعمل الكيميائى القومى » ، و « معمل الطبيعة القومى » ، و « معهد تاتا للأبحاث الأساسية » .

٢ — تطوير منشآت البحوث العلمية المتوسطة باستغلال الموارد القومية

الطبيعية . وأشهر المعاهد التي من هذا النوع هي « المعهد المركزى لأبحاث الوقود » ، و « المعهد المركزى للبحوث الكهربائية الكيماوية » ، و « المعهد المركزى لأبحاث تكنولوجيا الغذاء » . وهكذا .

٣ — مؤسسات للبحوث مرتبطة ارتباطا مباشراً بمشاكل الصناعة . وهذه تشرف على عدد كبير من الأبحاث تبلغ ٢٥٠ بحثاً تجرى فى حوالى ٦٠ مركزاً ، وتشمل موضوعات مثل : بحوث الراديو ، وصناعة الآلات ، والصباغة ، ومستخرجات الفحم والقار .

وبدون تدريب الإخصائيين فى التكنولوجيا فى مستوى عال بحيث يمكنهم استخدام نتائج البحث العلمى ، فإن التقدم العلمى وحده لن يؤدى إلى النهضة القومية . ولا توجد بلد من البلاد الحديثة تستطيع القيام بحل هذه المشكلة بدون مساعدة كافية من الخارج . ومعظم هذه الدول ترسل شبابها إلى الأقطار الأجنبية للتدرب على المسائل التكنولوجية . وعلى سبيل المثال نذكر أن الهند أرسلت أكثر من ٧,٠٠٠ طالب يدرسون التكنولوجيا العالية فى بلاد مختلفة ، مثل بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتى فى القارة الأوربية ، وفى الولايات المتحدة ، وكندا فى أمريكا . ومن الواضح أن مثل هذا التدريب ، وإن كان لا غنى عنه فى البداية ، إلا أنه لا يستطيع حل المشكلة . وقد أدركت الهند هذا منذ البداية وهى تتمتع بلاشك بوجود عدد من المؤسسات الرئيسية فى هـــذا المجال ، غير أنه صار من اللازم إعادة النظر فى الموضوع ، بعد أن نالت البلاد استقلالها ، لأن الخبرات الفنية المطلوبة باتت أعلى مستوى من الخبرة

المتوفرة ، وذلك نظراً لضخامة مجال التصنيع فى البرامج الجديدة . وعلى ذلك أخذت نفسها بسياسة إنشاء معاهد إقليمية للتكنولوجيا العالية المستوى . وكان أول هذه المعاهد المعهد الذى أنشئ على غرار معهد ماساتشوستس[1] فى إقليم البنغال بمدينة «خاراجبور» ، وهو معد أساساً على أن يكون معهداً للدراسة العالية بعد نيل درجة جامعية ، كما أقيم معهد آخر فى مدينة بومباى بمساعدة الفنيين السوفييت هناك ، ومعهد ثالث لا يلبث أن ينشأ بمعونة الألمان ، أما المعهد الرابع فسوف يقام بمعونة البريطانيين . وبوجود هذه المعاهد الأربعه ذات المستوى الرفيع[2] فى التدريب التكنولوجى ، إلى جانب بعثات كثيرة من الطلبة الذين يدرسون فى أوربا وأمريكا ، وبالإضافة إلى الدراسات التدريبية التى تقوم بها الهيئات الصناعية الرئيسية ، يمكن للهند أن تواجه مشاكل عصر العلم .

وفى نطاق البحوث الذرية نجد للهند نشاطها . فقد قامت إدارة الطاقة الذرية التابعة للحكومة الهندية بإنشاء أول معمل لتلك البحوث ، وبدئ العمل فيه فى ٤ أغسطس عام ١٩٥٦ ، وهو يستخدم اليوم لتدريب المشتغلين بالأعمال الذرية ، وقد درب فيه عدد كبير من رجال العلم المشتغلين بالذرة ، فى داخل الهند وفى خارجها ، حتى لا تتخلف البلاد فى هذا المجال الذى له أهميته .

---

(١) يقع بجوار مدينة بوسطن بولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة .

(٢) المقصود هنا أنها دراسات عليا بعد درجة البكالوريوس ، أى أنها Postgraduate .

ولعل هذا العرض الموجز لبعض مظاهر النشاط العلمى فى الهند يصور إلى أى مدى يجب أن تعمل كل من الدول الآسيوية الأفريقيــة الحديثة ، لا لتلحق بالدول الأكثر تقدماً ، ولـكن لتكون قادرة على استغلال نتائج البحث العلمى . ولا حاجة بنـا إلى القول بأن دولا قليلة من بين هذه الدول هى وحدها التى يمكنها القيام بمثل هـذا البرنامج . نعم لا يوجد قطر من بين الأقطار التى تعتبر متخلفة تتوفر فيه الإمكانيات والمهاد المناسب لهذه البرامج عدا الباكستان . فالحقيقة أن البحث العلمى قد صار باهظ النفقات ، بالإضـافة إلى ضرورة توفر البيئة العلمية المناسبة ، وهى لا تتهيأ إلا نتيجة خطة بعيدة المدى . كل هذا مع ما سبقت الإشارة إليه من أن العلم لا يمكن أن يتطور فى فراغ ، بل يحتاج إلى دعامة صناعيــة ، الأمر الذى جعل من المستحيل على كثير من الدول الجديدة أن تهتم اهتماماً جدياً بسياسة البحوث العلمية والتكنولوجية.

وقد عرفت الصعوبات التى تنجم فى هـــذا الميدان منذ البداية ، فأنشأت الأمم المتحدة عدداً من الوكالات المتخصصة ، جعلت نصب عينيها تقـــديم المونة للدولة الحديثة فيما يتعلق بإدخال أسباب التقدم فيها : فهيئات مثل اليونسكو ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وهيئة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات ، تهدف إلى تقديم العون الفنى لهذه الدول على أساس التعـاون الدولى . وقد حاولت هذه الوكالات أن تهيىء لهـا سبيلا للوقوف على نتائج البحوث العلمية الحديثـــة ، وذلك بإعارة الخبراء وباعداد برامج خاصة . وتتميز بعض هذه البرامج بأهميتها الظاهرة ،

وبخاصة فى مجال الطب الوقائى ، وتنمية موارد التغذية ؛ فقد طهرت مناطق كثيرة فى القارة الآسيوية من الملاريا ، كما أجريت أبحاث هامة عن الأمراض التى تسبب الهزال ، وأعدت مشروعات لتحسين نسل الحيوان ، وأخرى للتوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية ، وهناك مشروع لتعميم صيد الأسماك فى الأعماق البعيدة . وما هذه إلا مجرد أمثلة لما أدته تلك الوكالات بنجاح . كما أنهـا قدمت معونة كبيرة لبعض الدول فى مشروعاتها لتدريب الفنيين .

ومع ما لهذه المعونة من قيمة ، فانه لا يمكن أن يقال إنها ساعدت على حل المشكلة الأساسية ، وأعنى بذلك نشر التفكير العلمى بين هذه الدول ، وجعلها قادرة على متابعة مجاراة التقدم العلمى . فالمعونة الفنية يجب أن تستمد بالضرورة على نشر الخبرة فى مستويات معينة فى البلد الذى تقدم له المعونة . فمثلا ليس من المعقول أن تقوم أكثر الدول تقدماً بمساعدة فيما يتعلق بالطاقة الذرية إلى دول لم تتقدم فيها دراسة علوم الطبيعة ، وكذلك الحال فى تقديم المعونة الطبية على نطاق واسع عن طريق برامج المساعدة الفنية إلى دولة تفتقر إلى الأطباء المؤهلين . ومن الحق أن نقرر أن المساعدات ، عن طريق برامج المعونة الفنيـة ، يجب أن تختلف باختلاف مستوى الخبرات الفنية الموجودة فعلا فى القطر الذى يرى تقديم المعونة له .

وإنه لمن اليسير على بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الاتحاد

السوفيتى ، أو بريطانيا ، أو فرنسا ، أن تنقل المعدات والأشخاص إلى إلى بلد متخلف لتنشئ وتدير فيه مشروعاً من المشروعات التى تستلزم إدارة فنية عالية المستوى ، مثل إدارة التليفزيون ، أو الراديو ، وقد تكتفى الدولة الخبيرة بمجرد تنظيم صناعات من هذا القبيل فى الدولة المتخلفة ؛ بيد أنه فى حالة عدم توفر الفنيين من أبناء البلاد سينتهى بها الأمر إلى فقدان سلطانها السياسى ، وهذا ما يعوقها عن كل تقدم . ويجب ألا ننسى أنه كان من بين الطرق المعروفة التى استخدمت للتدخل الاستعمارى خلال القرن التاسع عشر إنشاء مشروعات مثل مد الطرق الحديدية واستغلال البترول ومصادر الثروة المعدنية الأخرى ، وما شابه ذلك من مشروعات التنمية الفنية . وقد تنافس جميع المستعمرين فى الصين فى نهاية القرن الماضى على مد الخطوط الحديدية . بينما نجد إيران وجمهوريات أمريكا الجنوبية دفعت ثمناً غالياً من حريتها السياسية فى سبيل استغلال مصادر البترول فيها . ولا توجد دول كثيرة مثل نيبال ، أو أفغانستان التى رأت كل منهما أن تستبعد إدخال الأساليب الفنية الحديثة فيها ، كما لا توجد دول كثيرة مثل اليابان التى بذلت جهداً جهيداً فى سبيل إتقان الأساليب الفنية ، ومثل هذه الدول القليلة هى وحدها التى استطاعت أن تحافظ على استقلالها كاملا .

وهذا الموقف هو الذى تقفه الدول المتخلفة فى يومنا هذا ، بل لعل موقفها يعتبر من بعض النواحى أكثر خطورة ، لأن التحول الذى أصاب الحياة المادية نتيجة للثورة فى ميدانى العلم والتكنولوجيا ، صار بعيد

المدى فى سبقه ، بحيث لا تستطيع واحدة من الدول الجديدة أن تلحق به . ومحاولة من هذا القبيل لاتعنى شيئاً آخر غير فقدان الدولة استقلالها.

كما أن مدى رقى الخبرات العلمية فى المجتمعات المتحضرة ، أمر لا يقل أهمية عما سبق ذكره . فالبحث العلمى يعمل على الدوام على تطوير طبيعة الصناعة من حيث تكوينها ، ومدى جودة المنتجات ، واستجابة المجتمع الذى صنعت له هذه المنتجات ، التى لها أثرها فى نظام حياته وأسلوب معيشته ؛ ولما كان ذلك يجرى على نحو مطرد ، فإن الدول التى ستبدأ الشوط من أوله ستجد المسافة الفاصلة بينها وبين المجتمعات المتقدمة تتسع يوما بعد يوم .

والسير فى طريق التقدم لا يستلزم ضرورة البدء من أول الطريق والمرور بكل الأطوار ، بل يمكن الإفادة فيه من تجارب الآخرين . فرجال العلم فى البلاد المتخلفة ليسوا مطالبين بإعادة اكتشاف نظرية الكم ، أو النظرية الذرية ، أو طريقة تحطيم الذرة مرة أخرى ، وإنما يمكنهم أن يتقدموا مباشرة إلى المرحلة الأخيرة من التطور العلمى الحديث . غير أنه بدون الأساس العلمى المتين لن يستطيعوا الإفادة مما يجدون . وإذا ما وصلت الدول المتخلفة إلى هذه المرحلة فسيكون قد فاتتها مراحل أخرى من مراحل التقدم الثورى للعلم ، بل إن ما يفوتها سيكون أكثر أهمية وأعظم خطراً .

والحقيقة هى ما سبق أن أكدناه ، أن أية دولة ما ، لن يكون فى قدرتها بناء مجتمع متحضر على أساس معرفة علمية من الدرجة الثانية .

ولــكى يمكن لأى دولة أن تفيد من التقــدم العلمى فى أى مكان ، لا بد أن تتوفر لها جماعة من رجال العلم لهم قدرة على استغلال وهضم أحدث النتائج التى وصل إليها البحث . ومعظم الدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا ليست قادرة على توفير هؤلاء ، فإن تغيير براجمها التعليمية لمواجهة هـذه الحاجة ، هو فى ذاته مطلب عسير ، وقد سبقت الإشارة إلى أن البحث العلمى أمر غير مستطاع فى الفراغ ، أى بدون توفر مهاد من الصـناعة الحديثة الذى يعتمد بدوره على التـكنولوجيا فى مستواها العالى .

وقد لمسنا بوجه عام كيف أن الثورة العلميــة التى شهدتها السنوات الأخيرة ، جابهت الدول الحديثــة العهد بالاستقلال بعدد من المشاكل الضخمة .

وحديثاً انعقد مؤتمر فى مدينــة (بانـكوك) تحت إشراف الأمم المتحدة ، لدراسة هذا الموضوع بالنسبة لدول جنوب شرقى آســيا . أعنى جميع الدول التى تقع فى جنوبى وفى شرقى القارة الآسيوية ، فيما عدا الصين ، واليابان . وقد قرر المؤتمر ، مع الأسف ، أن هذه الدول لا تعنى بالتطور العلمى إلا بقدر ضئيل . ولا يختلف الوضع عن ذلك ، بالنسبة لدول الشرق الأوسط وأفريقيا ، فـكثير من هــذه الدول تـكتفى بمشاهدة العالم العلمى المتطور ، ونوع المساعدة التى تمنحها المنظمات الدولية لها ، لن تعينها على انتشالها من الهوة التي تردت فيها باهمالها البحث العلمى .

المشاكل الاجتماعية

إن إعادة تنظيم بنـاء المجتمع بحيث يتفق مع المبادئ السياسية والاقتصادية والأدبية التى اتسمت بها الحضارة الحديثة ، يمثل بدوره مشكلة كبرى من المشاكل التى تواجه الدول الحديثة العهد بالاستقلال .

ومعظم المجتمعات فى الدول التى كانت تعانى من الحـكم الأجنبى ، بقيت متمسكة بتقاليدها القديمة . ويرجع ذلك إلى سببين :

أولهما أن الحـكومة الرئيسية للدولة المستعمرة كانت بصفة عامة تتخذ لنفسها سياسة محايدة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية للمستعمرات .

ولم يكن السبب الثانى إلا نتيجة طبيعية للأحوال السائدة ، فقد شعرت المجتمعات التابعة أن سلامتها مرتبطة بتقاليدها وعاداتها التى توارثتها عن الماضى ، فتشبثت بها حتى ولو لم تكن هذه المجتمعات راضية عنها .

وفى الوقت التى نالت فيه هذه الدول استقلالهـــا ، اتضح للكثير منها أن المبادىء السياسية التى اختارتها وسلمت بها ، باعتبارها المبادىء المناسبة للاستقلال ، ليس من السهل أن تتفق مع الحياة التقليدية التى تحياها مجتمعاتها .

ولا يجب أن ننسى أن التطورات الأساسية التى غيرت من ملامح المجتمع الأوربى الذى كان يحيا حياة تقليدية فيما مضى ، لم تظهر إلا فى أعقاب الثورة الفرنسية . فبعد أن قام الثوار بإسقاط الحكومة مباشرة ، اختفى نظام الطبقات الذى كان أساسا للحياة الاجتماعية من قبل ، وبدأ المجتمع يعترف بمبدأ المساواة كأساس لحياته . كما اعترف بحقوق المرأة الاقتصادية ، وكذلك قرر مبـدأ حق حرية الفرد . ولم يأت الاعتراف بهذه الأوضاع أو بغيرها دفعة واحدة ، وإنما استقر البناء الحالى للمجتمع المتحرر فى أوربا ، بعد قرن كامل استلزمته التشريعات اللازمة لهذا التطور . وفى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن للمرأة حق الملكية فى بريطانيـــا ، ولم تمنح حق المساواة فى حقوقها السياسية إلا فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى . وعلى هذا النحو يمكننا القول بأن معظم التشريعات التى شكلت مبادىء التطور الحديث فى الحياة الاجتماعية ، ما هى إلا ثمرة من ثمرات الأفـكار التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر .

والذى ينظم المجتمعات جميعا بما فى ذلك أرقاها فى التحضر هو التقاليد والعادات التى يهذبها القانون على الدوام . ومهما أطلق على تلك التقاليد ، من أسماء كالقانون العام أو العادات ، أو العرف ، فهذه كلها لا تخرج

عن كونها تقليدا اجتماعيا . بل ولو كانت قائمة على نواميس عريقة القدم كما هو الحال فى أحكام الإسلام ، أو قوانين الهندوس ، أو الرومان ، أو القانون الهولندى ، فهذه جميعا تمثل تقاليد اجتماعية صيغت فى قالب قانونى[1]. وعلى هذا النحو فإن لكل مجتمع أساسا من التقاليد . والذى يميز مجتمعاً قائما على التقاليد الخالصة عن المجتمع المتحرر الذى نعيش فيه ، إنما هو التعديل الدائم لتلك التقاليد بالتشريعات ، وذلك لمسايرة التطور فى العلاقات الاجتماعية .

وفى السنوات الحاسمة من القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن العشرين ، تطورت المجتمعات الأوربية بسبب الثورتين السياسية والاقتصادية . وذلك فى الوقت الذى كانت فيه المجتمعات فى القارة الآسيوية ترزح تحت كاهل الحكم الاستعمارى ، ولم تكن تتوفر لها الحرية فى تكييف علاقاتها الاجتماعية . فالحاكم الأجنبى ، فى العادة ، يريد ألا يمس البناء الاجتماعى للشعب الذى يتحكم فى مصيره .

وقد قامت محاولات مبدئية فى الهند فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تبغى تعديل بعض الأوضاع الاجتماعية . غير أن التجربة

---

(١) من المسلم به أن الدين الاسلامى الحنيف ، إنما هو دين سماوى من عند الله ، فله قداسته . وهو يختلف عن القوانين القديمة الأخرى التى ذكرها المؤلف ، والتى نشأت بحكم الظروف الاجتماعية ، واعتبرت تقاليد ، وما يعنيه المؤلف هو أن أحكام الاسلام ، نظرا لاعتياد المجتمع الاسلامى عليها ، قد صارت هى تقاليده الأصيلة .

(المترجم)

التى انتهت إليها حركة (العصيان الكبرى) فيما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٥٨ كان من بين أسبابها انتشار موجة من السخط على الحكومة البريطانية التى اعتقد الناس أنها تبغى التدخل فى العادات الاجتماعية ، مما أدى فى النهاية إلى إعلان تلك الحكومة سياسة الحياد فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والدينيـــة .

وكان من نتيجة عدم مجاراة التشريعات للأحوال الاجتماعية لفترة استمرت تسعين سنة ، أن تطور العقل الجمعى تطوراً سريعاً فيما يتعلق بالأسس التى تقوم عليها العادات والتقاليد ، ، بينما ظلت القوانين جامدة لم تتطور . وأوضح الأمثلة التي تساق للدلالة على تلك الهوة التي تفصل بين العادات وتطور التفكير الاجتماعى فى الهند ، هى عادة تحريم الاختلاط ـ وهو نظام قائم فى جملتـــه على تحريم الاقتراب أو الاتصال بالطبقات الأخرى ، وكذلك التقاليد الاجتماعية الخاصـة بالزواج . فمنذ عشرات السنين كانت الطائفة الهنـــدوسية تحتج على ممارسة نظام اللامساس أو العرف الذى يقتضى عزل بعض الطبقات وحرمانها من الحقوق المدنية التى تتمتع بهـا الطوائف الأخرى . غير أن الموقف المحايد الذى التزمته الحكومه البريطانية إزاء المسائل الاجتماعية والدينية ، وقف حجر عثرة فى سبيل إيجاد التشريع الإصلاحى الذى كانت الحاجة ماسة إليه .

ومرة أخرى نجد أن قوانين الزواج بين الطائفة الهندوسية تختلف اختلافا كبيراً عن بعضها فى أنحاء الهند ؛ فطبقا للمذهب المتمسك بالدين نجد أن الطلاق حرام ، كما أن زواج الأرامل غير جائز . أضف إلى هذا

أن هناك موانع طبقية تتعلق بأمــــور الزواج . وظل الرأى العام يصيح عشرات السنين مناديا بالإصلاح ، بيد أن سياسة عدم التدخل فى المسائل الدينية والاجتماعية للشعب حالت دون إيجاد التشريع اللازم .

وهذه الأمثلة تدل على أنه من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تعديل العادات والتقاليد والقوانين وفقاً لمطالب الحياة الحديثة ، إذا كانت البلاد تحت الحكم الأجنبى . وعليه كان على الدول التى تمتعت باستقلالها حديثاً فى آسيا أن تواجه مشكلة من المشاكل الأساسية ، وذلك بادخال أسباب التحضر فى مجتمعاتها . وكان عليها أن تعرف ، أولا وبالذات ، أى نوع من النظم الاجتماعية يمكن أن يوفر لها حياة أفضل . ولم يكن هذا بالأمر الهين ، فليس الأمر قاصرا على مجرد تغيير الأحوال الاجتماعية فى هذه البلاد ، إلى الحد الذى يجعلها مماثلة لظروف الحياة فى الدول الغربية كما يظن الكثيرون من أبناء الغرب ، فللمجتمعات فى الغرب خصائص لا ترى الدول الحديثة أنها مناسبة لظروفها ، وذلك مثل تفكك أواصر الأسرة ، وهناك سمات أخرى نجمت عن ظروف تطور اقتصادى من نوع آخر . فالمشكلة فى نظر الدول الجديدة هى أن تجد المثل الأعلى الاجتماعى الذى تتآلف فيه تقاليدها الموروثة ، التى هى عزيزة عليها ، مع المطالب الضرورية التى تتطلبها الحياة الحديثة .

وعلى كل من الدول أن تعالج المسألة بالطريقة المناسبة لها ، ولكن لابد من التغيير ، إذا كانت تبغى التمسك بحريتها وتريد أن تهيئ لشعبها حيــاة متحضرة . ولست فى حاجة إلى بيان أن الاستقلال وإن اختلف فى ماهيته

عن التقدم الاجتماعى ، إلا أن الدولة الحديثة العهد بالاستقلال التى اختارت النهج الديمقراطى سبيلا لها فى الحياة ، لا مفر لها من التطور الاجتماعى ، لأن القيم السوية فى الحياة القائمة على التقاليد ، تتعارض مع القيم الديمقراطية ، فالمساواة ، والحرية الفردية ، وحق المرأة فى المساواة ، والعناية بالجماعات الأقل تحضراً ، وما شابه ذلك من مبادىء ، هى أمور أساسية للنظام الديمقراطى ، وهى لا تتوفر غالباً فى المجتمعات التى تعيش على النظم التقليدية .

وقد يبدو لمن ينظر للأمور نظرة سطحية ، أن الحكومة المتمسكة بالتقاليد أقدر على توفير الاستقرار ، وأقدر على المحافظة على النظام الاجتماعى ، من الحكومة التى ترى إدخال تعديلات أساسية على نظم استقرت فعلا . وإذا نحن فحصنا هذا الرأى عن كثب لتبين لنا مجافاته للحقيقة ، ذلك أن الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ، وتحسين الأحوال الاقتصادية ، والحقوق السياسية ، والتعليم ، وسائر الخدمات التى تؤدى لرقى الفرد ، هذه كلها قد صارت مطالب عامة فى أنحاء العالم ، ولن تستطيع حكومة إهمالها مهما تكن متمسكة بالتقاليد ، ومهما تكن نظمها لها صفة القداسة التى اكتسبتها بجهادها القومى ، أو اكتسبتها بحكم التقاليد المتأصلة . فالشعوب تيقظت فى كل مكان ، ومن ثم فان نظاماً سياسيا مستبداً أو فردياً ، سيكون هو نفسه مصدراً للمتاعب والقلق .

وحيث اختار الشعب النظام الديمقراطى ، كما هو الحال فى معظم الدول الحديثة ، فقد اختار ضمنا التغيير الأساسى فى تقاليده الموروثة ،

وعاداته ، كما اختار القوانين التى تعمل على تحقيق التقدم الديمقراطى . وقد أعلن الدستور الهندى فى مقدمته :

« نحن شعب الهند قد حزمنا أمرنا بإيمان على بناء الهند على أساس جمهورية ديمقراطية مستقلة » .

« وعلينا أن نضمن لجميع سكانها :

« العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وحرية الفكر والتعبير والعقيدة ، والإيمان والعبادة ، والمساواة فى المركز الاجتماعى ، وتكافؤ الفرص .

« وعلينا أن ننشر بين الجميع :

« الأخوة التى تؤكد كرامة الفرد ووحدة الوطن . وها نحن فى لجنة الدستور المعقودة فى اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٤٩ نختار ، ونشرّع ، ونمنح أنفسنا هذا الدستور » .

وهذه المبادىء الثلاثة التى أعلنت فى هذه الصيغة ، وردت مرة أخرى فى وثيقة إعلان الحقوق الأساسية ، التى لها قوة القانون ، وتعتبر تقريراً لطريقة تنفيذ سياسة الدولة المتضمنة فى الدستور . وهاتان الوثيقتان معاً ، هما اللتان يتألف منهما الأساس الذى تقوم عليه حكومة الهند من حيث المبادىء السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن هذه المبادىء مبدأ حرية العقائد الدينية ، وحرية نشرها ، وهى جزء من التقاليد التي درج عليها المجتمع الهندى . فلم نعرف فى عصر من عصور التاريخ أن الحكومة الهندية تحيزت لعقيدة من العقائد ، وبالمثل فانه يمكن اعتبار تقاليد

الهند السياسية والاجتماعية خالية مما هو مضاد للحرية الفردية .

أما فيما يتعلق بالعـــدالة الاجتماعية ، فمن الواضح أن نظام الطبقات مناقض تماما لهذا المبدأ . كما أن فكرة العدالة الاقتصادية من الأفكار الجديدة فى الهند ، كما كانت جديدة فى المجتمع الأوربى منذ نصف قرن مضى . غير أن ثمة خلافاً أساسيا بين نظرة كل من المجتمعين إلى هذه الفكرة ، فلسنا نجد فى التقاليد الاجتماعية الموروثة فى الهند ما لا يتفق مع مبدإ العدالة الاقتصادية ، وكل ما فى الأمر أنه مبدأ جديد على المجتمع الهندى . أما من حيث العدالة الاجتماعية ، فانها ليست مجرد مذهب جديد فحسب ، ولكنها فكرة مناقضة للأفكار التى قبلتها الجماعة وسلمت بها . فالأساس الذى يقوم عليه نظام الطبقات ، ونظام الإقطاع ، مصدره عدم الاعتراف بالمساواة بين الأفراد فى المجتمع ، ومن هذه الناحية نجد أن المجتمع تخلى بشكل حاسم عن التقاليد التى كانت سائدة فى الماضى .

وأما المسألة الرئيسية التى تظهر فى فترة تطور الحياة الاجتماعية من المرحلة التقليدية إلى مرحلة المجتمع المتحرر ، فهى مسألة علاقة النظم الاجتماعية بالدين . فالمعروف أن العقائد الدينية لا تتغير بنفسها ، ولكن تفسيرها هو الذى يتطور ويتغير ، غير أن مثل هذا التغير يحدث عادة فى ريث وأناة ، ويصطبغ صبغة التقاليد الجارية . وحين ترتبط التعاليم الدينية بالنظم الاجتماعية ، وخاصة بالقانون والعادات ، بحيث تعتبر مثل هذه النظم الاجتماعية جزءاً من الحياة الدينية ، فلا محالة من حدوث صراع بين هذه النظم وبين نزعة التطور فى المجتمع المتحرر . وفى أكثر المجتمعات التي

تغلب على حياتها التقاليد الموروثة ، نجد القوانين والنظم الاجتماعية يكون لها نفس الجزاء الذى تفرضه التعاليم الدينية . ومنذ زمن طويل اعتبرت النظم القائمة على التقاليد الهندوسية ، مثل نظام الطبقات ، والزواج المبكر ، وتحريم زواج الأرملة ، جزءاً لا يتجزأ من ديانة الهندوس . والسياسة التي كانت تتبعها حكومة الهند فى الماضى ، هى أنها لم تفرض سلطتها على هذه المسائل . وهذا على وجه العموم هو ما سارت عليه الدول الغربية فى مستعمراتها ، وقد اتبعت هذه السياسة فى الهند ، وأيدتها العناصر الرجعية فى المجتمع الهندى . ولم تتغير هذه السياسة إلا فى المرحلة التي أعقبت الحصول على الاستقلال ، إذ لقيت مقاومة عامة . وهكذا أصبح النظام الاجتماعى للهندوس منفصلا عن عقائدهم الدينية .

أما الإسلام[1] فالأمر فيه يختلف عما ذكرنا ، وليست المسألة هينة ، لأن البناء الاجتماعى للعالم الإسلامى يعتبر جزءاً من الإسلام الذى يقوم أصلا على القرآن والشريعة ، ومن ثم تتداخل القوانين والنظم الاجتماعية مع التعاليم الدينية . ومهما يكن من أمر ، فان مبدأ المساواة فى الديمقراطية هو مبدأ أساسى من مبادىء الدين ، ولا يوجد هناك تعارض من هذه الناحية . وهذه المجتمعات متمسكة بنظمها . وقد استطاع بعض المفكرين المصلحين ، وبعض الزعماء السياسيين ، مثل كمال أتاتورك ، فصل الحياة

(١) من المسلم به لدى المؤلف أن الإسلام دين كفاح وعمل ، ويحث على الإصلاح أينما وجد ، ما دام لا يتعارض مع تعاليمه السماوية . والإسلام كما يقرر المؤلف ، يتضمن الأسس التى تقوم عليها السياسة الاجتماعية الحديثة كمبادىء المساواة والحرية والإخاء .

الاجتماعية عن التعاليم الدينية [1] ، غير أن ما قام به لم يحدث فى أى بلد آخر من البلاد الإسلامية .

وليس من شك فى أنه قامت محاولات جديدة لتحرير التفكير الاجتماعى فى البلاد الإسلامية ، مثل الحركة التى قام بها الشيخ محمد عبده فى مصر ، والزعيم الهندى المسلم محمد إقبال . والملاحظ فى الحالتين أنه بعد أن اكتسبت هذه الحركة نجاحا بين المثقفين ثقافة حديثة ، ما لبثت أن عادت سلطة التقاليد المتزمتة على يد بعض الجماعات ومنها جماعة (حركة الأحرار) فى الهند وباكستان . وفى مثل هذه الحال نجد النزعة متجهة إلى سيطرة التقاليد الجامدة .

ومن الظواهر التى يتجلى فيها تحطيم تقاليد الماضى فى كل مكان ، هى ما تعلق بتطور عزلة القرية ، وما ترتب عن ذلك من حياتها حياة منطوية على نفسها ، وهذا يرجع إلى أسباب منها : تأثير المجتمع المتحرر ، والتصنيع ، والتحضر وما أشبه ذلك ، ومنها ما يرجع إلى المبادىء الحديثة التى تقوم عليها كل من الدولة والحكومة . فالغاية التى كانت تقوم على أساسها الحكومة التقليدية إنما كانت قاصرة على إقرار القوانين والأوامر ، وجمع الضرائب ، والدفاع عن البلد ضد الأعداء الوافدين من الخارج . والتطور الذى انتهت إليه أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر فيما يتعلق

---

(١) إن أتاتورك زعيم سياسى خدم بلاده ، ولكن ما قام به ليس هو الوجه الأمثل للاصلاح ، والدين الإسلامى كما ذكرت ، وكما هو معروف ، فى مئات المؤلفات ، لا يقف فى سبيل الاصلاح ، بل هو نفسه ، إذا ما فهم فهماً صحيحاً ، واستخدم فى الإصلاح وإدخال وسائل الرقى العمرانى ، كان أعظم سلاح فى هذا المجال .

بالدولة باعتبارها هيئة ينتظم فى عقدها النشاط الاجتماعى بمختلف مظاهره واجب توجيه التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الرفاهية للجميع ، وخاصة لتلك الجماعات التى هى أشد حاجة من غيرها من طوائف المجتمع ، هذا مع العناية بالتعليم والصحة . نقول إن هذا التطور فى معنى الدولة قد انتقل بمعناه ذلك ، وصار جزءاً لايتجزأ من مفهوم الدولة لدى الدول الحديثة فى آسيا وأفريقيا . وهكذا راحت السلطات فى هذه الدول تمتد إلى آفاق لم تكن لتهتم بهـا السلطات الإدارية من قبل ، حتى ولو لم يتوفر لها في واقع الأمر الجهاز اللازم للقيام بتلك الخدمات التى تشمل مختلف مظاهر الحياة . أما فى بلاد مثل الهند والباكستان وسيلان التى ورثت نظاماً إداريا فعالا منبسط النفوذ فى بلادها ، فان الفهم الجديد لمعنى الدولة سرعان ما آتى أكله . فمشروعات مثل « مشروعات القرية » ، ومشروع « توسيع الخدمات الريفية » فى الهند ، و « مشروع ممونة القرية » فى الباكستان ، إن هى إلا أمثلة على مدى التوسع الضخم للنشاط الذى قامت به الدولة فى القرية لتحطم من عزلتها التقليدية ، ولتدفع القرية إلى الصفوف الزاحفة إلى الأمام .

والآثار التى ترتبت على استخدام وسائل الاتصال بالجماهير مثل الراديو والسينما ، هى أيضا من الظواهر التى لا تغفل أهميتها ؛ فان امتداد الإذاعة إلى القرى حطم العزلة الثقافية التى هى طابع المجتمعات الريفية . ومع أن قلة انتشار الكهرباء قد حددت الانتفاع بالإذاعة ، إلا أنها صارت من العوامل الآخذة فى الانتشار فى جميع أنحاء الأرض . وبالإضافة إلى ذلك

نجد أن للسينما ، وهى وسيلة قادرة على اجتذاب الجماهير ، أثرها الملحوظ فى المجتمع القروى ، كما يتجلى ذلك فى الثلاثين السنة الأخيرة من هذا القرن ؛ وهذا ينطبق بصفة خاصة على دول مثل الهند وباكستان ومصر ، ففى كل منها ازدهرت صناعة الأفلام التى تعنى بالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالبيئة . فتأثير السينما فى نقل العالم الخارجى إلى القرية أمر لا يمكن إغفال أهميته .

وأما تأثير التصنيع فى عزلة القرية فمسألة لها وجهان : ففى بلاد مثل الهند وباكستان نجد أن العمل الصناعى يستقدم العمال من القرى ، فالقوة العاملة هنا ليست منفصلة عن القرية ، كما هو الحال فى المجتمع الأوربى ، فهنا حركة انتقال متبادلة بين المدينة والقرية ، فالعمال الزائدون عن الحاجة يعودون إلى قراهم ، بينما تغادرها باستمرار أفواج أخرى لتعمل فى المدينة . وهذا النزوح المزدوج يعتبر ظاهرة بارزة فى حياة المجتمع القروى فى الهند والباكستان ، وكان من نتائجه أن استقدم إلى القرى أفكاراً جديدة ، وعمل على تغيير العلاقات الاجتماعية التقليدية التى كانت تسود الريف . ولما كانت نسبة من الأجور التى يتقاضاها العمال فى المدينة ترسل إلى القرى لإعالة العائلات والأقارب ، فإنها أسهمت فى ارتفاع مستوى المعيشة فى القرية .

وهناك عامل له أثره الدائم فى تحطيم عزلة القرية ، هذه العزلة التى تعتبر من الملامح الأصيلة للمجتمع التقليدى ، وأعنى بذلك تطور نظم النقل بالسيارات ، بحيث يمكن القول بأن تلك الآلة ذات الاحتراق

الداخلى قد حطمت هى نفسها عزلة القرية . لأن المسافات التى تفصل بين بعض القرى وبعضها الآخر ، وبينها وبين المدن التجارية ، هى التي كانت أساس الانعزال فى القرية ، كما كانت السبب الأول الذى أدى بالمجتمع القروى إلى الأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتى . وبتطور وسائل المواصلات بالسيارات ، لم تعد للقرية عزلتها القديمة ، ولم تعد منتجاتها قاصرة على الاستهلاك المحلى : فالخضروات التي تنتجها تنتقل إلى المدن التجارية ، والحاجيات التي تتطلبها القرية لم يعد يصنعها أرباب الحرف من القرويين ، ولكنها تشترى من أسواق المدينة . وانتشار بضائع المدينة على هذا النحو فى القرى ، إنما هو أسطع دليل على زوال عزلة المجتمع التقليدى .

وأود أن أوضح جانباً هاما من تأثير السينما الفعال على المجتمع التقليدى ، وأعنى بذلك أثرها بالنسبة للعلاقات العائلية والزواج ، فالعائلة ذات الطابع التقليدى تقوم أساساً على سلطة الأسرة ، أعنى سلطة الوالدين على أولادهما . وقد أثرت تعاليم السينما على الشباب ، فعملت على نشر أفكار عن الحب الرومانتيكى النزعة ، وعن حرية الجيـــل الجديد ، فأضعفت التقاليد التى تقضى بطاعة الكبار والتسليم برأى الآباء فى مسائل الزواج ، إلى حد أن أصبح الشباب يقابل آراء الكبار بالسخرية ، وأقل ما تدل عليه هذه السخرية أنها تعتبر رد فعل للوضع السابق . وهكذا فان الدعاية المستمرة وخاصة ما يمس منها إثارة المشاعر المبهمة فى نفوس الشباب ، كان لها أثرها البعيد فى تغيير الروابط العائلية فى المجتمعات ذات الطابع التقليدى .

والمجتمعات التقليدية تقوم ، فى كل مكان ، على اتساع نطاق الروابط

العائلية . وقد كانت الأسرة الشاملة فى الهنـد تمثل نظاماً اجتماعيا يعتبر فريداً فى بابه من عدة وجوه : فهى تتضمن الملـكية المشتركة ، والتضامن فى المسئوليات ، مع الشعور بالولاء العائلى ، ولم يقتصر هذا الشعور على أعضـاء العائلة وحدهم ، بل تعداهم إلى من يمتون لها بصلات القربى . وكان لمثل هذه الأسرة مزاياها فى المجتمع ذى الطابع التقليدى ، فقد كانت العائلة على هذا النحو توفر نظاما بدائيا للتأمين الاجتماعى ، وتهتم بالشيوخ والضعفاء ، كما أنها كانت تمـــد الفرد بالشعور بالارتباط أو الانتماء ، وتمنحه العون الأدبى والتأييد . وكانت العائلة تؤلف بفروعها المختلفة مجتمعاً صغيراً ، وعملت مثل هذه العائلة على تجميع الثروة ، الأمر الذى كانت له أهميته فى المجتمعات المشتغلة بالتجارة . وكذلك كان طابع الأسرة فى بلاد أخرى كالصين والدول الإسلامية من حيث اتساع نطاق العلاقات العائلية . وهذه كلها سمات الارتباط الاجتماعى الذى يؤلف بين أفراد العائلة.

أما النظم السياسية والقانونية والاقتصادية التى تطورت نتيجة للاختلاط بالعالم الغربى ، فانها ضيقت من نطاق العائلة الشاملة ، ثم ما لبثت أن قضت عليها ، فلا ولاء للعائلة حيث يوجد المجتمع الذى يطالب بأن يقتصر الولاء عليـــه . والديمقراطية تفترض وجود الفرد لا العائلة . وخلال النصف الأول من القرن العشرين على الأخص ، وهو يمثل الفترة التى تتميز على وجه العموم بكونها مرحلة الـكفاح السياسى ، يلاحظ وجود اختلاف سياسى فرّق بين الشيوخ والشباب ، إذ كان هؤلاء الأخيرون يؤمنون أساسا بأفكار ليس من السهل تلاؤمها مع السلطة التى كانت لـكبار السن.

وهذا الصراع بين الجيل القديم والحديث يظهر بصفة خاصة فى الصين والهند . وتعتبر الرواية التى كتبها « لين يوتانج » المسماة «لحظة فى بيكنج» من أروع الصور التى تصور زوال الولاء وكيفية انحلال الروابط بين أفراد العائلة ، خلال خمسين سنة تلاشت فيها الأسرة التقليدية التى تدين بعقيدة كونفشيوس . وكذلك كان التطور سريعا فى الهند بتأثير الحركة التى قام بها غاندى . وفى كل مكان نلمس زوال الولاء للعائلة ، ونجد نداء القومية يقضى على سلطة الكبار فى الأسرة ، وهم الذين كانوا عادة يتمسكون بالأفكار الرجعية . ووجدنا شبانا ينتمون إلى عائلات براهمانية قد تخلوا عن فكرة اللامساس ، ونبذوا تعاليم عقيدتهم الطبقية التى تحرم تناول الطعام مع الآخرين وهلم جرا . ونجد أبناء كبار الموظفين لايتعاونون مع الحكومة . والمرأة تخلت عن الحجاب وخرجت لتسهم فى الأعمال العامة ، وتدير الأعمال هذا كله أدى إلى تضييق نطاق العائلة الشاملة أكثر مما فعلت نظرية حرية الفرد التى تدرس بالمدارس والكليات .

وعجلت العوامل الاقتصادية بالتطور . فقد كانت العائلة الشاملة تقوم أساساً على نظام امتلاك الأرض ، أو تأدية الأعمال التجارية . كما أن التشريعات الجديدة ونظام الضرائب ، قد جعلت الملكية المشتركة نظاما غير اقتصادى . ثم إن تطور الشركات المساهمة ، باعتبارها عاملا رئيسيا فى التنمية التجارية والصناعية ، قد قلل من أهمية الحقول التى تزرعها العائلة الشاملة ، وهذه الحقول هى التى كانت المجال الطبيعى المعروف للاستغلال فى الماضى . وفى المجتمع الحضرى والرسمى نجد العائلة المحدودة

والمكونة من الزوج والزوجة وأصغر أولادهما قد حلت محل الأسرة الشاملة .

وقد كان لانتشار مبدأ الفردية أثر بعيد المدى على مكانة المرأة فى المجتمع ، فوضع المرأة الطبيعى فى العائلة الشاملة كان يقوم على تبعيتها للعائلة ، وكانت المرأة الشابة تعيش تحت سيطرة الأفراد الكبار فى الأسرة أو تخضع لرئيسها ، وعلى هذا النحو لم تتح لها إلا فرصة ضئيلة لتنمية شخصيتها ؛ بينما نجد العائلة الفردية المحددة قد منحت المرأة ، لأول مرة ، الحرية ، سواء فى داخل المنزل أو خارجه . وصارت المرأة الجديدة هى سيدة بيتها ، وقد توفر لها استقلالها المالى إلى حد كبير ، وأتيحت لها الفرصة لأول مرة كذلك لتنمية شخصيتها ، ولتخصيص جزء من أوقات فراغها للخدمات الاجتماعية . وبانتشار التعليم ، وبتوفر فرص العمل ، استطاعت المرأة فى الطبقات المتوسطة من المجتمعات الشرقية أن تلعب دورها فى النشاط القومى لبلدها . ومن الظواهر التى تسترعى الانتباه فى الدول الجديدة ، ذلك الدور الذى تلعبه المرأة فى المجال السياسى وفى ميدان الخدمة الاجتماعية . والاستقلال الذى منحته المرأة فى كل مكان ، فى الصين ، وأندونيسيا ، وبورما ، والهند ، وسيلان ، ومصر وغيرها ، قد أثبت فعلا تحررها وإسهامها الفعال فى الحياة القومية لبلدها .

وكانت المجتمعات ذات الطابع التقليدى ترى من واجبها حماية المرأة ، والحيلولة بينها وبين الحياة ، فكانت العائلة حصناً قائماً حول المرأة... وفى العائلات الفقيرة كانت المرأة تزاول عملا ما ، وكان أمل كل رجل يحترم

نفسه ، هــو إنقاذ المرأة من مثــل هذا الهوان .

غير أنه يجب أن نوضح أن تحطيم النظم التقليدية ليس من المحتم أن يرتبط بتطور المجتمع المتحرر وحده . وكذلك فانه ليس هناك علاقة مباشرة بين تطور خصائص الدولة ، وبين التحرر الاجتماعى ، كما لا توجد علاقة بين هذا التحرر وبين استخدام وسائل الاتصال بالجماهير ، بدليل أن هــذه الظاهرات أكثر وضوحا فى المجتمع الشيوعى . فمن حيث التصنيع والتمدن ، وتطور المواصلات وسائر المظاهر الأخرى التى تساعد على القضاء على عزلة القرية وإضعاف البناء التقليدى للمجتمع الريفى ، يلاحظ أنها جميعاً ظاهرات توجد فى المجتمعات المتحررة كما توجد فى الدول الشيوعية على السواء . والمسألة التى تستدعى البحث هى : ماذا عساه يكون تأثير هــذا الضعف الذى أصاب المجتمع التقليدى ، على الديمقراطية ، وعلى الحريات العامة ، وعلى سائر مظاهر الحياة فى المجتمع المتحرر ؟

إن التأثير المباشر لهذا الوهن الذى أصاب المجتمع التقليدى فى الدول الحديثة ، هو إيجاد حالة قلق اجتماعى ، وذلك لوجود طبقات جديدة واتساع نطاق الإدارة والأعمال الكتابية ، والمهنية ، وازدياد عدد المشتغلين بالتجارة ، وتطور الطبقة العمالية فى وعيها السياسى ، ومنح البالغين جميعاً حق التصويت ، الأمر الذى حول جزءاً كبيراً من السلطة إلى جماعات كانت فى المــاضى غير معترف بوجودها . وعاشت طويلا فى مستوى اقتصادى منخفض . كل هذا أدى إلى إضعاف الواجبات المشتركة فى المجتمع التقليدى . وبدلا من ذلك المجتمع الجامد أصبح اليوم لدى الدول

الحديثة مجتمعات ذات طبقات جديدة تنادي بالتطور ، وهكذا انتهى أمر الزعامةالتقليدية فى المجتمع .

هذا ولا يمكن التحقق مما إذا كان انحلال نظام الحياة التقليدية فى المجتمع سيؤدى إلى تطور الطبقة المتوسطة وتطور وعيها بالمسئوليات ، واهتمامها ببرامج التطور التقدمى . فنحن نجد المجتمعات المتحررة تلح بالإسراع فى التصنيع ، الذى بدونه لا يشعر أبنـاء تلك المجتمعات بأنهم حققوا التقدم الاقتصادى ، وأتاحوا حياة أفضل للشعب فى مجموعه . والتضحيات الاقتصادية وغيرها مما يجب بذله لتحقيق برامج التصنيع لاشك فى أنهـا تقع على عاتق الطبقات الوسطى إن وجدت ، وإلا فان مثل هذه التضحيات ستحول دون ظهور هذه الطبقة إذا لم تكن موجودة بالفعل . والجهود التى تبذلها الدول الجديدة كيما تقفز قفزاً من مرحلة المجتمع التقليدى إلى مرحلة المجتمع الصناعى الحديث ، ستؤدى إذن إلى استبعاد المرحلة الوسيطة التى مرت بها الدول الأوربية فى طريقها إلى حالة ازدهارها الحالية . وأمام الدولة طريقان للانتقال من المرحلة الاجتماعية التقليدية ، فهى إما أن تسير فى مرحلة تنعدم فيها الطبقات فى واقع الأمر ، إذ الدولة فى مثل هذا الحال هى التى تتحكم فى سائر نواحى الحياة الاقتصادية ، وأما أنها تقف فى طريقها نحو التقدم لافتقارها إلى الموارد المالية .

وإذا لم تؤد التنمية الاقتصادية بالمجتمع إلى الانتقال من الطور التقليدى إلى طور التحرر ، فمن الواضح أن المجتمع المتحرر الذى يقوم أصلا

على التحرر السياسى ، سيؤدى بالضرورة إلى إضعاف نظام المجتمع القائم على التقاليد . ووظيفة الديمقراطية ، وخاصة إذا قامت على منح جميع البالغين حق الانتخاب ، ستؤدى ولو إلى حدما ، إلى نقل السلطة السياسية من الطبقتين العليا والوسطى ، إلى الطبقة الدنيا من المجتمع ؛ ويمكن لهاتين الطبقتين أن تحافظا على ما لهما من نفوذ بالتعلم الممتاز واكتساب الخبرات ، أما مجرد انتمائهما إلى إحدى الطبقتين فلن يؤدى إلا إلى عزلتهما عن الحياة الاجتماعية . كما أن فرص التوظف ، التى أتيحت المرأة ، وما نالته من حقوق سياسية وتعليمية ، جعلها تنظر إلى نفسها بمنظار آخر ، مما أدى بدوره إلى تضييق نطاق سلطة المجتمع التقليدى العتيق .

وسلطة الدين فى المجتمع المتحرر هى موضوع على جانب كبير من الأهمية ، من حيث علاقته بالتقاليد؟ فأحد المبادئ الرئيسية التى تقوم عليها الديمقراطيـــة هى حرية العقيدة ، وقد نتج عن هـذا ، وعن عدم تدخل الدولة فى المسائل الدينية ، ضعف سلطة الكنيسة ، والإقلال من شأن تعاليم الكهنة ، وهذه التعاليم هى التي عملت على استقرار المجتمع التقليدى . ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة الهامة فى كل مجتمع : ففى الهند كان كل شخص يبدو مهتما بالعقائد الدينية ، فلما آتت حرية العقيدة أكلها فى الحياة الوطنيـة ، أخذ الناس هناك يعيدون النظر فى العقائد الموروثة والعادات والنظم الاجتماعية ، وأصبح من المستحيل فرض القداسـة الشكلية عليهم ، وهى التى كانوا يسلمون بها من قبل ؛ وأهملت جميع القيم التقليدية ، اللهم إلا ماجاء منها فى نصوص قانونية ، وقد أدى ذلك الموقف إلى الإصلاح الدينى . ومما يسترعى الاهتمام أن كل حركة من حركات

الإصلاح الدينى فى المجتمع المتحرر إنما كانت مضادة لروح الرجعية التقليدية ، وعملت على زوال القداسة الشكلية ، وسلطة الكهان ، واستبعاد فكرة الجزاء بمعناه الدينى المفروض على الأفراد فى سلوكهم الاجتماعى . وقد صارت هذه السمات كلها من الخصائص البارزة فى إقامة نظم سياسية متحررة على أنقاض المجتمع ذى الطابع التقليدى . وحتى فى البلاد الإسلامية نجد اتجاهاً واضحاً لإصلاح بعض الظواهر : مثل تعدد الزوجات ، وحجاب المرأة وماشابه ذلك من عادات . ويلاحظ أن حركات تنقية الدين مما علق به ، والعمل على إحياء أديان الشرق العظيمة ، إنما هى حركات قامت جنبا إلى جنب مع تطور مبادىء التحرر فى المجتمع .

وختام القول ، إن تأثير مبادىء التحرر الحديثة على النظام التقليدى يمكن أن يلاحظ بوضوح فى تطور الشعور القومى . ففى معظم الدول التى خضعت للحكم الأجنبى ، نجد أن النظام التقليدى قاوم كل ضرب من التغيير كسلاح للدفاع عن نفسه ضد نفوذ الثقافة الأجنبية ، وكان ذلك لونا من الوطنية السلبية التى أكدت وجود ما نسميه عبقرية المجتمع ، إذ تمثلت فى تلك المواقف سمات ثقافة المجتمع فى أقوى مظاهرها . غير أنه بالحصول على الاستقلال فقد مثل هذا الموقف الوطنى للمجتمع التقليدى الكثير مما كان له من أثر . فالحركة القومية اهتمت ، بعد نيل الاستقلال ، بإعادة تنظيم المجتمع ، لكى يكون له أثره الفعال ، وأكدت النزعة الاجتماعية ، وعملت على أن تتلاءم قوانين الجماعة وعاداتها مع مبادىء التقدم ، ولم تعد الرجعية مساوية للوطنية ، وأخذ المجتمع يفحص نظمه التقليدية من حيث فائدتها واتفاقها مع الرغبة فى التقدم .

خاتمـــة

حاولت فى الصفحات السابقة مناقشة بعض المسائل الـكبرى التى تواجه الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً فى آسـيا وأفريقيا . كما حاولت أن أوضح أن هذه المشا كل نشأت بشكل أساسى من خضوع هذه الدول للسيطرة الأجنبيـــة خلال فترة تزيد على قرن من الزمان شهدت التقــدم الثورى فى الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية للدول الغربيـــة . وأدى ذلك إلى نتيجتين ، لهما المحل الأول فى الاعتبار : فقد غير ذلك الوضع من مجرى تطور هذه الدول ، وخلفها فى وقت نيلها استقلالها وقد اكتنفها غموض سياسى واجتماعى ، كما أن تقاليـدها الأصلية قد انكمشت إن لم تـكن قد زالت نهائيا . كما أن الأفـكار الجديدة التى استوردت من الغرب فهمت فهما ضئيلا ، ولم يهضم منها إلا القليل .

ومن ناحية أخرى فالوضع السابق عمل على تحويلها عن طريق التقدم الاقتصادى ، وجعلها خاضعة للنظم الاقتصادية الاستعمارية ، فخرجت هذه الدول من مرحلة تبعيتها وهى تعانى من تخلفها الاقتصادى ، كما تعانى من افتقارها إلى الإمكانيات الكفيلة بحل مشاكلها الضخمة التى واجهتها .

ثم إن العالم الذى تحقق لهذه الدول استقلالها فيه ، هو نفسه عالم يسير فى مراحل تطور ثورية فى كل مجال . عالم يسوده الخوف والاضطراب أكثر مما تسوده الأمانى والآمال ، وذلك بفضل تلك الكشوف المذهلة التى أماط العلم عنها الحديث لثامها أمام العالم . وهكذا واجهت هذه الدول الحديثة المشاكل التى تحير عقول أعظم دول الأرض تقدما ، وكان ذلك أمراً مفاجئاً للدول الجديدة فى بدء عهدها بالاستقلال مباشرة . وانحلت الروابط التى دان بها العالم القديم ، وكان ذلك نتيجة للقنبلة الذرية ، وحدث انقلاب فى النظم الصناعية وطرق الإنتاج . وفى الحق إنه كان على الدول الجديدة أن تأخذ مكانها فى هذا العالم الجديد بكل ما فيه ، ولكنها لم تكن قد أعدت العدة لذلك . ومن الطبيعى أن المشاكل التى كافحت هذه الدول للتغلب عليها أصبحت إلى حد بعيد أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل .

والاعتراف بهذه الحقيقة الواضحة لا يعنى التشاؤم بالنسبة لمستقبل هذه الدول ، فالمصاعب موجودة ، ولكن الانسان يتغلب عليها بارادته ومثابرته وطاقته . والمشاكل تواجه كلا من هذه الدول بدرجات متفاوتة الصعوبة .

أما إلى أى حد سوف سيكتب النجاح لكل منها فى التغلب على هذه المصاعب ، فهذا أمر يتوقف على عـدة عوامل ، ليس أقلها شأنا بعد نظر قادتها ، واستجابة جماهير الشعب ، والطاقة الدافعة التي منحها الاستقلال السياسى للشعب ، هذا كله بالإضافة إلى المعاونة والمشاركة الوجدانية من جانب الدول الأكثر حظا من التقدم .

محتويات الــكتاب

صفحة

١ ـ الاهداء ..	٣
٢ ـ مقدمة المترجم ..	٥
٣ ـ كلمة المؤلف ..	١٧
٤ ـ مقدمة المؤلف ...	١٩
٥ ـ البناء السياسى ..	٢٦
٦ ـ مشكلة الادارة ..	٣٣
٧ ـ مشاكل الحياة الاقتصادية ..	٤٩
٨ ـ مشاكل التعليم ..	٦٥
٩ ـ مشاكل البحث العلمى ...	٨١
١٠ ـ المشاكل الاجتماعية ..	٩٧
١١ ـ خاتمـة ..	١١٧

كتب للمترجم

مترجمة :

١ — الدكتور زيفاجو

لبوريس باسترناك . الحائز لجائزة نوبل ١٩٥٨ ـ مقدمة للأستاذ عباس العقاد ـ القاهرة ـ مكتبة الانجلو ١٩٥٩ .

٢ — الرباط الفضي

مسرحية للكاتب الأمريكي سدني هوارد ـ القاهرة مكتبة الانجلو ـ الطبعة الأولى مع مجموعة « أربع مسرحيات من الأدب الأمريكي » بمقدمة للأستاذ توفيق الحكيم ١٩٥٥ .

الطبعة الثانية بمقدمة للأستاذ أنيس منصور ١٩٥٨ .

٣ — **مشاكل الدول الآسيوية والأفريقية**

لبانيكار . القاهرة ـ الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩

٤ — **فى شهر . . فى سنة . .**

لفرانسواز ساجان ـ بمقدمة عن الأدب الوجودى (تحت الطبع)
القاهرة ـ الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩ .

٥ — **الأب ومس جوليا**

مسرحيتان للكاتب السويدى ستريندبرج (تحت الطبع)
القاهرة ـ الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .

٦ — **جزيرة جون بول الأخرى**

تأليف جورج برنارد شو (فى الإعداد)

دراسات :

٧ — **المكتبة والمجتمع**

أول دراسة علمية للمكتبات الحديثة باللغة العربية ، قرظتها هيئة
اليونسكو ـ القاهرة ـ ١٩٤٩ (نفد)

٨ — المكتبات والثقافة العامة

(فى الاعداد)

٩ — العبقرية الفنية بين الفرد والمجتمع

(تحت الطبع)

مؤلفات أدبية :

١٠— شاطئ الاحلام

مجموعة قصص مصرية . بمقدمة للأستاذ فكرى أباظة — ١٩٣٧
(نفـــد)

١١— المعابد المهجورة

أسطورة الحقيقة فى الوجود — بمقدمة للدكتور محمد مندور ١٩٤١
(نفـــد)

من مطبوعات :

الدار المصرية للطبـاعة والنشر والتوزيع

مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية

١٢ شارع سامى بلاظوغلى ــ س.ت ٩٣١١٠ ــ ت ٣٢٥٧٨ ــ القاهرة

١ — **الأردن ومؤامرات الاستعمار**

بقلم صوان الجاسر ونعمان أبو باسم ــ من الكتاب الأردنيين .

٢ — **الباب الخلفى** ــ بقلم شكرى راغب ــ الجزء الأول

٣ — **مشاكل الدول الاسيوية والأفريقية**

بقلم بانيكار ــ ترجمة عبد السلام شحاته .

٤ — **فى شهر . . فى سنة . .**

لفرانسواز ساجان ــ ترجمة عبد السلام شحاته تحت الطبع

٥ — **هل تحب برامز . . ؟**

لفرانسواز ساجان تحت الطبع

٦ — **الباب الخلفى** ــ بقلم شكرى راغب ــ الجزء الثانى ، تحت الطبع

٧ — **من هيروشيما . . الى باندونج . .**

بقلم ناتا راجان ــ ترجمة حسن فؤاد الاهوانى . تحت الطبع

٨ — **الأب ومس جوليا**

مسرحيتان لستريندبرج ترجمة عبد السلام شحاته تحت الطبع

محتويات الكتاب

البناء السياسى ..

مشكلة الادارة ..

مشاكل الحياة الاقتصادية ..

مشاكل التعليم ..

مشاكل البحث العلمى ...

المشاكل الاجتماعية ..

خاتمة ..



ملتزم الطبع والنشر

الدار المصرية للطباعة

مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية

٢٢ شارع سامى بلاظوغلى ت ٣٢٥٧٨

القاهرة

